


عبدالله قنوی
۱۳۹۶

ای



كيف اتوا هذا الملك
الملك لله الواحد القهار

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب مفاتیح السرایع (مختصر)

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۸۵۹۸

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب ۲۰۹۷۶۴

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۵۹۸

ازاد من التبرع الى الحق لله على ان
مما نسل على الحق دون التبرع الى

کتاب معتبر الشیعه في احكام التریه

بیت

۱۸۵۹۸

۲۰۹۷۶۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
الملک محمد ابراهیم



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مفاتیح السیاح (مجلد ۱)
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۵۹۸
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۷۶۳

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۸۵۹۸

ليس
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 بنبينا المختار وأهل بيته الأطهار عليهم الصلوة والسلام وحسنها
 يحصلون ذوات ابواب وجه ودهى مسائل الحلال والحرام فأعطى مفاتيح
 تلك الابواب والمسائل بأيدي أولئك القوم فيهم بعد هم بأيدي
 ورثتهم من العلماء للفقهاء لأنهم بالإصاير المتألفة أولى الفضائل فيهم للوسيلة
 عليهم السلام نواب والشيخ تواب قال صلواتنا وأمامنا أوجد الله جعفر بن
 محمد الصادق عليها السلام أسطرها لا من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في
 حلالاتنا وحرامنا وعرف أحكامنا فارضوا به حكما فإني قد جعلته عليكم
 حاكما فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنا نحكم الله استخف وعيلنا ردتنا إلى
 علينا الراد على الله وهو على حد الشكر بالله عز وجل ومن كان منا من أهل
 الخبي والبؤس والذين ياتون البيوت من ابوابها فلا يدخل بابا من ابواب الشريعة
 إلا بعد المعرفة بمفتاحه وكيفيته فقهه إن يكون عابثا فيركب روى حديثهم القليل

في علمه والى لم العارف بالحكام اوعلى استنباط كالمقلد لذلك العالم فهو من
 كان بالدين ومن لا يعرف الحق من الدين وهم الذين ياتون البيوت من ابوابها فلا يدخل بابا
 من غير معرفة بل على الخبي والبؤس والذين ياتون البيوت من ابوابها فلا يدخل بابا من ابواب الشريعة
 الا بعد المعرفة بمفتاحه وكيفيته فقهه إن يكون عابثا فيركب روى حديثهم القليل
 انهم بعد جوان قلوبهم للبيت وان لا قول للبيت وان لم ياق وهذا ينبغي من هو
 في ريب من اس وجع وصدره من ذلك حج ان لا يقبل منه صلوة ولا ركعة ولا
 صيام ولا حج اذا عامل على غير بصيرة كالشايخ على غير المنهج لا بد له من السيرة
 الا بعد اشعثان صاحب هذا الاسطر وهو خادم علوم الدين في مدينة بغداد بن منظر للقب
 بحسن احسن الله حاله يقول ان كنت في عنوان سباني شديد الشوق الى
 معرفة احكام الدين والعلم بشرايع سيد المرسلين عليه واله افضل صلوات المصلين
 فكنيت مع بضائع النجاة اخوض في هذه الامور نشتها بالمتقنين الى ان وفقني الله
 سبحانه لاستنباط مفاتيح حلالته من تلك الابواب من ملخصها المتنبه واصولها الحلاله
 وهي كلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه واله وكلام اهل البيت عليهم السلام
 من غير تقليد لغويهم وان كان من الفحول ولا اعتمد على ما ياتي الجماع واليه المصطلح
 عليه في الاصول الرابع الى كلام المعصوم من آل الرسول ولا مناقضة للشهر من
 غير دليل ولا بناء على اصول مبتدعه ليس اليها من الشريعة سبيل ولا يجوز على اللفظ

Rec. 1892

[illegible]

بأنه من قبيل ما ذكره أو نحو ذلك ذكرته بلفظ مقتضى على قوله الحاجة منه من
غير ذكر التراوي والامروى عنه لقلة الفوائد في معرفة خصوصيه بعد العلم
بحال الاول وعصمة الثاني فان حديث ائمتنا عليهم السلام جميعا واحد ومقتضى
حديث رسول الله صلى الله عليه واله كما ورد عنهم عليهم السلام ورضيت الى
احبابنا المجتهد بن رحمهم الله بالفاب لهم وجيز اختصارا وتعليقا كما
لقد ورد لابي جعفر محمد بن علي بن ابوي النعمي والصادق بن له ومع والوفاء
لابي جعفر محمد بن محمد بن النعمي والشيخ لتلميذه ابي جعفر محمد بن الحسن النعمي
والشيخين لهما معا والجلي لتلميذ ابي الصالح فقي بن النعمي والجلي
لتلميذ الاخير سلام بن عبد العزيز والسيد لم يضر علمه ولا سكا في
لابي علي محمد بن احمد بن الجليل الكاتب والعمالي لابي محمد بن الحسن بن ابي
عقيل والقد عين لهما معا والفاضل لعبد العزيز بن البراج والمحقق لجمعة الدين
ابي القاسم جعفر بن سعيد والعالمه لجمال الدين الحسن بن يوسف ابن
المطهر والحلي لمحمد بن ادریس والشهيد لشمس الدين محمد بن مكي والشهيد
الثاني لابي الحسن بن علي بن احمد بن محمد العاملي الخي في ذلك وسميته
مفتاح الشرايع ورتبه كرتيب الكتاب الكبير على اني عشر كتابا واطعتين

مفتي

في فني فن العبادات والسياسات وفن العبادات والمعاملات في كل
منها سنة كتب وخاتمة في كل كتاب مقدمة وابواب ففتح الله به الطالبين
وجعله في ذخر اليوم الدين واجرى الحق على السابقي امين رب اشرح لي صدري
ويسر لي امري واحلل عقدي من لساني يفقهوا قولي انك خير مستعان وعليك
التكفلان **فن الخطا والسياسة** وفيه كتب مفاتيح الصالحين مفاتيح التوفيق مفاتيح الصيام
مفاتيح الحج مفاتيح النكاح والعهد مفاتيح الحب والحدود طاعة في الجاني وفي
في الاول مباحات الخماسا والظهارة في الثاني الخمس والصدوق في الثالث الا
عكاف والكفارات وفي الرابع المعروف والبركات وفي الخامس الامان وصان
المعاصي والقرابات وفي السادس الاقواء والحد والقيط والدفاع والقصاص
والله يات وفي القامعة احكام المرفعي وبعض الوجبات والله **كتاب مفاتيح الصالحين**
فالحمد لله تبارك وتعالى الصالحين كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وما كنا ننسئ بآثار
الصالحين فغني عن الفحشاء والنكاح عن النبي صلى الله عليه واله الصالحين عمود الله
اذ قبلت قبل ما سألها واذ اردت رد ما سألها وفي الصحيح مولانا الصادق
عليه السلام ما علم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصالحين الا اني الى العبد
الصالح عيسى بن مريم صلى الله عليه واله وصالحا بالصالحين والحق ما دام حيا

وفيه عن ابيه عليهما السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما بين للمسليم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة المفروضة متعمدا او يتهاون بها فلا يصليها وفي الحسن عنه عليه السلام قال بين رسول الله صلى الله عليه وآله والرجل المسير في المسجد اذا دخل رجال فقام فليقم ثم ركعته ولا سجود فقال صلى الله عليه وآله في ركعتي الغراب لعل ما من هذا وهكذا صلوا انه لم يوت على غير ديني والخصوص في فضلها اكثر من ان تحصى وهي شعبان فريضة وفاضة والقاريض سنة البهجة والجمعة والعيدية والابانية والطوافية والالمانية ويوجب الايام وبعض الاخر من ضرورات الدين والبولية من ضرورات المذهب والوافل بوقية وغير بوقية والثانية موقنة وغير موقنة وثبوتها في الجملة من ضرورات الدين الباب الاول في شرائطها واعلاد ركعاتها وبعض الاداب القول في التسمية بفتح قال الله تعالى اقم الصلوة لذلك التمسك في غسق الليل وقراء القرآن فجاء رجل اذا نوى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله منقح يجب على كل مكلف طالع الحيز والنقاس واجل التطهيرة في الليل والنها خمس صلوات هي سبع عشرة ركعة في الحيز لكل من الظهر والعصر والعشاء اربع والغير ثلاث والصبح ثنتان الذي يوم الجمعة لمن اجتمعت له الشرائط الابنية فان للظهر جثثا ركعتين وثمانين

الجمعة في السفر كلها ركعتان الا ما للغير فلا تكل ذلك للخصوص المستفظة و الاجماع منقح التكليف انما يتحقق بالبالغ والعقل بالنقص والضرورية من الدين ويعلم البالغ بموجب المني وبانبات الشعر المحسن على العانة بالنقص والاجماع وان اختلف في كون الثاني دليلا على البلوغ كالاول والسن او امان على سبقة كالحض والحمل او يبلغ خمس عشرة سنة كاملة للذكر وتسع سنين للانثى على المشهور بالنقص وقيل بالتحول في الرابع عشر في الذكر للمعنى ولا يتحول من في والحمل والحض للانثى بالاطلاق يعرف ولا في كونهما دليلين على سبقة للصلوة في الاول والمسبوقية بالاقوال في الثاني ويتحقق عمر من الصبي بالصلوة لسبع سنين للحسن والتفوق بين الاجزاء يقضيه اختلاف معنى البالغ بحسب السن والاطافة الى انواع التكليف كما يظهر مما روي في باب الصيام انه لا يجب على الانثى قبل اكملها الثالث عشر سنة الا اذا طاعت قبل ذلك وما روي في باب الحد ان الانثى تواحد بها وهي تواحد لها تاما اذا اكلت تسع سنين المفرد ذلك مما ورد في الوصية والعق ونحوها انما يصح من ذي العشرة منقح المحض دم اسود حان تخرج بحرقه بعدد المرة كل شهر غالبا اقله ثلاثة ايام والاكثر عشرة كقول الطهر بالاجماع والصحاح المستفظة وبسقط اعتبار الصفة مع العادة

الثابتة بكونه مرتين متساويتين كما في الخبر الصحيح ولا خلاف ما دل
على اعتبار العادة خلافاً للنهاية وذات العادة ان استمر بها الدم حتى هـ
تجاوز عاداتها ليستظهر بذلك العادة اجمعاً يوماً أو يومين أو ثلاثة على
الاشهر للصحيح والى تمام العشرة على قول الموفق وغيره ثم بعد مسخاضه هـ
الصحيح خلافاً للشهور حيث قيل ان لم يتجاوز العشرة فالجمع حصص وان
تجاوزها فالزيادة على العادة كلها طهر وعليها قضاء عبادة الاستظهار ولم
يجد دليله من النص وان كان احوط والى العادة لها مستقر ان امكنها
الرجوع الى الصفة بان يكون ما بالصفة لا ينقص عن ثلاثة ايام ولا يزيد على
عشرة وما ليس بالصفة معه او مع الشك فيه فان دبر رجوع اليها الاطلاق
الصحيح الثلاثة على اعتبارها الزوم تلك العادة عليها بمجرد الرقبة بالصفة
فيؤيده الموفق وقيل بل مختاط حتى تمضي لها ثلاثة ايام وان لم يكن الرجوع
الى الصفة بان يكون خلاف ذلك فالشهور ان كانت مبدئية ترجع الى عادة
نساءها ان امكن والا تحصى كالمصطر به بثلث شهر سبعة ايام او عشرة من شهر
وثلاثة الاخرين وقيل فيه احوط اخر ويستند الكل ضعيف فالصحيح الوجه
عندي ان تحصى كل واحد منهما ثلاثة ايام لانه اليقين في الحيض ونصلي

ونصلي

وتصور بقية الشهر استظهاراً وعادة بالفعال في لزوم العبادة وهو من
الثمة الاول القول بالنبذة فمستقر الموفق وليسحب الحايض ان يتوضأ في وقت
كل ما لم يتدبر الله عز وجل بقدر الصافي للحيض واجبة الصلة **مفتاح**
النفس دم الولادة وانما يكون معها او بعدها وليس لافاءه حداً في الشروع
والنفس العادة عادتها على الاصح للصحيح المستفيدة وتستظهر في
يومين كذا انهما والمقدمة عشرة من دون استظهار وقيل ثمانية عشر وقيل
بالعشرة مطلقاً وقيل بالثمانية عشر كذلك وقيل احد وعشرون والنصوص مختلفة
وفي بعضها لا توفى لاربعة والخمسين والاول حمل ما دل منها على ان يزد من
العشرة على النقية وهي اقرب تمامها **مفتاح** الطهور فثمان اختياراً واضطرراً
نص الكتاب وانما اعتبر وجوبه الاطلاق شرطية الطهارة واستاناز المنة
الشروط وامتناع تكليف ما لا يطابق ولا اعرف خالفه الا في وجوب القضاء
وبالنسبة **مفتاح** يجب صلاتي الجمعة على كل مكلف ذكر حي حاضر سالم من الحي والمجنون
والعموم وكل ما يودي مع التكليف بها الى المخرج بشرط وجود ما ذكره بالغ عاقل
عادل قادر على الاتيان بالخطبة طاهر المولد سالم من الجنون والجنون والجنون
والجذام والنزوى والاعرابية والعمية والسفيرة وجود اربعة نفر ذكر وعين المسلمين

مفتاح

مفتاح

مفتاح

المكاتب الخاضعين الاحرار على بعد من جميعا في محال لا غير ولا يحرم الظهور
 عنها ولا يحرم جسد من فرض الظهور بشرط ثلاثة هي شرط صحة الخطبان
 والجماعة وعدم جملة اخرى بينهما اقل من مخرج ولا يحرم الظهور عنها الا
 اذا كانا اقل من سبعة او يكون هناك تقيته او فتنه اما وجوبها فمن
 الضرورات بالكتاب والسنة المتواترة واما الشرط على الوجه المذكور
 فانه جامع عليه منصوص به في الصحاح والتمكلا في موضعين احدهما عند
 اشتراط متى غير ما ذكر وهو الدليل على وجوبها حيث اشتراط حضور امام الاصل
 عليه السلام او نائبه المأذون من قبله بالادب الخاص زعمنا انهما قد جمع عليه
 عندنا وان فرض الظهور ثابته في الدائمة يقين فلا يبرأ المكلف الا بفعاله ولاها
 مغلوب عليها كما بيناه في الكتاب الكبير والثاني عدم اجراء الظهور عنها ومطلقة
 من المتأخرين حيث ذهبوا الى اجرائه عنها في زمان الغيبة مطلقا وان وجوبها
 حينئذ محذور في واركانت افضل لا يشترطها الا امام عليه السلام او نائبه الخاص
 في الوجوب الجبى زعمنا انهما قد جمع عليه عندنا وان بعض الآثار والاضمار
 عليه وكلاهما مقتضى كماله ومنهم من زعم اجماع اصحابنا الى اشتراط التأييد
 العام وهو القبة الجامعة بشرط الفتوى في اصل الوجوب فان اردت اشتراط

الوضوء

الاستفتاء منه في فعلها ان لم يكن هو هو لشبهة الخلاف فيه والافضل ما اخذ
 له ولا يرها ان عليه **مفتاح** ثبت كل من الايمان والعدالة وطهارة المولد اجمع
 ظهور خلافة عند جملة من القدماء لطوار كثير من الروايات وهذا المتأخر
 لا بد في الاولين من المباشرة او شهادة عدلين وفي الصحيحين لم يعرف عدالة
 الرجل من المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم فقال ان يعرفهم بما
 لستهم والعفاف وكف البطن والفرج واليد واللسان وبالكتاب الكبار التي
 اوعده الله عز وجل عليها التار من شرب الخمر والزنا والربى وعقوق الوالدين
 والفرار من التحف وغير ذلك والدليل عليه ان يكون سائق العوبة حتى
 يحرم على المسلمين تقبيل ما وراء ذلك من عثراته ويعوبونه ويجب عليهم تركه
 واطهار عدلته في الناس وان لا يخالف من جماعة المسلمين في مصالحهم الا من علة
 فاذا استل عنه في قيلته ومحلته فالوامار بانامنه الاخير صا طاعا على صلوات
 متعاهد الا وقا نه في مصالحه واما ما يدل على الاكتفاء في امام الصلوات باقل
 من ذلك من الروايات الواردة فيه بالخصوص فمعارض بمنه والحرمان لا يصلح
 خلف من لا يثق بدينه وامانته كما ورد في الخبر فكيف كان ولا يصدق فيها
 فعلا الصعيق نادى اكمل ظهري للحديث المذكور وكيف ولو قدح للزم المرج

والضيق لعدة راتقك عنها الا انها يقل نعم يقدح فيها الاصر عليها
اذ لا يصح مع الاصر كما لا يكون مع الاستعفار وكذا التظاهر ببعض المؤمنين
وحسن وهل يقدح فيها فعل ما ينافي المروق كلبس الفقيه لباس الجندي
والتأخر في الجاهل في موضع لم يجر عادتها فيه بذلك والتضيق في اليسر
لا يستصفي فيه ونحو ذلك المشهور نعم لان امثال ذلك اما الجدل ونقصا
عقل او قلة مبالاة وجماعا وعلى التقديرين لا ثقة بقوله وفعله ومنهم
من توقف في ذلك لانه مخالف عادة لا الشرع اما الضايح المكنوثة والحرف
الدينية فغير قادح عندنا وكذا ان الله بان الاذ بلغ حد يؤذن به
بالتهاون بالدين وقلة المبالاة بكالات الشرع **مفتاح** الذي يوضع الله
عنهم الجحمة حق حضورها لن مهم الدخول فيها كما ورد النص في بعضهم
معللا بالظلمة لا خلاف في ذلك فيما سوى المشرق ولا في احسب انهم من العدد
فيما سوى المسافر والعبد بل ولا في عدم احسب انهم وذلك لان الساقطة عنهم
انما هو السعي والنام كان على راس فرسخين يجب عليه مع الحضور قطعا وروى
الضاهري في اما اليه عن الباقر عليه السلام قال انما مسافر في صلاة الجمعة وعنده فيها و
حياله اعطاه الله عز وجل اجرة مائة جمعة لله فقيم واستفاد من بعض الروايات

أقول

اجرة الجمعة على المدة ايضا **مفتاح** المخرج ثلاثة اميال بالاجماع وال**مفتاح**
والميل اربعة آلاف ذراع كما قالوا ويصعد اللثة بذراع اليد الذي طوله اربعة
وعشرون اصعاعا بالاف ورواية ثلاثة آلاف وخمسمائة وفي اخرى الف وخمسمائة
ويشبه هذا ان يكون سحوا وفتح من الشياخ لان القصص فيهما واحد والاصح
سبع شعيرات عرضا وقيل ست شعيرات والشعير سبع شعيرات من شعر البرذون
مفتاح يجب هذه المطيبين على الصلوات والطهارة فيها والقيام الا مع العجز
وانما الكل منها على حمد الله والثناء على النبي صلى الله عليه وآله والوعظ بالقرآن
وقيل باستحبابها الاولى ان يعمل بالمأثور وفيه وجوب عزيمتهما ورفع الصوت
بما يجتهد مع العدد والفصل بينهما بحلقة خفيفة والاصفاطهما بترك الكلام
في اثناهما واستجاب ذلك كله خلاف اما استقبال الناس والسلم عليهم قبل ما
يصعد والجلوس حتى يفرغ المودون والتعم شائبا وقايطا والزدى يبرئ منه و
الاعتقاد على عصا او سيف وفوس وبلاغة الخطيب واتصافه بما فيه من ان يجاز
عما ينبغي منها فكلها مستحبة واكثر ما ذكره منصوص على صلته دون وجوبه واستحبابه
مفتاح يستحب يوم الجمعة البكور الى المسجد بعد حلوة الرأس وقص الأظفار وغسل
الشاذب والنجس من كل ما يضر والغسل على سباسة ووقار منطيبا لابساً افضل

الثياب داعيا بالماء فكون كونه للنس وقيل يوجب الغسل للماء العتيق و
 حملت على التاكيد ووقته ما بين طلوع الفجر الى زوال الشمس بل الى قبيل
 الجمعة والافضل لمن اراد المبكر الى المسجد ان يقدّمه عليه ويحجز نفسه
 يوم الخميس لمخاض عيون الماء للعتيق بل مع خوف الفوات مطلقا كما قاله
 الشيخ وكذا قضاء يوم السبت لمن فاته الوضوءين واني كيفيته **مفتاح**
 يوم يوم الجمعة البيع والتفريق بعد التداخيل الصلوات بالكتاب والسنّة والتمسح
 وفعل البيع من العضود وجهان والتمسح صحيح ويكفي التمسح بعد طلوع الفجر قبل
 الزوال بالاجماع والتمسح لم يحصل التحريم لانه ما هو بالتمسح الى الجمعة من تمسحين
 فكيف يسعي عنها **مفتاح** من قول ثلاث جمع متواليه صلح الله على قلبه كما
 في الصحيح وعنه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال الله قد فرض عليكم الجمعة فمن
 تركها جوتي اوبعد موتي ان الله ما عادل استحقاقا بها وجودها فلا تجزى
 شهاده ولا مات له في امر الاصلاني له الا لا يكون له الا لا يجزى له الا لا
 صبر له الا لا يكون له حتى يتوب نقاله الخالف والموافق **مفتاح** بينه وبين
 التمسح في الشتران يكون مسافرا وسنعه فما وان يكون المسافر فاعدا لها مسافرا
 الماتح انها وان لا يقطع سفره بنية اقامة عنده ايام او بمضي ثلاثين يوما

على من

عليه مكره في محل واحد او بالوصول الى وطنه وان لا يكون التمسح عليه
 الا اذا جد به السير وشق له كذا في الصحيحين خلافا للشهور
 وان يكون جارا له وان يتردى عن جدران البلد ويخفى عليه اذانه وقيل
 كما هما معا وقبل الثاني فقط والخلاف قليل الجدي لا تقام مقاربان ومح
 اجماع هذه التمسح لا يجوز الا تمام ولا يجوز كالا يجوز التمسح مع قدها
 الا اذا كان جاهلا بالحكم او كان ناسيا وقد خرج الوقت او كان في احد
 الاربعه مكانة والمدينة ومسجد الجامع بالكوفة وحابر الحسين عليه السلام فان
 الا تمام في هذه المواضع افضل وقبل الجاهل بعيد في الوقت وقبل التمسح بعيد
 مطلقا وهذه الاحكام سوى ما ذكره الخلاف مجمع عليها والتمسح بالاستيفضة
مفتاح المساحة العتيق في القصر ثمانية فراسخ او مائة يوم تام للابل القطار
 او يربان سواء كان هذا المقدار في القباب فقط او مع الابواب في يومه الا انه
 ينقطع سفر واحد في فواطم الثلاث المذكور وقال للشيخ ابن التمراني لما لقي
 من رجل به وجعله من فسطى في الجمع بين القطا المستفضة وخلاف للشهر
 حيث خسر ذلك بالذهب او مع الابواب الواقع في يومه والجماعة حيث خسر
 بالذهب فقط وخروا في نصف هذا المقدار بين القصر والتمام وكلاهما ثمان مائة

استنباط المراد من الحديث كما ينبغي كما يظهر التدين وقد يشاء في كتاب الكبير .
مفتاح لوفى الأقامة فذهب إليه روح إلى التقدير عالم يصلح فريضة ولا
يتم حتى يخرج وكذا لو دخل في الصلوة بنية الصبر فمن له الأقامة أنه كلاً لها النص
والإجماع **مفتاح** الوطن ما يكون له فيه منزل يقيم فيه ستة أشهر فإذا كان
كما لك يتم فيه متى بدخله كذا في الصحيح ولا أصحاب هذا الخلاف في شد بد
وأقول شئ وكذا التقدير مع اعتبار سنة الأقامة لكن العمل على ما ذكره في
التصديق لعلو السند ووجه واعتضاده بالجماع والتخير فيما خالف
الترقيات فيه وجه **مفتاح** اشتراط وجوب الأقامة على كثير السفر ان لا
يقم في بلد عشر أيام فلو قام عشر ثم انشاء سفر فصر الحق بعضهم ان
لا ينوي الأقامة عشر في غير بلد أيضاً وبعضهم العشرة الحاصلة بعد التو
في ثلاثين ثم لو قام خمسة في بلد قبل بقصر بخار أصولته دون صومعه
ونتم ليلاً للذي وعده في هذا الاشتراط من أصلاه توقف لضعف السند
ومن وكيفية ومعارضته للصحيح اللهم إلا إذا ثبت عليه الإجماع **مفتاح**
في اعتبار التواريخ عن الحدان أو جفاء الأذان في طالة العود من السفر
خلاف والأصح عدم الاعتبار للبحث **مفتاح** لو دخل الوقت وهو حاضر

فتر

ثم سافر والوقت باق قبل يتم بناء على وقت الوجوب وقبل بقصر اعتبار الجمال
الاداء وقيل بخير وقيل يتم مع السعة ويقع مع الضيق وكذا الخلاف لو دخل
الوقت وهو مسافر فحضر الوقت بان والمعتد اعتبار حال الاداء في الحالين
للإجماع وخصوصاً الصراح بما نأكد بالخلاف ومخالفة الرسول صلى الله عليه
والآله والخلفه **القول في خبر الزمزم** قال الله تعالى نداء يخرج من قبل ذكرهم به فصل
بصرف النظر كل في الصحيح وقال عز وجل فصل لربك وانحر قبل في الصحيح كما في
النور وقال سبحانه وانحر وان من مقامهم انهم يصلي يعني بعد الطواف وقال
بعد الله عز وجل اي اياه كان وقال النبي صلى الله عليه وآله في الكسوف ان اذا
ذلك فقلوا **مفتاح** يجب تعليق في الصلوة من الفطر والأصح على الإجماع للكلام
والسنة والإجماع وفي ركعتان بالصراح والإجماع وثبتت فيها ما ثبتت في
البقية بالإجماع بل ما ثبت في الجهة أيضاً كما استفاد من المعين من الخطيبين
فان الأصح عدم اشتراطها فيها وفاقاً للعامة لا استحبابها ههنا وعدم
وجوب استماعها الجماعاً وأقول وجوبها ضعيف وهما بعد الصلوة ههنا وتعد ههنا
بدعوة الجماعاً والمعين وكيفية خطبة الجمعة وان الإمام يكر
في خطبة الفطر ما يتعلق بالظلمة من الشرائط والقدرة والوقت وفي الأخير

ما يتعلق بالاحتججة والروايات في اشتراط وجوب صلوات العيد من بحضور المصوم
متشابهة ومع اختلاف الشرايط يستحب الايمان بها فترادى لذلك لانه بعض
الروايات عليه في جواز الجمعة فيها حيث لا يكون **مقتضى** يستحب الاحتجاب به
الصلوات في غير ما ذكره من اشتراط الارض والتجود عليها وان لا ينقل المصوم من المجمع
ان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد عودته في الاخي مما يفي به اجماعنا ونخرج
بعد الفصل من طيبة في الجوار فان يخرج فثابت لا بأس احسن شيا به ما
يشبهه على مسكنة ووافر ذلك الله تعالى لما نزل من امره وما هما منها
اكد ذاهبا من طريق علي بن ابي طالب يقول المؤذن بارفع صوتك عند القيام اليها
الصلوات فلا تأكل ذلك للرواية وان **مقتضى** في الفطر عقب اربع صلوات في
الغرب واخيها صلوات العيد وفي الاضحية عقب خمس عشر اظها الظهر يوم النحر
لان كان من وعشرين بالماثور وكما في المعنى واجبه السيد مدعا عليه
الاجماع لا يفي ولكننا والعن وتكبر الله على ما هد بكم وذكر الله في اياه مودة
فان الاصل اشان اليه في الفطر والفاية في الاخي كما في النصوص وهو شاهد مع
اثر في النص الاول انه مسنون وباقى كفتبه في مباحث التعقيب وبكره الخروج
بالصالح الا ان يكون عدو ظاهر والتقال في ذلك اليوم الى التناول للتحقق عنه

الاحتججة

الاحتججة في مسجد النبي صلى الله عليه واله في المدينة كما في الخبر والسفر
بعد طلوع الفجر للتحقق اما بعد طلوع الشمس فقام لاستنائه الاخلال بالوجه
مقتضى ان لا يخرج عنه وجهه فحين من صلى العيد فحضر الجمعة وعده
للحج وقيل بل يجب بحضور لقطعة دليله وقيل يخص التحسين بان كان في
الزمن الحاضر والاول الخ واما في الاخرة **مقتضى** يجب الصلوات بكسوف احد النيران
والزلازل على الشهور للتحقق صلوات الكسوف برؤية وفي رواية فاذا انكسفت
واحدة مما صلوات في الزلزلة فاذا كان ذلك فما صنع فاصلى صلوات الكسوف
وجعل استنباط الزلزلة والاكثر على وجوبها لا تلحق المظلة وغيرها من احوال
السماء الخوفة العامة للناس واما في الظاهر الصالح وقيل بل يستحب له ذلك
وقيل بل يجب للتحقق الخوفة والظلمة الشديدة خاصة **مقتضى** هذا الصلوات عنه
ركعات واربع سجودات بالاجماع والصلوات ويستحب فيها زيادة على ما استمر
في الرواية العلم بالآية لا سيما في تكليف الغافل نعم يجب القضاء في الكسوف
مع الاستعاب وعدم العلم ولكنه فرض مستأنف كما بان وانتهى عنده في
غير الزلزلة انشأ الوقت وفيه نظر **مقتضى** يجب الصلوات مع الاستعاب وان
لم ينه عن الاحتجاب الا في القضاء والصلوات تحت السماء والاطالة بقدر الآفة

ثم يلتفت الى الناس عريضة فيسبح الله مائة تسبيحة ثم يلتفت اليهم عن
يدان فيقال الله مائة تسبيحة ثم يستقبل الناس فيه الاطعمة فيجوز في كل
ذلك فرض صوته ثم يرفع يده فيدعوها ثم يدعون وان يكون والبرج لوجه
تأخرت الاجابة للجماع والكل التولية الآمال بغيرها **مقتضى** قبل استماعه
من صلوات التي ذكره في الله على الخوف المورية على المشهور والنصوص في ذلك
ستقيقة وهي تحاشية في طيفها وقدرها على الليالي وكلها مشرقة في عدم
حقبة السند وقال الصدوق رحمه الله لا ينافي في شهر رمضان زيادة على غيره
على صريحة وانما سائر الاحتجاب بآيات بيده والمستأنة محل اشكال
مقتضى من صلوات في صلاة جعفر بن ابى طالب اجماعا وفي صلوات النبي
صلوات المؤمنين وعد ركعاتها اربعة وفي مشهور والصلوات بها مستقيمة منها
حق ما حلت من نفي الركعات الا بغير عذر لك ما يدين ان استطعت كل يوم والا
فكل يومين او كل جمعة او كل شهر او كل سنة فانه يغفر لك ما بينهما ومنها فيمن
حاله ان كان عليه مثل رجل عاجج اذ بدد البحر في العن الله له ويجوز
جمله من التناول والقضاء الصلوات وتجزيه من التسبيح ثم قضاء بعدها
وهو ذاهب في حوائجه لكان مستحسنا للحنى وفضل اوقافها يوم الجمعة صلوات النبي

وركعتان اذا زالت الشمس قبل الجمعة وست ركعات بعد الجمعة وفي
بعضها غير ذلك ومنها ما يدل على ازيد من ذلك ومنها ما يدل على اقل منها
ما يدل على انها قبل الفريضة افضل وحين انما بعد ما افعل وهو متاقل
والعمل بحضور الكل حسن اذ الله تعالى **مقتضى** يستحب في الشهر فاطة النهار
والدورين للصلوات وقيل لا يسطر الويل للصلوات والصلوات منه انها ليست
من الروايات ولا ينبغي تراها في ما كان الاربعة منها مع انما الفريضة
الصلوات **مقتضى** يستحب على الاستسقاء عند غروب النهار وقوله لا يطأ ولا يطأ
والنأى والنصوص في طيبة الخطبة العيد من بعد الصلوات على الشهور بل
الاجماع التسوية بينهما وارضى العيد رتبة النصوص والنص الخاص به لكن
في الوقت ان الخطبة في قبل الصلوات وهو شاهد **مقتضى** يستحب في العسل وصيام
الناس ثلاثة ايام وخروجهم يوم الثالث وكذا الاثنين والاربعاء حفلة على
السكنية ووافر ذلك وخروجهم في يوم الاثنين والاطفال والخارج والاطفال
معهم لا يفرق الى الجمعة واسمح لي الاجابة وتفرقة بين الاطفال والافاضة
ايكاد اليك والعجيب وان قابل امام رده اذ اصعب المني فيجعل الذي
على عينه على لسان والعلم ثم يستقبل القبلة فيكون الله مائة ثم خذ

اجاماً والاعادة ان فرغ قبل الانقضاء والاعادة حتى ينجلي وقراءة اية امسا
 لا السموات والارض عند زلزلة والبقاء والتكبير عند الزلزال فاعطى
 كلمة للزواجر **مفتاح** يجب صلاته ركعتين بعد الطواف الواجب ويستحب للكتاب
 والسنة وقيل بل يستحب الطواف الواجب ايضا وهو سنة ويستحب فيها مع
 ما ينشط في العبادة ما ياتي في **مفتاح الحج** **مفتاح** اذا التزم الكتاب على نفسه صلاته
 يتبين اوجهه اربع وجب عليه الاقامة بحسب ما دخله من كفا ومكانا وزمانا
 ما لم يكن الشك منها في الحقيقة الصالح للكتاب والسنة والجمع فيمكن له منزلة
 وفي انقضاءه قل ان احبب ما ذكرك وفي الاجماع بالاثبات بدو منه وجهاً وباني
 في **الحق القوافي** **مفتاح** قال الله تعالى في الحديث القدسي ان الصلوة ليقرّب اليّ القائل
 حتى تحبّه المديّة **مفتاح** يستحب لكل مكلف خلال من العيش والقاس واجد
 الطهور في كل يوم ولبالة في الحضرة مع وثاقون ركعة وفي التيمم من الصلوة
 استحبابا موكداً للظاهر والظاهر ثمان اذا كانت ثمان بعد الظهر واربع
 بعد الغروب ركعتان بعد العشاء واحدة او ثمانا بعد ان بالوحدة تسعين او ثمانا
 وثلاث عشرة ركعة من الليل واحدة عشر ركعة واحدة والثمان بعد ما سئله الصلوة
 وفي بعض الصلوات اقل من ذلك باسقاط اربع بعد الظهر وركعتين بعد المغرب

وجه الطواف
المستحب

التي هي

والذين بعد العشاء ولا منافاة اذا استفاد منه الا تأكيد الاستحباب في
 الاقل وفي الصلوة لا تصل اقل من اربع واربعين ركعة في صلاة الفريضة وفيه
 بعد ذلك القوافل انما هذا كله ينوع وليس بمفروض ان تارك الفريضة كاف
 وان كان له هذا ليس بكاف ولكن احصية لانه يستحب اذا عمل الرجل عملا من
 الخير ان يردم عليه **مفتاح** الايمان بالقوافل يقتضي تكليل ما نقص من الفرائض
 من اقل اقل عليها وفي الصلوة ان الصلوة لا يرفع له من صلواتها وضعها
 ويصليها وحسبها لا يرفع له الا اقل منها بقليل وانما امره بالاقبال ليقوم
 ما نقص من الفريضة **مفتاح** من فاته صلاته الليل فقام قبل الفريضة في الوتر و
 ستة الف ركعت له صلاته الليل كما في الصلوة والملاذ بالوتر الركعات الثلاث الثلاث
 بعد الثمان كما استفاضوا في ذلك **مفتاح** في الكلام بين التيمم ركعات المغرب
 وبينها وبين المغرب الفريضة ويستحب الفريضة بعد صلاة الفجر على الجانب الايمن ومن
 الدعاء فيها بالماثور للشيخ الفاضل العاصمي ويجوز بدلها السجدة والقيام و
 التوب والكلام الجيز والصلوة افضل ويكون التيمم ما بين الركعتين للغير
مفتاح يستحب التقليل يوم الجمعة بعشرة ركعات زيادة على كل يوم باربع ركعات في كل
 في توفيقها مختلفة في بعضها ركعات انقضاء النهار وست ركعات قبل الصلوة

والغير المؤبد والقيح اذا دخل الوقت وجب الظهر والصلوة وقيل بل يجب
 الطهارة اربع غسل اسبابها وجوبا ومقتضا لانقضاء الاوقات
 او تقصير وقت العبادة المستوطنة بها الاطلاق كالأشياء والصلوة استحبابا
 كذلك دون الوجوب وانما يجب وجوب المستوطنة بها **مفتاح** انما يجب الوضوء لا
 يجب على المحدث دون المنيب للظهور والظاهر للمستطرفة فالاصل الكتاب في
 بطلان الماء بالقيام فيه القيام من التيمم كالموثر ومقتضى ذلك الجواز التيمم
 في العبادة ان الحاجة المستطرفة بالظهور بالوضوء المندرج في اربع المحدث وهو كذلك
 وكذا مع الشك في المحدث اذا تيقن في الطهارة وكانها الجاهل ما لم يتيقن المحدث
 وشك فيهما فلا اجاماً كالمستطرفة وشك في المنيب على المشهور فمسكاهم الا انهم
 الا انهم الجاهل الدليل وقيل انه يغير الى حاله قبل الطهارة المفروضة والمحدث فان
 جعلها الظاهر وان عليها احد بضد ما عليه وهو ضعيف ومقدور **مفتاح** الجاهل
 المنيب الوضوء هو البول والغائط والريح والظلمة والصلوة المستطرفة والوضوء
 وما في حكمه ثم انزل العقل للنية السفا منها ما انه اذا وجب الوضوء بالتيمم الذي
 يجوز منه المحدث وجب بالاعاءة والسكوت والجون بطر اولى كفايا ولا استحباب
 الغير المنيبة للكرس كالمصلي للظلمة خلافا لما في الحديث المنيب بها

مفتاح يستحب صلاته يوم القدر العشر من بلاتور وكذا اول ذي الحجة ولبالة
 المنيب يومه ولبالة الصنف من الشبان وساعة الغداة وهو ما يربح الشمس
 المنيب الحرة المغربية وفيه صلواتها بالفضيلة والهدية الحصون عليهم السلام
 والاسحقان والحاجات والشكر وتحية الشهد والنيران والبيت لبالة الذين
 والاسحقان والحاجات والشكر وتحية الشهد والنيران والبيت لبالة الذين
 وبلغ الخوف وصلوات رسول الله عليه وآله وسلم والقرآن وقاطعة الحسن
 والحسن عليهم السلام وصلوات الامراء وصلوات غير ذلك وهي ما ذكر
 في اماكتها مع كيفيتها وادامها واستندها في الحبال الصلوة في موضع فرضها
 استكثر ومن شاك استقل **الكتاب الثاني** في الصلوات **القول في الوضوء** قال
 الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجدوا
 واجعلوا للركعتين **مفتاح** وجوب الوضوء الصلوة العلية وشروطه للصلوة
 مطلقا من زوايا الذين ويجب الطواف الواجب ايضا وتيمم طهارة بالوضوء
 جامع وليس كتابة القرآن على المشهور للغير مستحبا على المحدث كالمستطرفة في
 الكتابة الخزان للصلوة الا في المحدثين بالاداء وقد يجب بالتدوير وشبهه
 كما في ولا يجب لغير ذلك بالاختلاف ولا لنفسه على المشهور للصلوة

وضوء ولا غسل وهو شاذ خلاف ظاهر الصدوق في نه مطلقا ومن التمتع
وإذا لاكثر من مائة غسل مائة الحجة المبرهن الصحيح من عدم كل غسل فله
وضوء الا الحجة وهو ضعف عندي كذا في الاصول مع انه في صحيحه لا
كما عرفت في الحق وفيه الصراح وغيره منها الصحيح الضل يحرم من الوضوء
واي وضوء من الغسل ومنها الوقت من الغسل لا يغسل من وضوءه
او يوم الجمعة او يوم عرفة عليه الوضوء قبل ذلك او بعده فقال لا يغسل به
قبل ولا بعد قد ايج الغسل والمرة مثل ذلك انما غسلت من وضوءه وغير ذلك
فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد ايجها الغسل ومعلقا في مذهب الشيعه
والاسكافي والعلوي المشهور ثم تقدم الوضوء لوطو وادرج من المتأخرين
الاستحاضة المنقبة للكرسف ايضا كطهارة لعموم الآية وهو ضعف جدا
او يدفعه الصراح وقد شنع عليه الحق وذا الاسكافي المذنب الواقع
عقب الشهور والقبلة بشهور والفقهاء في الصلوات والنجاسة ومن باطن الفرجين
وواقعة الصدوق في الاخير انما ضعفه او يحل على النجاسة عند الاكثر
مسألة فيسقط الوضوء اذا اراد طوافا مندوبا او غيرا مما لا يقتضيه فيه الطواف
من مسأله الحج او دخول المسجد او قراءة القرآن تأمير الصلوات فريضة قبل دخول

وقتها او طلب الحاجة او نوما او جماعا ثم حامل او دخل على امه من سفر او صلوات
على جنازة او ادخل البيت في غير كل ذلك للنس والوضوء اذا اراد الصلوة فريضة
كانت او نافله لان الوضوء على الوضوء في كل واحد من جهته وضوءه على غيرهما
جاء الله قوته من غير استغفار وكذا في الحج وهو الحائض والنفس به مستغفلة و
يجوز عن السابق ان ظهر فساد وكذا اذا احتج بالزناح او الفحشاء او الضليل المخرج
للدم مع كراهية الطبع فيها والمذنب او افساد الشعر بالطل زيا على اربعة ايام
والكذب او الغيبة او الظلم والقبيل لشيوخ الوضوء الفرج او يخرج من الذكر بعد
الاستبراء او اذ اوضأ قبل الاستبراء بالماء فيعيد بعد كل للنس واجبة الصلاة
في الاخير اذا كان من البول ويدفعه الصراح وكذا اذا اراد الحجب الاكل او فم الجراح
او غسل البيت او اراد غاسل البيت الجراح ولا يغسل او ارادت الحائض الذكر
في وقت الصلوة كل ذلك للنس **مسألة** يجب على الحائض ان تجلس تحت الارض في
من يحرم نظرها بها وما هي الا الغسل واللبس ولا يتيان على المشهور للاصلح في
وقيل من الشبهة الى الزكاة وقيل الى نصف الشاة وهو لوط وان يغسل يخرج
البول بالماء ولا يجوز من الجماع ماء والصلح ويجب الا ان يغسل غسلها وقفا
الحائض وجماحة وقيل بل اقل ما يجوز مثله ما على الحائضه للنس وهو ضعف في حق الضررين

لخرج بالشفة بعدهم للعنف واجبه الشيخ وان يمنع طهارة عند الخروج دلوا
بالاثر **مسألة** يكبر الجالس في موارد المياه والطرق الثابتة ومساحة القمار وفي كل
الزلل ومواضع النقص وهو ابواب الدود وعلى القبر استقبال القبلة واستدأوا
بالدور في الصلاة والستان وقبله الا اذا حلة وقبل يخرج بها واستقبال الشيخ
استدأوا واستقبال الذين بالفرج والبول في الصلاة وقاموا ومطعم من المنيح المنيح
بعمية في القوي وفي الجرد في الماء راكم امجادا وبما كان في الاقل وطول الجلوس
على الصلاة والاكل عليه والشرب والسواك والقلم الا للضرورة او الذكر والاستبراء
بالعين ومن الذكر بعد البول والاستبراء باليسار وفيها خاتمة عليه اسم الله
ودخول الصلاة وهو عليه كل ذلك للنس والاكثر صلاته بما لا يخفى على اهل
الايام **مسألة** فيوضوءه فاعلمنا ان وصلنا ان اما الغسل فالوجه واليدان
للرغبتين مستوية واما المسح فان الرأس والجبان الى الكعبين مبعضة
لان الماء الدخلة على العتدي بنفسه المستدعة لتمامه والوضوء من الذي
فيها وضوء في الرأس مقدمه وفي القدمين يظهر الامام والنس ومن كان الشبي
فما عدا الا كعدم التقدير والصلح منها اذا سمعت بشي من راسك او بشي
من فمك ما لم يتركك الى اطراف الاصابع هذه اجزاء وتقل الاجزاء والجزء

الماء او ارجسام طاهرة عليه حتى ينفي اذا المنيح او محل العادة للتقص
ومعه تيمم الاول لجاو لعد عدم صدق الاستبراء عليه ولا يعتبر عدد
معيين فيها بل حدتها النقاء وقفا للشيخين الحسن ولا ان يكون حجر الان الماء
بحصل غيره وقيل بل يجب الثلاثة وان نفي بدونها الطاهر الترويات
وقيل لا بد ان يكون من الارض لذلك وما ضعيفان واضعف منها عدم
الاكفاء بل في الثلاث والنصوص مثبتة على الغالب وعمرهم بالزوات
والعظم اتفاقا والخبر وبلا مطعوم على المشهور ودعا بيقين بالحتم ويجوز
لو فعل وان اشد **مسألة** من السنن ايراد الموضع المناسب وان يكون
مطح الرأس اجماعا اقرارا بانه غير مبرئ نفسه من الجيوب كما قاله القائل
ولئلا يصل الزاخرة الجيدة الى دماغه كما قاله الشيخ وغيره متفق العزم
مقدما للجليل اليسر عند الدخول والنجس عند الخروج عكس المكان النظيف
كما قالوا مستمرا للصحيح دل على عند الدخول والكشف والجلوس والغسل في القمار
والاستبراء والفرج والخروج بالماء فربما في الاستبراء بالماء في غير ما لا
حليل الوقت مؤثر الماء مع عدم التقديرات لانه المخرج في التظيف والتطهير
الجميع اكل كما في الخبر مؤثر بالاجمال للنس مستمرا من البول لئلا ينقص وضوءه لو

والظاهر لخصاسه بالعرض فلا بد من الاجمال الى الكهين طولا ولا حول
ان يستوعب ظهر القدم بكل الكف الصحيح لا يكفه كفا ولا حول الاصل
لخصنا بالوجوب لان الجمل على الميت والطاق على الميت وان لا ينقص في التبر
عن قد زالت اصابه فلا بد من الاجزاء عليها في التعجب وانما يستعمل في اقل
الواجب وهو ظاهر الصدوق والشيخ ودعنا بحسب الطول او الجمل على الاستعداد
جواب التوسيع والاقول لا دليل عليه والثاني بعيد عن انظر الاجزاء فبعد
الطاق بالميتة اولى **مما** حدة الوجه حولا وعرضا هو ما شغل عليه الابطام والى
سعى بحسب ان الخط التوفيق من فضاء الشعر الى طرف الذقن وهو الذي يشغل
عليه الاصابع غالباً اذا ثبت وسطه وادبر على نفسه حتى يجعل شبر يديه
في ذلك القدر هو الذي يجزئ غنائه كاهنه شيخنا البهائي رحمه الله من
الصحيح ونعم ما فهمه ولا يجب تحليل الشعور لان الوجه اسم لما واجه به و
للتصاحح وقيل يجب اذ لخصت بحيث يرى البشيرة في ظلاله بعض الاحيان
والاستعداد من بعض الروايات ان تحليل شعر الوجه من بدع العامة **مما**
التقديم ان في الآية المحسوس والمسوح دون الفصل والسبح لانه هو التيقن
والنسيان بل ان الناس فيها للتصاحح وهو في الدين لاجل ما يلجج عند اكثرنا

في اليد

كسب البداة بالاحلى في الوجه ولم يثبت الوجوب عندي لا في ذلك ولا في ذلك
السيد والى الاطلاق الامر نعم لم يثبت الثاني وكذا الكلام في مسح الرأس فيستحب
الاقبال والوجوب هنا شاذ في الجاهل ويدفعه الصحيح لاسيما مع اخوة مقبالا
ومعنا **مما** يجب ادخال المحدثين في المحدثين من باب المقدمة فيما لم يرق الاجماع
فيه وهو جمع عظمي الزرع والعضد والكعب عنداه الفصل بين الشاق والقدم
كاهنه العلامة وشيخنا البهائي من التصاحح وكنت آتية دون العظم الثاني في
ظهر القدم كان من سائر المتأخرين وفاق البنية لاشباهه وقوله **مما** يجب ان يكون
للمسح بركة الخضوع ولو اخذ من مظانها وان لم يبق في الدين من غير امتثال على
المشهور لا طمع المتقول وان خالف الاسكافي وليس في التوسيع الا انهم على ما
فعلوا في مقام البيان والظاهر عدم اشتراط الجفاف للحل لا طلاق الامر وصدق القول
اما عدم الجليل منوطا للجماع وعدم صدق الاضلاع بغيره ولا تصحح المستوفية
وهي التمسح على الخفين تكاد تبلغ حد التواتر بل المستفاد من الصحيح عدم جواز التوسيع
مما يجب التوسيع كذا في الامم وتقديم البعض من اليد بالاختلاف للتصاحح والاحكام
تقدم القول اليه كما في الصحيح وقابله الصدوقان والثاني بعيد ما يحصل
التوسيع بالتصاحح ويجب لولا الاطلاق والتصحيح وان اختلف في تفسيرها بالمناجاة

الاعمال دون اصل البنية لعدم القدرة على تركها واختلفوا في كيفية فعل كل
واحد واحد من العبادات على اقل شئ اقرها الاقامة في الكل بقصد الفعل
العين التي كان متصفا في الواقع فذلك وان لم يكن معلوما له وكان له طريق
الى العلم والاقبال من التعيين حتى يقين فان لم يكن عليه فابت فليس عليه
تعيين الاداء والقضاء فضلا عما يقع من اليه التعيين بخلاف ما لو كان عليه
الفايت فان عليه التعيين حينئذ وكذا القول في الوجوب والتدب وسائر التيقن
في سائر العبادات قد هذا ومع الفضول واسكت فما سكت الله عنه ومعنى
قولنا الله اما لكونه اهلا لذلك والحياء عنه والمهابة والشك له والتعظيم
والامتنان امن وموافقة ارادته او لقرب منه والهرب من العبد عنه او
لئلا يواب عنه او لئلا من من عقابه على خالف وجهه الاخرين من غير
التدبر وبطلان التوسيع وان بعض الناس ليس دجيتهم اعلى منه وليس دجيتهم
القصود الاخر كما بيناه عليه الحسني القاسم للعباد الى ثلاثة وكل موقوفة في الفعل
كونه في الذكر موقوفة وضع التي اخرج عن مخرج طهارة في التوسيع والعالم باليدين
او جهان وكذا الطاهر اذا كان الناعت الاصل هو التوسيع المجرى معاسي
ذلك مبطل **مما** من شئت في شئ من افعال الوضوء فان كان قبل انصافه منه

العرقة او عدم جفاف الكحل والبعض الاضحية مطلقا والاخرى والاكثر على
الثاني **مما** يجب التوسيع والنفس وطهران الماء واليد وضل الاسكافي في
الاول شاذ يده فيه ظاهر غسل الوية ولا يترك بعبادة ربه لحد كاهنه في
وكنه لخالق الصدوق في الاخرين حيث يوجب الماء الويد لضعف الحجة التي استدل اليه
وظاهر ان لم يجد ماء فان الماء حقيقة في الطلوع ويحفل قبالا لصدوق
على الماء الويد لان الاضافة فيه ليست الا بغير اللفظ كما في السماء دون الحق
كاه التيقن والثناء مما يطعن في حق الغير جعل الصدوق في غاية صحة ما رده
في الحقيقة وعدم المفاضل **مما** في طهارة البنية مقارنة للفعل فعل
منه على الشعور بغير اطلاق مع غير انه بالبال تقربا الى الله ولم يحصل اليقين
في ذلك من لافيه ولا في سائر العبادات اما انقل من ظاهر الاسكافي في استصحابها
في الطهارة وليس في الكتاب والسنة الاما يدل على اعتبار قصد الباطن في
الاداء الاقران من الختان دون الخضم بالبال لتطبيق علمها فان اختلفت عنها
اخرى كونه سبحانه خالصا له الذين وقوا عن فعل الاضحية وجه ربه وفيه
انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما وفى وغير ذلك من هذا قبل وكذا في افعال
الفعل من دون ربه لكان تكافيا على الاطلاق فكلف به انما هو التوسيع وهو

التوسيع

لحق به وبما بعده وان كان بعد ذلك لم ينفذ بالخطا في دفعه للتحجاج حتى
كان في موضع غسله حتى ولم يملكه اجراء الماء تحتها بنزع او تكبير وسبح عليه على
الشهور للامان وفي الصحيح وغيره الاقتصار على غسل ما حوله فكل حمل المسح
على الاستحباب اما في غير المحرم فمقتضى عليه قطعا وحمل المسح يعني الصاق
المسح مع الامكان والامسح عليها ولو كان ظاهره في مسحا فاما لا يمسح على
عليها فمقتضى مسحه كما قال في ويستفاد من بعض الصحاح ان القيمة في اتمال هذا
وعدمها جميعا بالتحجير او بحمل ذلك على ما اذا انصرف عن غسل ما حوله والى الثاني اقرب
ولو حط **فقط** ليعتد لسوا السعة الجوارق والتقية وغسل الكفان قبل الخطا
الا انما من حدث البول والتورم من الغائط طهر من التقية والاستسقاء فيخرج
العين والدعاء للمأثور عند كل فعل ومن اليد بالغسل وتقليم شعر الوجه و
ان كان كسفا على الشهور ولا يستدل به بعد به كما مر من الاشياء اليه وبهالة
الرجل بظاهر رجليه والمزج بباطنها والاشياخ على موطئ وضغطه طال
المدنية كما في الصحيح فكل من طين ودعا باطال العرق وقول النبي صلى الله عليه وسلم
ودعا بالعراق الحبر انه تعويل على رواية ضعيفة والرجل العرق مائة و
ثلاثون درهما لحد وتسعون مثقالا على الاصح الاشهر كما هو بين الخبر وقيل

شاذ وفي

مستند

مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم تسعون مثقالا درهم ستة
دراهم بانفاق الخاصة والعامة ونص اهل اللغة والادق ثمان حبات على
حب الشعير بالخطا مثاقيل الحار والاربع عشرة ضعف وعلى ما قلنا يكون الله الجار
المعارف في زمانا ربع من يري في واف والحق وحال الغسل بغيره من وقوف
الاستحباب والنفس والايمن وسور الخاض الغني المؤمنين واليهوى والنظر
والشك والتأنيب وقد لا ينام وما اصابته الوباء والحمية والحرب والقليل
اصابته الحماسة ولم يتغير ماء الذي اصابته ولا يترج منها ما قد لا يستعمل
في رفع الحدث الا كبر وقيل بعدم الاجزاء في الايمن ومستند ضعف كل ذلك
مستفاد من النصوص وقيل للكره في الكل عند الاضطرار كما في الاخبار **والقول**
والغسل قال الله تعالى وان كنت جنتا فاطمرا فواضعتا فكل حتى يطهرن **فقط**
وجوب الغسل بالماء الا كبر الصلوات الواجبة وشربة الطواف من غير ان يركع
وكذا الطواف العجب ويجب من كتابه القرآن لما في في الوضوء واليكس في
ودفع فيهما ودخل المسجدين وفرة العزم مع الوجوب الاربعة لغيرها
على المشي بالاكبر لولا تعاونا جنبا الا كما في سبيل والصحاح وقول الدليلي
بالكره في غير الزمان شاذ كقولنا بالقرين فيها مطلقا وكقولنا في تحريم الزيادة

من غسل

قال الحق ولخرج غسل الجارية من دون ذلك حكم ما ورد وقيل انما في ذلك
في غسل من البت لا في الثابت فداصل الحج والعمرة على ما يقتضيه اشتراطه في
من العبادات فلا مانع من ان يكون واجبا لنفسه كغسل الجارية والاشهر عند من
ارجحها **فقط** الحد الا كبر الوجوه للغسل وهو الجارية والحوض والنقاس والاشياخ
التيعة للكرسوف والوفى بالتورن من الذين ومن الميت تحسبا للصلح المستفيدة
وقيل السيد الشارح رحمه الله سبحانه شاذ ويصح الجارية الا انزال من ذكر
او انثى في بطنه او ذنبه وايلاجه للشفقة قالوا كان او مفعول في قبل الجاء او بين
على الشهور خلاف السني للذين المزة لظاهر الصحيح ويصح المفعول ويحرم انشاء
السيد الاجماع على الوجوب والاول بعض التورن عليه كالتحجج اذ ادخله وجوب الغسل
وكما الصحيح ان يوجوب عليه الجلاء والرحم ولا يوجوب عليه صلاء من ماء والماء
وهو نص في وجوبه على الرجل خاصة والى ابواب اخر ناصة في وجوبه
على المني بالمعاض وكذا الخلاف في دبر الخاتم ولا نص فيه والحوض والنقاس
انما يوجبان الغسل بعد الطهر منهما والاستحباب المستفيدة من جهة لثلاثة
افساح في اليوم والليل والغسل للعادة وغسل المظهر من وجع بينهما وغسل اليدين
كذلك سواء سال الله من الكسوف او لم يسأل على الاصح كما في الخبر والنهي وفاق

على سبع ايات ويد منها جميعا للصلح الطهيرة والدخول في صوم رمضان على
الشهور للصلح المستفيدة خلاف للصلح لظاهره قالوا باسروهم في الزمان
حتى يتبين لكم وللصحاح وحملت على التقية ودماء على الايمن على الاصح
وليس فيه وكيف كان فلا يصح صوم رمضان وفاق للخبر وخلاف لظاهره
للصحيح الصحيح في الثلاثة الايام في السنة والشهور والغسل على الجارية وفاء
لجماعة من المتقدمين وخلافه لاخيرين ولا يصح فيه للقدماء وذلك لاخصاص
الدليل بهما على الاستكمال في الغرض لو رعد الوثيق بالخان الحوض والتقى الشغل
على الحكم الغير المفعول بالاحاق الاستحبابا نعم يلحق رمضان فضله قطعا
للصحيحين وقوله وعاله في الحيوان لا يشبه رمضان من الشهور والحسن
صريح في عدم الحاق التمتع حين شغل عنه وعلى تقدير إمكان التمتع فوقه تمام
الليل كالبينة لعدم إمكان التمتع به وجوب الاحاق مطلقا وقد يوجب الغسل
بمنه وشربة كما ياتي ولا يجب غير ذلك بالخطا ولا لنفسه معلقا للنقص
بالصحيح كما مر في الوضوء وذهب جماعة الى وجوب غسل الجارية خاصة لنفسه نظرا
الى الحلق النقص وهو ضعف لا ينافي في الاول اخبرها منهم النسخة والاشياخ
محل الا الاستحباب ضعف كما بين في محله مع انه لا وجه لتخصيص ذلك بالجارية

فقط

للقديين للتحاح المستفضة وقيل ان لم يغسل فغسل واحد للعداة خاصة
للعقيرين فلا دلالة لما عليه نعم يدل عليه من جهة لا يصلح الحارضية
التحاح وان اشبه التحاح به وفي الصحيح لم تغسل امرأة لحسنها الا عرفت من
مفتاح يستحب الغسل للمحدث الاكبر مع عدم الوضوء وطهر ذات اللذان مطلقا
كما اشترط اليه من قبل ومخصوصا اذا ادا صلى من دابة او نحوها فامدوا الى
ما قلناه في استحباب الوضوء للمحدث الاكبر ويستحب للمتعلم يوم الجمعة كراهوا
الصدوق ويومى العبد من ليلة الفطر ويوم عرفة والنية والتحرر والمباينة
واول ليلة من رمضان وليلة سبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث
وعشرين منه بل حرم في الاخير فظهر ان ليلة النصف من شعبان ويوم
اذا اراد الاحرام واجبه التحاح لو دخل مكة او المدينة او مسجد بها ولا
فضل ان يغتسله على دخول الحرم او دخول الكعبة او زيارتها او غيرها من
الالحاق او زيارته المحرمين عليهم السلام والاستنقاء كاهم او الاستنقاء
او صلوات الكسوف مع الاستيعاب اذا كانت او فضاء مع تعدد التركيخ
بعضها بالتالي وتتم من وجهه فيه ومنهم من لم تغتسل بالاستيعاب في
ما قلناه واذا التحاح بعد غسل الاخرى التي بان قليات بها واذا تاب

عن الذنوب وقته المقيده بالكبار او من حيث بعد غسله اوسع المطالب
فراعامه واجبه للحلى فيه وقيل ونحوه وغسل الولد كل ذلك للنسب وذلك
جماعة سائر ما لا يفر من رمضان وليلة النصف من رجب ويوم السبت
منه ويوم المهر واذ اشك في الحدث الموجب وثيق الطهارة احتياطا واذ المقيده
ما اذا امر عليه ماء غالت النجاسة والاسكافى كل مشهد او مكان شريف او يوم
وليلة شريفين وعنده ظهور الاثار في السماء وعند كل فعل تقرب به الى الله
تعالى ويلجأ فيه اليه **مفتاح** اذ اجتمعت اسباب تخلفه كغسل واحد ليلة
الغربة سوا كانت موجبة او مستقيمة او تخلفه وسوا لا حظ التداخل في التوبة
اولا عني شيئا منها ولا حظ في الوضوء بوضوئه ولا خلاف في ثمة واما هذا فغير الجاء
غسل الجارية عن غير دون العكس وقيل باجره الواجب عن المندوب دون العكس
وقيل بعدم التداخل مطلقا والاصح ما قلناه لصدق الاستئصال وطاعة الله
وظهور ان العزم هو الاطمان كما يظهر من فحوى الاخبار ويستشهد له الاعتقاد
والاعتناء المستقيمة منها الصحيح اذ اغتسلت بعد طالع الفجر ارجح عندك
ذلك الجارية والجمعة وعرفة والفجر والحق والحق وان اذ اجتمعت لله
عليك حقوق اجزى في غسل واحد وكذلك المزة يجوز فيها غسل واحد في ثوبها

واجرها ومجتها وغسلها من جنسها وعندها ومنها الصحيح في الميت الخب
بغسل غسل واحد يجرى ذلك الجارية والغسل الميت لا يتحقق من ان اجتمعا
بجوهة واحدة **مفتاح** الغسل هو غسل البشرة جميعا مع الشية كما حرم ولو بالقيام
في الطر كفي الخزين والاصح غسل الشعر ايضا لظاهر الصحيح وان كان الموقبل
الاصح عدم وجوبه الا من باب القدمة للاصل وخرجه عن معنى الجسد ويجوز
تقدمه الى الس على البدن للتحاح المستفضة والاصح تقدم الجانب الايمن على
الايسر ايضا كما هو المشهور لنقل الشيخ على وجوبه الاجماع وان لم يوجبوا العتق
والاسكافى لعدم دليل عليه وهو الاصح ويغسل التوب مطلقا بارغا سببا
للجماع والعقيرين ولا يصح في الوضوء الى العرف فلا ينافيها توقف اتصال الماء
على تحليل ما يصير تحليله من الشعر ونحوه والتوب الحلى الذي يقال فيه لم يثبت
والكلام في المباينة بالنسب وطهران الماء وطالفة كحرم في الوضوء **مفتاح** شيق
القول فيه للقول انما يقتضيه خروج شيء بعدو للشكوك وكذا الاستنباط والوجهها
جماعة والظاهر ان احدهما من عن الآخر وفي رواية ان كان قد راي بأكا
ولم يكن بال فليسوا ولا يغتسل انما ذلك من الجبايل وهذه الرواية وما
في معناه رخصة واعادة الغسل كما في النصوص المستفضة اصل في اخرى

ان كان تابيا فلا يغتسل منه الغسل وهذا الكلام مختص بالرجال اما النساء فلا اداة
عليهن لان ما يخرج منهن انما هو من ماء الرجل كما في النسخ اما الاستبراء بالظنفة
للخايف فوجب الصحيح فلا معنى ان يعتمد بجلها اليسرى على الخايط ويستند
الكيسف بيدها اليمنى كما في الخبر وان يغسل فرجة يسار يمينها اليمنى واليمين
والشعبة وغسل الكهين ناشوا الى الموضع افضل والمضفة والاستنقاء والمز
اليه على الاضواء وتحليل فبما اضر وغسل الشعر والزعامة في الشتاء وبعد الفجر بالماء
والاصابع صانع وهو اربعة امدد بالاجماع والتحاح المستفضة وقد مر في ذلك
وترايد الاستعانة بالشمس والامح والمستعمل والى ذلك كقوله المقيده كل ذلك
للتنص واد جماعة الموالاة وتمكن الغسل ثلثا في كل عضو وخصه الاسكافى بالنس
وطاهر الصوب واه الاضواء في قولهم وان اولا العبد في له ما واذ الغرض
تثلث الغرضات بحال شعر ويصنع سابعه يد عقب كل غرضة **مفتاح**
اذ الحشفة اشبهت بالاصفر بقة ويضاهى وقافا للسيد وجماعة وقيل بل يعيد
من راس الشعر وهو ضعف لحياته السيد وكران احوط وقيل بل يقتصر على
اتمامه لان الوضوء من الغسل وهو اوصاف **الفصل في التيمم والاقبال**
كتم من غير اولى شعر احوط احد منكم من الخايط او لم يستم النساء فم غسلها

صحة طباطبا وسواها في حكمه **وقيل** وجوب التيمم للصلاة والطواف
الواجبين وشروطه لطلب الصلوة مع عدم القن من الوضوء أو الغسل أو القن منه
من غير بات التيمم ولا يصح وجوبه لسائر ما يجب له الغسل أو الوضوء لصحة صحتها
والثبت في السلسلة وغير ذلك ان لم يقبل فيها لطلوع البدلية المستفادة من
التيمم ويجب على المقيم في أحد البيوت أن لا يخرج منه للصلاة والقول باستحبابه
شاذ وربما يلحق به الحائض والحرة ويجب ستر وجهه ولا يخرج من ذلك ولا نفسه
على الأصح كما مر **وقيل** أسباب فقد القن من المائنة أمّا فقد الماء بقدر ما
يكفيه أو فقد الوضوء إليه أو الخوف من استعماله من تلف أو من أوجع أو من
أوجع أو بطون أو نحو ذلك كما يستفاد بعد الآية من الصحيح المستقيمة وقول
الشيخين بعدم جواز الحائض التيمم وإن خاف التلف شاذ ومستندهما أمّا قوله
الظاهر أو ضعف التيمم ويجب الطلب إذا لم يقبل منه وسعة الوقت للجماع
وظاهر الآية والحسن وقد يدل على ذلك في الخبرين وسعيه في التيمم كما مر
الآثار ليس بشيء لضعف مستند الجمع لما عرفنا من الفلج إذا كان راحة
وجسد أفضل فإن لم يقبل على استعماله فالتيمم كذا في الصحيحين وقول بعض النصارى
بما لا يجب وإن زاد على من المال لأنه واحد والصحيح وجوبه في جميع الأحوال

في

الحج المتيقن وهو جنة **وقيل** يثبت التيمم لا يثبت له الوضوء أو الغسل مع تحاشي
لعموم البدلية إلا التاهب الصلوة لما يأتي وقيل لا يخص الاستحباب بما إذا كان
المبدل دافعا للمنع أو مبيحا للجادة وأما ما سوي ذلك فإن ورد به نص أو ذكر
من يوثق به كالتيمم به أو من وضوء الحائض للذكر فذلك والآثار لا يثبت
للحائض إذا أراد التيمم أو الصلوة على الجذارة وإن وجد الماء للبص في الأول
والأصح والشيخين في الثاني وقيل في الخبرين أن أحدهما أو الصلوة مع
المائنة كما تقدمت أحدهما وفاقا للاستحباب في الجماع وهو لوط بخبرين
بحسب صلوات الصحيحين وفيه ما قاله **وقيل** التيمم في الجماع وظاهر الكتابين
بما تقدم من التيمم مع السعة كسعة الآية والجماع المستقيمة والباء في الآية
للتعبين كما في الصحيحين والأحوط إدخال الحائضين كما في بعض الأقوال وذاك
الصحة وفق للشيخين وذلك علم الوجه لظاهر كذا في الصحيحين والبدن في التيمم
للحائض وعلم على التقية والمحققين من الاستحباب والتعبين جمعا وبهذا
الأكثر الجماع والحسن والنسب ونحوها اختيار الوضوء المتيقن بخلاف ما تقدم من النسب
ولأن الصحيح وجه الأرض من جماعة من أهل اللغة وبعض القوم الوارد
بعض الأثر والأحوط اختيار التيمم الخاص كما هو عند الشيخين وفاقا للشيخ

في المستقيمة مقام البيان والطلاقات كورد فيها فعلا وبما نأوطها من التراب
لوقوعها طباطبا وهو الظاهر والمباشر بالنسبة كمر في المائتين قبل ويثبت
الشبهة وتخرج **وقيل** لا يمكن اليد من الصعيد ونحو المستطير في الخبرين والقول
للشبهة **وقيل** لا يجوز التيمم للفريضة قبل دخول وقتها الجماع في جوانب مع
الوقت ثلثة أقوال فأما الأول الجواز إذا لم يكن الغدر وهو الزوال والأصح أن
مطلقا وفاقا للصديق وجماعة للأصل وعموم فضيلة أول الوقت وظاهر الآية
والحسين الذي لا على علم وجوب إعادة مع بقاء الوقت وقيل إن الماء **شبه**
الناس من جى الزوال كما يستفاد من الخبرين وهي مستند القولين ولا دلالة
فيها على الوجوه بما مر أنها ظاهرة في الرجاء **وقيل** من صلى التيمم لا يبر عليه
الإعادة مطلقا وفاقا للآثار لا يمانه بالموسر به وللصالح المستقيمة و
كثيرها صحيح بقاء الوقت وقيل يجب الإعادة مع بقاءه للصحيح وقيل مع
بقاء الجذابة وخوف التلف بالغسل للصحيح وقيل مع نزول الجملة المانع
من الخروج للفر وقيل مع التوب التحسن لفقد الماء لأن آلة الموت وحل
الكل على الاستحباب للجماع والمحقق في الأول أما أنا فاقى كنت فاعلم أن
الحائض قال من لم يجد مع بقاء الوقت أصبت السنة والمعيد لك الأجدر

وجامعة لأنه المتيقن ولا شرط للعلوق كما يأتي وللمنفذ المشهور ورايها لغير
في معرض الاستئذان والتسهيل لما مر فقد يكون اجزاء التوب ونحوه ثم بالتحص
والتون فله الطين للجماع والحسين ثم بالبحر والخوف خالفه للمكافي في
الأول فيكون به مطلقا في الخبرين فضعفها كذا لك وأما خبر الأرض فانه
يجوز به أحد مناهي العاقب حيث يجوز بكل ما كان من جهتها كما في التيمم
وتحريمها والتيمم ببقاء الثلج وما شاذ **وقيل** يجب وضع الكفين معاً
على الأرض ببقائه من واحد كذا في الصحيحين المستقيمة فعلة في خبرين لبيان
وقيل أن كل من غسل على المساء وأخر على اجزاء الواحد في الغسل
ويشرط علوق التراب وإن استحب التيمم وفاقا للشيخ وجماعة وأما طرف
الآثار لأن من في الآية لبعض كما قاله جماعة من علماء العربية والمحققين
في تفسيرها لعل التيمم لتقليد ما وجب المشي به ونحوه جاز على الخبر
كمر والعلوق لا بد من كاف وإن لم يبق للبدن مع أن الغرض شيء بالملك
ليتم فكما راعى فيفسد حججه ويمكن القول بوجوب التكرار مع عدم
بقائه التراب خاصة وهو مجمع راجع بين القولين الفعلية والقولية حسن **وقيل**
يجب التيمم قبل الصلاة في وجهه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى لجماع كل

في حلقه الاستحباب والتيمم في حلقه الاستحباب

في

مفتاح اذا وجد الماء وتكمن من استعماله ولو قلنا انتقض بجمه وان
 قلنا قبل الاستعمال للجماع والتقصير في اثناء الصلوة رجع ما لم يركع وقفا
 للصلاة وجماعة للتقصير وغيره وقبل معنى في صلاته مطلقا الآية ولا
 سطوا على الحكم والطلاق بعض الروايات وجماعا على المقيد وقيل فيه احوال
 اخرى ضعيفة **مفتاح** من يتيم به لا من الغسل ثم احده بالاصغر يتيم به لا من
 الوضوء فان تكلم من الوضوء دون الغسل فتشاورا فاقا للسيد وقالوا لا اكره
 حيث اوجوا الاعادة بدل الا من الغسل مطلقا وصح الخلاف على ان التيمم
 هل يرفع اليه الغاية هي التمكن من الماء بناء على عدم التيقن من رفع الماء
 واستباحة العبادة ام لا روجه مطلقا بل اعيايج العبادة خاصة والتحقق
 الاول على ان الإباحة كافية هنا الاستصحاب حكمها حتى يعلم رفعها للصلوة
 فلما مانعة الاضطر لا يرد حكمه الا **القول** في التيممات وان لم يبق الله
 تعالى ثباته ظهر **مفتاح** البول والغائط طهارة نفس سائلة ماعدا الطين نجس
 واركاب تحريم الاكل عارضا كالجلال والموطوء لجماعا الا من الاسكافي في جمل
 النضيج وهو شاذ والفتاح بنجاسة البول مستغفصة وبعضها صحيح فجماعا
 احوال التحيل والغسل والمجني ايضا حكم عليه الاسكافي الآية قال بنجاسته

حاشية

لنصفها

اورها ايضا والمعتبر بناه بخلافه والاكتفى على طهارة فضلتها جميعا طهارة
 الوجها على كراهة في البول وعلى هذا فان جماع الطاهر والافاقير والتقصير
 لا بأس به واستثناء الطاهر من غير ما اقول التيمم مذاهب المعتزلة والجماع الاصل لم يكن
 كل منغ بطي لا بأس بخرجه وبوله خلافا للاحق لان طهارة الحسن اغسل برك من
 احوال ما لا يقل له وجه وجماعا الاول بما يقفه الاصل والاحتياط اظهرية عمومته
 للتحريم من عموم الثاني لما لا يقل واما القول بنجاسته ذرق اللجام وبول الخفاف
 خاصة فستند ضعيف معارض بما هو اوضح واظهر **مفتاح** الميت والذئبة والميتة
 من الهوى النفس نجسة اجماعا سوى ائمة الخلفاء في المذبح بعد القد في المضاد فانه
 طاهر جلال كما قاله اجماعا لقوله تعالى وما مسخوها والفتاح في الاولين مستغفصة
 وخلاف الاسطوخودوس في قيل الثالث شاذ واستدل الثالث بالحسن عن
 التحل يصيب ثوبه جسد الميت قال يغسل ما اصاب الثوب ولا لاله فيه لا
 مكان ان يكون المراد منه ان الله ما اصاب الثوب مما على الميت من رطوبة او قد
 عد باليه يال على ذلك ما في الرواية الاخرى اركان غسل فان تغسل ما اصاب
 فريك منه وان كان لم يغسل ما غسل ما اصابك فريك منه فان كان نجس العين بايقه
 بالتغسل ثم لا يتنجس بقاها من الميت الا في غسل غسلة وغيره وهو كذلك والمستغفاد

نفي

اكثى الا على الحيوي وخالف جماعة من المتأخرين في التيمم للماء في الميتة بالوطية و
 الحيوي ذلك الحرام محض والاول اجتهاد في مقابلته النص على انه قد مر ما فيه والثاني
 ضعيف سند او لاله بل رويته وهو هو ابن وهب من اكدب النبي كما لا افضل
 ابن شاذان مع ان الشيخ قال على طهارة الجماع **مفتاح** المشغور بعد طهارة جلد الميتة
 بالتياب لعموم النسخ من الانتفاع بها وفي الصحيح الميتة يلتصق منها في اختلاف الاسكافي
 وله الاجاب المستغفصة وهو اظهر لان عدم جواز الانتفاع لا يستلزم النجاسة على التواتر
 جواز الانتفاع بها ايضا في غير التعلق اخبرنا عن داريقان الطولي على المقيد **مفتاح**
 الحيوان ما يقع عليه الذكاة اجماعا بمعنى ان مذكاه طاهر بخلاف ميتته وهو اوكلمه
 ومنه ما يقع عليه اجماعا بمعنى ان مذكاه نجس كبقته وهو الادبي ونجس العين ونبه
 ما في وضعها عليه خلاف وهو ما عدا ذلك عند من لم ينسها والمذكرة والسباع للحيوان
 ونسبهم الشبه في السوس والاكثى في الكل في السباع الاصل وان التفتت ففهم على
 الاكل وهو الانتفاع مقتضى وقوعها على هذا لما كانه على جوده هام في الموتى عن غير
 السباع وجوده هامها لتمامها فدها واما الجلود فاذا كانا على اتصال فطهارة فيه
 عن جوده السباع ينفع بها فقال اذا رمت وسعت فاستصحب جلدك ولما نحن ومنهم
 الحق في السوس والشبه الثاني في الكل ان الذكاة حكم شرعي يوجب طهارة طهارة

كاسخ

المالول

فانفع

عليه

من بعض الاخبار عدم تعلق نجاسة الميتة مطلقا ولا بعد فيه لان معنى النجاسة
 لا يعمد به وجوب غسل المذبة كما ياتي به في حكم نجاسة الكافر انشاء الله تعالى
 ونظم العلامة طاب ثراه من اطلاق الحسن السابق تعلق نجاستها مع البيوسة
 ايضا حكم بانها مع البيوسة حكمية فالولا في المال في طهارة نجس ولا ينشئ
 احدا من هذا الصلح منها ما وقع ثوبه على كلب ميت قال يتنجس ويصل فيه ولا
 بأس ومنها على جوار ميت قال ليس عليه غسله ولا يصل فيه ولا بأس وفي الموتى
 كل ما يس زك فالولا ان يحمل الاولين على الرطب القدر والاخرين على
 اليابس جماعا ان ما لا نجس عنه من الحيوان لا فرق بين رطبه وباسه اذا
 اصيب ما لا تحل له الحيوان كما ياتي **مفتاح** لا يلحق بالميتة ما لا تحل له الحيوان منها بالحي
 طاهر لعدم صدق الموت عليه وللصالح منها لا بأس بالناس فيها كان من صوف
 الميتة ان الصوف ليس فيه رجع ومنها اللبن واللباء والبيضة والشعر والصوف
 والقرون والبيات والخاف وكل شيء يفصل من الشاة والذئبة فهو زك وان اخذته بشاة
 ان عوت فاغسله وصل فيه ومنها عن الاقضية يخرج من الميتة فالالا بأس به
 قالت اللبن يكون في وضع الشاة وقد ماتت فالالا بأس به قلت والصوف والشعر و
 عظام الغيل والبيضة يخرج من الذباجة فقال كل هذا لا بأس به وفيه البيض عاذا

كس

ما لم يكن به شبهة فيكون على دليل صالح يخرج عن حكم نجاسة الميتة وهو مفقود
لا خلاف بين وقف رايها وفيه ان الاضمار والوقف غير مضمين كما بين في محله
مع ان اصابة بالاحبة الاشياء ونطقها بالامتناع لا يساوي دليل على ذلك واليقين
من كونه نجاسة الميتة ما يعين حقه من ما نقل لعدم اطلاق الميتة عليه
عقوبه الظاهر انما في مقابلة الذكوة والوقف عليها وعلى القول بمطاعه الذكوة
لغير الموتى وبوقوع النجاسة على جواز الصلوة في ذلك السجدة الغير المديحة ولا في الذكوة
غير مطهرة عند الاكثر ولا في الجوان طاهرة الاصل والذكوة لغيره من الميتة خلاف
للميتين والسيد الخبير وهو ضعف في حق الكلب والخنزير في المائتين والكافر
غير اليهودي والنصراني والمجوس نجاسة عينها وبالاجماع والاحتجاج في الاوقاف منقضة
والثاني انه في القان فانه حسن والثالث انما المفسر كونه نجس ولكن لا يحل
الرجوع الى الدين لا يفتي في الاكثر على فرق الثالث ايضا لا يشترطهم وفيهم وقد قال الله
عائنه يكون والصلح على القديسين لقوله تطا وطام الذين اوتوا الكتاب حال كونه
وهو شامل لما بشره وفيه والصلح للسفينة وعدم صلح الاثني وخصل الاول
في الصلح الجواب وحل الصلح على الثوب لكن محل الصلح اولى على الامة اصل الذكوة
الصلح اولى بالصلح من كونه نجس ان الامر بانجاستهم انما هو لغيرهم الخ

منه

ومما يلزم من الخبير وفي الصحيح عن من كذا الحديث فقال اذا قوتها فلا بأس ولا راد
عسل البعير وفيه لا خلاف لانه على ان معنى نجاستهم خبثهم بالباطن لا الجوارح
عسل الملائكة كما مر في الاشارة اليه وفيه كونه نجسا ان استخرج البعير منه والتمس بنية
وحكمه الشيخ بنجاسة الميتة والسيد بنجاسة الخالطين اما الحاجب والناصب والحنوف والظاهر
فاظهار عدم الخلاف في نجاستهم وان اقر بالتمسك من مخالف السيد فيما لا يخفى الخ
من الجوانب الثلاثة نظر الى انه ليس من حلها ولا ذكوة كما لو كان الميتة وهما منجان
والروايات مطلقة بل الغالب تغلق الاصابة بالشعر وتحت بل فيها ما يدل على
نجاسة شعر الخنزير وما يدل على جواز الاستشفاء به فان ذلك لعدم انتقال الماء
عنه المائتين او كون الاستشفاء الطاهر والشرب **مفتي** المشهور بنجاسة الخنزير وكل من شرب
ما به الاصابة بالذية والصلح والاحتجاج المذني من الشيخ والسيد خلافا للصدوق
وجماعه حال الرجوع في الآية على المائتين والمستند مطلقا والاحتكام في معصية و
انما كفي ليسر ومطابقة الصلح عليها ومطابق الاجماع ونسكا بالاول وليس
حال احد النصين على التقية على من الاخر لان معظم العامة على النجاسة
وولوع امرهم بشربها بغيره الفتوى بالظن ان فسادا نعم جعل الامر بالصلح
منه على الاستحباب انما ان العمل على التمسك وهو لو لم يظن افاقا والفقهاء

ذكره

بنجاسة الفقاغ وان لم يكن من المسكر الغير لا يشربه فانما يخرج بمحلول فاذا اصاب
فويل واغسله وفي سنة حقه ان ثبت اطلاق الخمر عليه حقيقة كما ادعاه بعضه
ودل عليه في الخبر بعضه ان حكمه حكمها **مفتي** كل شيء غير ما ذكره هو ظاهر الم
بالاقتناء من التمسك بوجوبه للعمل السليم عن الجوارح والوقوف وكل شيء نظيف
حتى تعلم انه قد زلخا في الشهرين المتأخرين في العصر الجبر اذا غلظ واشتد
وما ذكره غير معلوم حتى عند الشهيد والظاهر صرح بظهوره وواقعه الشهيد
الثاني وابناه والشيخ في عرف الاول الحلاله الامر بالصلح عنه في التجهيزين
وجعل على الاستحباب ولما والصدوق في عرف التمسك الحرام للغير وهو ضعف فيحل
على الكراهة ولا سطر في الذي يعقب الشقوق للذين وبه فيها مع ضعفها
الصلح في لبن الجارية للغير وهو ضعف والفتحة والتهابة في القان والوجه
والجلى والتهابة في الثوب والارب والكل للخار وفيه في القان مضمين
الا انها مطاوعة بنها وليس ما قبل المظهر ومن جعل الاخر على الاستحباب التمسك
واذن لوط والخلاف والتمسك في المسح في مرة يبعها ولا ما نسي النجاسة و
ما منها ولا كرهه الحق في شبهة الاختلاف والكلب والخنزير في المائتين
لاطلاق الاسم وهو ضعف في الفتوة التبادر اما القول بنجاسة الفقاغ فتاقد

المجيب

او

ويشبه الخمر من المبيد المبيدة اما طهرانه فاجل وكذا طهارة الله والميتة
من غير ذي النفس والبول والغائط من مأكول اللحم اما مرقده وندب ذلك
جميعا المبيد **مفتي** يجب ازالة النجاسة عن الثوب واليدن والظفر والظفر والظفر
مع الامكان وعدم الغفوف الشارع وعن الاول في الاستعمال بوجوبه في الاكل والشرب
وعن الاول في الاكل لعدم جواز العبادتين في التمسك اما الاستغفار ولا اكل الخمر
بانه وعن السليج بل خلاف الشقوق في المشهور حتى ساجدة النجاسة وعن المطاوعة
الشربة وجلوها واكاسها ولما فيها والصلح المقدسة وكسوتها وما يلي علمه كونه
وليس في التمسك من الجاردين وان كان مفرقا عنهما **مفتي** الواجب ان لا العين كما
في المعبر اما اللون والصلح فلا على الاصح بل انما الحق عليه الاجماع وقد ورد في دم
الحض الذي لم يدب هباش بالصلح باصبعه يمسح ولا بد من تنقية الصلح من البول
في الثوب واليدن ان غسل بالليل للصلح المستنقضة وبما يطهر به الميتة لا في قوله
وشما فلهذا بالبعدد وبلاذ الكلام فيه وفي الحاق سائر النجاسات اظاهرة الخمر ون
يكفي في الكلام المنزلة وفيه اطرح للصلح اما بول الصبي فلا خلاف في الاكراه فيه
بصب الماء للصبي وكذا الصبية كونه شفا منه وقا في الشدة وانما الاكثر في
الاكراهية صب الماء فيها فلهذا من غير عمد الاكثر في الصلح واقله من غير عمد

وانما لم يرد في قوله من غير عمد من اولى الميتة
وهو في بعض النسخ
بأنه لا يرد في قوله من غير عمد

كله وحفظ الخبز فيه ما فيه من طعمه الايمان الحقة بالاستحالة كان نصير رواد
او دخلا ونحو ذلك في الموسط في الثاني شاذ وكثير من المحدثات
في ابا وجود او الكذب على الحكم انما يتعلق بالاسم والحقيقة وكذلك صيرورة الكا
فسلا ولولا الحق وكسبي المسلم وكذا انتقال الى ما لا ينس له كالم البوض والحق
وكذا انتقال الى كذا في الحقيقة لا خلاف سواء كان يعالج او من قبل نفسه وسواء
كان يعالج به عينا باقية او مستحالة على المشهور وان كان العلاج للفقير واستفادة
التجيم من المعيرة ليست من حيث العموم او المفهوم فيسبيل ورود فيه النص ايضا العيص
يصير خرا فيصيب عليه الخلل او شيء بغيره حتى يصير خلافا لالاس به ولا وجه لتوقف
الشهيد الثاني في العلاج بالاجسام ولا اشتراط ذهاب عين المعالج به قبل ان
يصير خلافا لالاس الجس ولا مطهر لالاس فيل لا تنقاضه بالاثنية والاما ما كان الحكم
بطلها وان تغلبت بنفسها ولو من حيث الخلل فاستهلك في فاشهور عدم الطمان
لتجيم الخلل بالاثنية ولا مطهر له اذ ليس له طالة بقلب اليها بطر بها كالحجر خلافا
لشئ ولا شك في ان اذ امكن زمان يعلم انتقال الحرفه الى الخلل وهو الاصح وسببها
اذ امكن العلاج مطلقا اذ الخلل لا يقصر عن ان الايمان المعالج بها في في اليه
قال الله تعالى ان لنا في الشئ ما تعلمون لم يعلم الا كالملة طاهر ومطهر بالكلية الحقة

في قوله

ومرور من الاثنين وانما يجنس باستحالة الحقة عليه لا غير فاما المعالج للتقصير
المستفيدة منها الحقت المشهور له من العلم فمن بعد طرق خلق الماء طهرها
لا يجنس شئ الا غير كونه وطهره او يجه وفي بعضها انما غلب الماء ربح الحقة
فوقضا من الماء واشرب واذ اعتبر الماء وتغير الطعم قال قوما ولا تشرب ونقصها
اذ كان الماء فاه او لا يوجد فيه الشئ فوفا اي ربح الحقة وسئل عن الخاض
يبل فيها قال لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول ومنها الحسن عن الرجل يحب
ينتهي الماء القليل في الطريق ويبدأ ان يغتسل منه وليس معه اداء يعرف
به وبداه فدان ان قال يضره بل ويتجندا ويتغسل هذا مما قال الله لم يحل عليه
في الدين من خرج ولا نه لوانفعال شئ منه بدون ذلك الاستحالة ازالة الخبث
به بوجوه من الجوع والتألم باطل بالتصديق من الدين وذلك لاني كل من من الجوع
الوارى على الحقة ودودها عليه فكل ما اشترى اليه سابقا اذ القدر المستطاع
منه في الأقل لقائه لا يقوى على العصة عن الانتقال بالانحلال في التلزم والقول
بانفعاله هذا لا بعد الانتقال عن الحال المتجسس دون حال الملاقاة كما ترى وفي
الصحيح في القول بصبه البول قال اغسله في المكن مرتين فان غسله في مرة
جارية واحدة وفي الموثق عن الكون والافاء يكون قد اكتفى بغسل ثلث مرة

سائر الاستحالات وينبغي بهذا ودود اكثر في الامرين منهم من استثنى التسليم
في رفع الحقة مطلقا في الاستحالة ومن سوا في الغسله اهل او غيرها فيل
في غير الاولى خاصة وقد ظهر وقبل مع وروده على الحقة طاعة وقد طهرت
حما مع جوابه وقبل وعدا ماء الحمام اذ كانت له مادة وان لم يكن كرا وقبل وعدا ماء
الافاء وما لا يترك الطرف من الحقة وقبل من الدم خاصة ومستند الثلثة ورود
وجوابه عدم تخصيص السؤال وفيه وما لا يخاض والاولى تجنس الملاقاة وان كثر
وهو شاذ وجهه المتقدمين على ان ماء البول كذلك الامر بالنسخ منها بوقوع
الحقة سابقا في الصحاح المستفيدة من غير تفضيل بالقالة والكنز وظني ان
ذلك محمول على الاستحالة للثله رطبية الماء وفاقا لاكثر المناخين لمعاقبة
بطلها من الصحاح الصريح في الطمان مطلقا وقبل ان التراح تعبد وان وجب
ولا يجب الاجتناب فيه وليس ينبغي ولم تقول الكلام بذلك في الاقوال والنصوص في
تحسين الله لا يخص الحقة والبيان من انواع الجوانا لكن اخذها فيها وقائه
جدا واهل على اصلا ومن ان اذها فليجرح الى كتابه الكلي وما القول بتجسس ما الذي
يجوز الملاقاة ان نقص عن اكثر خاصة والماء الجاري بذلك ان نقص عنه وماء الغيث
به ان لم يكن جارا من مزارب ونحوه فشا في كل ما كان في الف وما في كل النص

يصيب فيه الماء فيك فيه ثم يخرج منه وذلك الماء ثم يصيب فيه ماء اخر فيخرج
فيه ثم يخرج وقد طهر والاكثر على الحقة ما دون اكثر من التاكد بحقة الملاقاة
لنفهم الصحيحين اذ كان قد راء الماء قد كثر لم يجنس شئ وظاهر الاخيرين
عدا ماء الاستحالة ورود الصحاح بعد انفعاله ولا خلاف وهذا الصحاح مؤيد لنا
ولا يلائم المفهوم المنطوق والظاهر النص مع ان اقصى ما يدل عليه هذا الفهم
تجسس ما دون اكثر الملاقاة في ما لا كل الحقة فيفعال على المسؤولية جمعا فيكون المراد
لم يستول عليه شئ حتى تجسس الى لم تظهر فيه الحقة فيكون تعدد القدر
الذي لا يتغير في الاغلب ويحمل ان يكون المراد فيه الاجتناب التزني واستصحاب
التجنب منه من غير ضرورة اليه كما يشعر به الحسن السابق وكذا القول في التحسين
الاخيرين الظاهرين ويؤيد لقائل الشوق الوارد في تقدير اكثر اذ الوجوب
لا يقبل التراجع في الاستحالة وقد اعترف جماعة منهم بذلك في ماء العوى على
ان الاستفادة من الصحاح المستفيدة ان الماء الذي يستعمل في الطمان من ريق الشرب
في طارة الاختيار كاله من مزيد لخصاص في الطبقة ولا يما الذي يستعمل في رفع
الحقة وانه ان لا يلا في شئ من الخلل وان اقل وعلى هذا جاز حمل ما يدل على انفعاله
القليل بدون التعيين على المنع من استعماله اختيارا في عدم الامن خاصة دون

على

والإجماع وقت الأكل والعراق الذي وزنه مائة وثلاثون درهما كما هو المأثور بالمذنب
الذي هو طر ونصف بالعراق والساحلة ما بلغ كلاً من طوله وعرضه وعقده ثلثة أسباع
ونصفاً على المشهور للفقهاء واسقط الفقهاء النصف للصح في الأوج متناول الأوج
سنداً لأن عقده في ذراع وشبر وعرة والى وندي ما بلغ جميع أبعاده الثلثة
عشر أشبار ونصف وقل ما يرجع إلى المشهور على ما إذا أنشأ من الأبعاد
والسببان طر من الكيف بكل ما روي حكاه في النسخ ويرجع إلى قول النسخ بأن
سنداً في بعض المآل للنصف بالتعريف في غير بنحو أو غيره أو استهلال كما
في المآل الساهر وفي طهارة بنحو لا يبين ذلك كصحيح النزاع وفيه خلاف من أن
الأصل في المآل الساهر وإنما ينجس التعريف وقد نالت الحالة ولو أن حكمه لم يفسد شعراً
فإن وضع الحكم الأبدليل وقد يظن في نظره الصنف **مفتاح** ويظهر للنصف بدون
التعريف على القول به في التبرأ من غيره بالقاء كره عليه دفعة كذا قيل وفي طهارة ما
كره أن لا يقل ما لا يقل في الأول ما بلغ أوج شمسك الشمس مستوي ولا فاتها
قبل الكثرة ويعدّها وعوم المآل كذا لم يحل ضناً للثاني ما لا يقل في ذلك وعوم
الطهارة في السنين أشهر لكن الطهارة في الثانية أظهر وقد يفرق فيها بين
الأنعام بظهورها ونحو ولا يخلو من حق ولا نص في شيء من هذه المسائل **مفتاح**

في بعض المآل للنصف بالتعريف في غير بنحو أو غيره أو استهلال كما في المآل الساهر وفي طهارة بنحو لا يبين ذلك كصحيح النزاع وفيه خلاف من أن الأصل في المآل الساهر وإنما ينجس التعريف وقد نالت الحالة ولو أن حكمه لم يفسد شعراً فإن وضع الحكم الأبدليل وقد يظن في نظره الصنف مفتاح ويظهر للنصف بدون التعريف على القول به في التبرأ من غيره بالقاء كره عليه دفعة كذا قيل وفي طهارة ما كره أن لا يقل ما لا يقل في الأول ما بلغ أوج شمسك الشمس مستوي ولا فاتها قبل الكثرة ويعدّها وعوم المآل كذا لم يحل ضناً للثاني ما لا يقل في ذلك وعوم الطهارة في السنين أشهر لكن الطهارة في الثانية أظهر وقد يفرق فيها بين الأنعام بظهورها ونحو ولا يخلو من حق ولا نص في شيء من هذه المسائل مفتاح

الشمس

التي بعد بين النور والمالوعة الواصلة إلى الماء التي تدخل فيها الشمس بحسنة
أربع أركان الأرض صلبة لو كانت الرخوة المالوعة في قعرها أو أوسع الخس من
مذرباية أن كان الكيف حق الطيفة أي أن كان في جهة الشمال منها فلا أقل
من أن يغير ذلك وإن كان تجاهها جهة القبلة وهما مستويان في هب الشمال
فصبغة ادخ **مفتاح** في أوقات الطلوع فالله تعالى أقم الصلوة له لو أن الشمس إلى
عسق الليل وقمر الفجر **مفتاح** لكل من الطلوع الخس وفان وفان للشمس
للصباح السفيضة وقيل بل المغرب وقت وأحد عند الغروب للشمس من وقت
على استحقاق المبادنة وكذا فالأول الظاهر القول في أن يبين الخس من مثل الشاخص
والثاني إلى أن يبقى المغرب مقدار أداء العصر والآخر الفجر من الظهر
وتقدّر إلى أن يبين الخس من مثل الشاخص والثاني إلى الغروب والآخر الغروب
المغرب إلى أن يبين الشفق الغربي والثاني إلى أن يبقى لانتصاف الليل مقدار
أداء العشاء والآخر العشاء والآخر الفجر من المغرب وتقدّر إلى ثلث الليل
والثاني إلى نصفه والآخر للطلوع الفجر الثاني المستطير في الخس إلى أسفاره
الصح والثاني طلوع الشمس كل ذلك للشمس وظاهر الصلوة في اشتراك تمام الوقت
في كل من الظهرين والعشاءين بين الصلوتين من غير اختصاص ونحو من قول الأئمة

والمغرب إلى آخر وقت ضلالتها الصح بينهما وبين العصر والعشاء غسل واحد كما
في الصحيح وتأخر الصلوة المغرب إلى ما بعد الأذان في بعض الأوقات في الصحيح وتأخر
المفيض من عروقة العشاءين إلى العشاء الحرام للجماع والصحيح وتأخر الصلوة الغرضين
طاعة الوقت إلى آخر وفيه قول مشهور بالجواب وبأن وتأخر الصلوة العباد
الركعة الأولى والصلوة ملوثة على الوجه الأول وأضحه السيد جماعة وتأخر للارتفاع
للخسب إلى أن يجرى للصحيح وإذا كان التأخير مثلاً إلى جفة كل كاستفاد
الأفعال وتطول الطلوع واجتماع البال ومزبه الأقال وأدراك فضيلة الجماعة و
محو ذلك كما يستفاد من النصوص **مفتاح** فيل يسهل التفريق بين كل من الظهرين والعشاءين
وأدعى الشهيد معلومة من النهج كملومية جوان الجمع واستثنى المفيد في الجملة
وحدّ بان يبنى بالثانية بعد انقضاء وقت فضيلة الأولى وقيل بأن يبنى بها بعد تأخرها
وهو ظاهر كما يستفاد من النصوص الكثرين مضافاً إلى إطلاق ما دل على فضيلته أول
الوقت فالأول أحسن خرج من تأخر المغرب وما ذهب الشقق انتظاره ذهبه للعشاء لكن
لا يؤخر العشاء أن أدركه العشاء ولا ينفصل ولا يجمع بينهما في تأخيرها عن ضم
في الصحيح مثل من يجب العدة فقال إذا غلب الشقق والشقق الحرة وليس للنصوص
الشقق **مفتاح** وقت صلوة الجمعة الزوال إلى أن يجرى مقدار الأذان والخطبة وكيفية

المعبرة عليه ويمكن التوفيق بما يرفع الثاني وقال الشخان أول العشاء ذهأب
الشفق الغريم للشمس وأخرها ثلث الليل للغيرين وقيل آخر المغرب
ذهأب الشقق للصباح وقيل ربع الليل وحلت على الفضيلة جميعاً وقيل عند وقت
العشاءين إلى طلوع الفجر الموقوف وحله في المعبر على الأصح ركعتي الظهرين وهو
مفتاح ٢ أول الوقتين الفضيلة وأخرها الآخر بعد الأكل للصباح وقت الشخان بل الأول
للتخيار والآخر المضطر للغيرين وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر
وعادة وحله على من الجواز الذي لا كراهة فيه جمعاً فيه بعد وفوقها وقتاً ولا يفتأ
كون الأول أفضل وكون الثاني وقتاً لأن ما يفعله المختار أفضل مما يفعله المضطر
أبداً والوقت الثاني إذا لم يجرى المضطر ثم المستفاد من المعبر أن أدنى عذر كاف في
التأخير **مفتاح** فتدبر الحث الأكيد على المحافظة على الوقت الأول في النصوص المستفاد
في الصحيح الصلوة المفروضات في قول وقته إذا أقبلت حدها طيب ربحاً من نصب
الأس من يخدم من شجرة في طيبة ونحوه وطروقه فليكنها بالوقت الأول وفيه
فضل الوقت الأول على الأخير في التخل من ولان وماله للغير ذلك بل المستفاد من
كثير من المحافظة على المبادنة إلى الأول وفي حديث النبوي لا يزال شفاعتي عند
من آخر الصلوة بعد وقتها نعم يسبق التأخير في مواضع منها تأخير المستحاضة عنهم

والله

الفرق وما يلزم ذلك من صعود المنى ونزوله والبقاء امام الصلوة فادامته
 ذلك فقد فات ولم اداها اربعا بالخطية وفاق للجلبى والجعة لانه للقول
 من قبل صاحب الشئ فاصلح الشئ والمصاح منها ان من الامور ان يرضى
 وانور موثقة فان الوقت وقطان والصلوة مما فيه السعة فيما جعل رسول الله
 فدعا اخر الاصلحة لجهة فان صلوة الجمعة من اهم الصلوات اتمها وقت واحد
 قول الشمس والاكثر على امتداده الى ان يصير ظل كل شئ مثله ولا حجة لعدم
 بها وقبل عتده بامتداد الظل النفا الى مقتضى اليد لئلا واصالة النفا فيجعل الزمان
 على الافضلية ولا يخفى من وقت الا ان المختار اقوى لاستغنائه عن التاويل ونقل
 عن السيد حان تقديمه على الزوال وهو ما ذهب في تقديم الخطبة على الزوال بحيث
 اذ اخبرنا القول بالبحر اذ روي عليه جماعة لكن الاصح المنع لانه الية والمحسن وبها
 والصحيح جعل الاصلح للحاضرة **مفصل** وقد صرح العبد ما بين طبع الشمس الى ان
 للجماع والعشرين وظهر الشيخ من تأخيرها الى الانقاع وهو لوط الاقضاء النص
 كون الطلوع وقتا لمخرج الصلوة وقبله بسبب زيادة التاخير في القطر من الانقي
 اجماعا لا سيما الاقضاء وخرج القطر فيه قبل الصلوة بخلاف الاصح فان الاقضاء
 فيه بعد **ما مضى** وقت صلوة الية من ابتداءها الى انجالها وقبل الى الاخذ

فيكون

2. الانجاء والاول اصح كاستفاد من المعتبة واذ اغاب الفجر بعد الانكشاف
 وقبل الانجاء اوسر غيم ونحو وجبت اداء الى ان يتحقق التراب وفي الزلزاله
 وقتها تمام العزم على المشهور وقيل بل مع السكون يصدر قطاء وهو شاذ والمحقق
 بها الطائفة الصحيحة وهو حسن **مفصل** وقت تأقولة الظهر اقل الزوال الى ان
 يبلغ الفجر ذلعا موقدا ما على الفريضة والعصر الى ان يبلغ الفجر ذلعا من ذلك و
 المغرب بعد ما الى ذهاب الحمرة الغربية والعتاء بعد ما الى الانتصاف كما يستفاد من
 من النصيب وقيل الى ان يفي بصورته الفجر قبل الشخص فعلا رداء الفجر في الوقت
 وبصيرورته مثل الشخص ذلك المقدار في الثانية ولم تقف على مستند وقيل
 يتد في الكل بامتداد الفريضة وله وجه ان اول جواز فعلها بالبحر يكون تقديمها على
 اوقافها كما يستفاد من الصحاح منها صلوة التاخير عن الزلة الحدية متى ما الى بها
 قبلت فقام منها ما شئت ونحو منها ما شئت لكن الافضل ما قلناه لما ياتي من كراهة
 التثاقيل بعد دخول وقت الفريضة الا ما استثنى للتثاقيل وهو اذ ذكر من الاوقات
 في الصحاح واول وقت صلوة الليل الانتصاف واخره طلع الفجر الثاني كما يستفاد
 من الصحاح وقيل بل الفجر الاول وهو ضعيف ويحوز تقديمه على الوقت للفرق الا
 ان فضائله افضل من ذلك عندنا كما في الصحاح ويحوز فعلها بعد الفجر لانه بشرطه

1

الاحتياط كطاعة الصلح وقد ذكروا في المشهور اذا تلبس بها قبل الفجر باربع الفريز
 ولا بأس به وان حاق الوقت فالأصل الاقتصار على التوكيل الصحيح والمشهور انما
 كما اريد من الفجر كانت افضل لكن المستفاد من الصحيح وغيره افضلية توريها على
 تمام الوقت وتوسيط التوسين والابتداء بين الفريز كان يفعله النبي ناسيا
 ووقت ركعة الفجر الرابع من صلوات الليل الى طلوع الفجر وفاقا لذلك في الصلوات وانما
 تقدم بها على الفجر بكون التاخير عنه لما مر من الصلح وقيل بل وقتها طلوع الفجر الاول
 وقيل آخر طلوع الفجر الثاني وقيل بامتداد الفريضة ويحوي ان يراى بالاولين
 الفضيلة والثالث الجواز ويسقط اغادتها اذ اصلها وعليه فعله من الليل و
 تام بعد ما كان في المعتبة **مفصل** يعرف الزوال بزيادة الظل بعد قصه كل الاجزاء
 اوجه وانه بعد عدمه في بعض المواضع وعيد الشمس الى جانب اليمين لمن استقبل
 نقطة الجنوب في موضعها ويعد الظل عن خط نصف النهار الى جهة الشرق للحسنات وفي
 العروب باستئثار الفريز وغيره عن الظهور انتفاء الحائل على الاصح وفاقا للاستكنا
 وجماعة المعتبة المضيضة منها الصحيح وقت المغرب اذ اغاب الفجر فان رايه
 بعد ذلك وقد طليت بعد الصلوة ومضى صومك وتكف عن الطعام ان كنت
 اصيبت منه شيئا وقيل بل بذهاب الحمرة المشرقية عليه الاكثر لاجل رصافته

مخالفة

مخالفة الا اعتبار زيادة التاويل والاحوط تأخير صلوة العروب والافطار لية والتمام
 باسناد الاق من المشرق للبحرين والاد القادرين وثلاثة الخالصين وهما شاذان
 والصحيح مثل ويعرف انتصاف الليل بالحدال الصحيح الطائفة عند العروب عن سمت
 الراس كما في الحديث بمنازل الفجر وقاع غروبه وطوعه ويعرف الفجر الاول بالشمس
 المستدرة والمستطيل الذي يتوسط بينه وبين الافق طرفة الفجر الثانية بزيادة ذلك
 الضوء بحيث يأخذ طولاً وعرضاً بسيطاً عرض الافق ويتصل به كل من الصلوات **مفصل**
 لا يجوز التعويل على الظن في دخول الوقت مع التماس من العلم بالجماع والمعتبة ويحوز
 مع عدمه التعويل على الاما ان اظهر الرقيا بآخرة الاستفاضة حتى ييقن ولو
 انكشف فضاء طرفة العاد مطلقا وفاقا للسيد وجماعة والمحقق والموفق قبل ان يصل
 الوقت وهو متلبس بها ولو قبل التسليم لم يعد الفريز عليه الاكثر من ستين جملة
مفصل من ادراك ركعة من آخر الوقت فقد ادرك الصلوة نامة للجماع والتمسك فلو
 ادرك قبل العروب وانتصاف مقدار ربع على هذه الصلوة لا يكفي ذلك في اقل الوقت
 فلا يستقر الصلوة في الزمة حتى يخرج من الوقت مقدار الطهارة واذ اتى الاصل والفرق
 بالاستماع خلافا لظاهر السبب فكيف بعد اذ كان الصلوة وهو شاذ ومن هنا
 يظهر حكم المايض اذا ظهرت في آخر الوقت او طست في اوله والصلوة فيه بحسب

وأية آية وقبلة **مفتاح** لا يستعمل بالعمامة أو العنقا ولا فان ذكر وهو في صلوة
عذر لبيته بالخلع الطاهر وان وقع لحيته ان لم يصل في وقت المحرم الا في
وعلى قول الصدوق لحيته مطاوعة طاهر الخواتم ههنا واما الشيخ بالبعد فقول
اجل انما اعاد في الاصل في الظاهر كما يدل عليه الصحيح وفيه انما هي اربع مكان اربع
ادخلت الاية في وقت فريضة واحدة قدمت الضيقة لاجل انما تصيبنا في الاصل
بالخلع لانها لم يأت في وان اقمنا نحن وفاق لذلك الاصل وقول الصدوق
بالبقاء في الخاتمة للفرقة في الصحيح انما بالفرقة وينبغي حمله على الاستحباب الصحيح فيه
وبين الصحيح لا خصلتها لم يتوقف ان يذهب وقت الفريضة فان توقف فابتدأ
لفريضة واقطع ما كنت فيه من صلوة الكسوة اذا فترت من الفريضة فارجع الى ما كنت
قطعت واحسب بما مضى والقطع والبقاء في هذه الصلوة منه ومنه في الصحيح
الاخر ايضا وجوب القطع لاجل انما البقاء مخالف فيه في الميسر وقا وجب الاستحباب
واختار في الذكر وليس بشيء بعد وقد نص **مفتاح** المشهور بتحريم التقليل
الروايات بعد دخول اوقات الفرائض التي جاز في الصحيح المستفيضة والتجوز وان
في الروايات لا خلاف الا ان القطع استحب لاجل انما اوقات الفرائض اجماعا والذين يظن
في كراهية ذلك ويقاؤه على ظاهره عن العموم اما الاول فالصحيح بينها وبين ما لا يجرى
الحوار على

الحجاز كالحسن قلت له اذا دخل وقت الفريضة التقليل او ابتداء الفريضة فقال ان
التقليل ان يتدأ بالفرقة وانما آخر الظاهر ذلك ان هذا التقليل من اجل
الاولين على ان استعمالهما في كراهية اكثر منه في التحريم سيما وهو انما
ههنا من بعد الظاهر معاملة السلام وفيه الاصل وانما الثاني فلذلك كراهية كراهية
منها في الثانية كالمحدث المذكور في الصحيح عن ركعتي الفجر قبل الفريضة فقال في
الفريضة امض في الليل ثلث عشرة ركعة صلواتك انما ان تقاها فان كان عليك
من شهر رمضان اكنت تستطيع اذا دخل دخل عليك وقت الفريضة فابتدأ
لفريضة في صلاته الحسن واشترك الوقت ليس على ما ظنوه فان الوقت المقدد
للساكنة خارج عن وقت الفريضة في حق المتقليل كما يظهر من الحسن السابق ووجه
التفريق به في الصحيح المستفيضة **مفتاح** المشهور كراهية التقليل بالتوقف
المبتدأ في عند طويح الشمس وخروجها او قيامها وبعد صلواتي الصبح والعصر
وظاهر السيد التحريم وليس في النصوص قيد ابتداء واليه ذهب في النهاية والاولين
وكذا للتقيد الا ان ظاهر التحريم وتوقف الصدوق في اصل الحكم فيها التعارض التام
وهو في حمله وينبغي استثناء يوم الجمعة من الثالث كفي الصحيح وقضاء التوافل
من الاثنين كفي المستفيضة **مفتاح** في مكان المصلي قال الله تعالى انما يصلي الله

من امن بالله واليوم الآخر **مفتاح** المشهور انه يشترط في مكان المصلي ان يكون مسجدا
او محلا او ما دونها ولو بالقرى او شاهد الحال فبطلان العبادة لما اختار
اما مع الجهل والاضطرار وليس له عليه ذلك دليل يسكن النفس اليه والسيد
قول بالتحريم في الصحيح مطلقا استصحابا لما كان قبل الغضب من شاهد الحال التام
ويحذف بغير الغضب عملا بالظاهر وما يقال بالاطلاق جواز الصلوة في مكان لم
يأذن مالكه الدخول فيه وان كان غاصبا وفاق لفضل ابن شاذان لان الدخول
فيه منهي عنه صلى الله عليه وسلم لم يقيد النبي عنه بالصلوة ولم يجمعه شرطها
وتحريم ذلك في الاول وقد بسط الفضل ابن شاذان الكلام في ذلك ونقله عنه
صاحب الكافي في كتاب الطلوع **مفتاح** لا يشترط خلو مكان الصلوة عن النجاسة الا
في محل الجماعة والمعتد بالمصلي وفاق لذلك في العموم والقول المستفيضة وقيل
لا يشترط طهارته مطلقا لانه في الطلوع في المنازل والجماعات وهو موضع النجاسة وحل
على الكراهية والحلي اشتراط طهارته للسجدة السبعة ولم ينف على مستند ضعف
مفتاح في الرجل ان يصل في الكعبة في المسجد الا بعد من بصره كراهية استصحابها
بالجماع والنصوص المستفيضة وبما ذكر في المسجد فان ركعة فيها تعدل الفاضلي
عنهما اكل في الصحيح وفيه من صلوة المسجد الحرام صلوة مكتوبة فيل الله منه كل صلوة

حاله ما من يوم يجب عليه الصلوة وكل صلوة يصليها الى ان يموت وكذا مسجد الكوفة
فان الفريضة فيه تعدل حجة والساعة غير ووجه ان الصلوة في بيت المقدس تعدل
الصلوة في مسجد الجامع تعدل مائة في مسجد القبيلة ختمنا وختمنا في مسجد
اثنا عشر في المنزل واحدة وانما التوافل فان امن على نفسه الزنا ويحجب اقتداء الناس
به ونجسهم في الخبر وكذا ذلك والاصح في المنزل افضل لانها اقرب الى الاخلاص
عن الوسواس وعليه يحمل الخبر واما المرة فصلة لها في بيتها افضل منها من صلاتها
صحتها افضل منها في صحن دارها افضل منها في سطح بيتها كذا في الخبر وفي رواية
مساجد شاذان في البيت **مفتاح** لا يشترط لصلوة الجماعة الشتر بالضم عن يمين يديه بالاجماع
والنصوص المستفيضة ويحقق بالقرب من الحائط والسارية ونحو ذلك وفيه رفع
من الاخص كالعمود والتمل والقلنسوة والكرامة من ثياب ونحوه يخط من يمين يديه
كافي النصوص وينبغي الدق منها الخبر وقد روي عن الشاة الصحيح وغيره من الحسن
لا قطع صلوات المسلم شيئا ولكن ادن ما استطعت وحمل على استحباب الدعاء بعد
وتكبير المروءين يدي المصلي بما فيه من شغل قلبه وتقرضه للرفع والتمسك
يكن لكل من الرجل والمرأة ان يصل الى جانب الاخر في تقدم المرة الا مع الخيال او بعد
اذيع وجوهه التيقا جماعة والمستند من التوقيف في الاخبار والكرامة على حسب

فما وتماز أفعال الشدة والضعف بحسب مراتب الجود منها ما أشد ما عدم الفصل
 عنه الشرح المذكور وموضع التحول إلى أكثر من عشرة أذرع أو تقدم التحول في أكثر من
 دأسا ويكون أصل بين الظاهر لا مع بعد عشرة أذرع من كل جانب كلمة الوقت بها
 إذا تحققت الفرضية كلف في آخر الأعداء قبل الإمام المعصوم عليهم السلام فانه مستحب كما
 يستقامر اختيار أن يستند برأسه على ظهره بل تقدم على غيره المقتضى مطلقا كما
 في الصحيح بل لا بعد تحريمه لظاهر النسخ فيه وانضمت المكتوبة في حق الكلمة أو على
 سطحها وقبل تحريم الأول والصلوة في اليد أو ذات الصلوات وتغنيان وهي
 من أنضمت في طريق الكلمة في دار الشقرة وهي بادية من المدينة في جوان الطريق وقد
 بالتحريم في معاطل الأهل ومراض الخيل والغال وقبل تحريم الآخرين ونزل الآية
 ونحوه بنسخها بالماضي في الحام الأذكار المحل نظيفا وقبل مطلقا في بيت حرم ووجه
 الصدق أوفيه محو كعب أو تمثال أو بناء ببال فيه وفيما أخذ مبالا أو معطى العا
 لوتن طيط قلته من بالوعة وفي الطين والماء ويجري المياه وقرى القمل وارض
 البتحة إذا لم يضع اليد مؤنية وفي النسخ الأفع الضرون والتسوية وإن يتوجه لا
 حديد أو نار أو غائل أو مصحف وقبل تحريم الثلاثة إلا أن كل ذلك الرواية وربما
 يلحق بالآخرين كل مكتوب والحق الجلي الباب للفتح والانساء الموجهة ومقال بالتشاكل

والمعنى

وأسحب النسخة **مفتاح** لا يجوز أن يصح الفرضية على اللابة وما شيا سوا ذلك
 الحصر والنسخة بالانصر بالاجماع والصحاح المستفيضة والمستفيضة منها الإجماع
 عن الترويج والتجود عند الضرون وسقوط الاستقبال إلا أن يكون الإجماع مطلقا
 أو جوا الاستقبال منها أمكن لقوله عز وجل فلو هو قلوبهم وبجود الفرضية في نفسه
 في السفينة اختيارا وفاقا للآخرة فيستقبل ثم يصلي كيف دارت للصحاح المستفيضة
 وقبل لا يجوز الجمع الاضطراب والحوادث وحمل على الكراهة بما أمكن الشافعية
 فيجوزها وعلى التحلة وما شيا مع الاختيار بالخلاف في السفر أم الحضر قبل
 بالمنع لاختياره في هذه الصحاح والأهل الأيمان بالترويج والتجود مع الأمكان
 جان الإجماع للفتح والاستقرار مع الاختيار فضل كلمة الصحيح فان صلواتك على الأهل
 أحب إلى **مفتاح** يستحب بناء المسجد وجعل البضاعة على أبوابها وعادتها بالمزمنة
 والعبادة وكثرة الاختلاف إليها وتعاهد التعل عند أبوابها ومسح ما بها من التكا
 وتقدم التحول إلى غير ذلك من الخروج على كل مكان الخيف والتعامد عند الآخرين
 بالماء والفرش والتجربة بكتبت وكسها وتو بهما كل ذلك للشعور وبكره نشر فيها و
 وتصلحها إلا أن يحمل على ما كان خوفها وتصورها وقبل تحريمها لمخاربه
 وقيلت الألفاظ في المسجد وأخرى بالتأخر في الحائط وليس التقييد في النص

ومعنى
 بالظاهرة

وتعويل المان وجعله في الأصل وقبل تحريم ذلك وتعليلها وأخرى الحكي
 منها فان هل قال في فاتها تسبها القامات للشهوة فيكون آخرها بالتحريم
 وإنشاء الشعر الألباس به والبيع والشراء والقبول المجازين والصيد وأما
 الحدود ورفع الصلوات عن النساء وإنشاء الضالة وتخذ الدنيا وعمل النساء
 وكشف الحون فاتها لغيرهن بنيت والنوم في المسجد وقبل جمع المساجد وفيه
 الحسن والأول مع راحة النوم والصل وسبيلها والبصق وهو في المسجد خطية
 وكفارة دقة وكن الترخ وتزوي به السيد والحوثها قتل الغنل فليد من
 وإن يحمل طريقا بغير صلوة وعبادة الأعاجم وما إلى التكم على أفعاله الجهور من
 المؤلفات والوصف من البول والمخاطبة قبل تحريمه كل ذلك الرواية ويجوز أمنا
 الخاصة إليها وإنشاء فيه لظاهر بعضها وخاصة المناخون بالمتعدي به وهو آخر
القول في باب المسح قال الله تعالى وأنتم عند كل مسجد مسحوا ربكم
 في الصلوة لجماع الآية ثلاث فيه بأقوال المفسرين وهو شرط في صحة الجمع الأمكان
 فيطامح الإحلال به عدا فان لم يصب ولو خيئا أو ماء وهو قائم أن لم ينل أحد
 في المسح جبا بين الصحاح وقبل بالتحريم مطلقا وقبل بل قاعا مطلقا وقبل بل جبا
 مطلقا والأول أشهر وعليه الأكثر وله المرسل مجي وأقبل في الجملة بوى الإمام

حضره

خاصة وأما من خلفه فيكون وليه دون الموقوف وينبغي كونهما جوا سابقا في
 الإمام بركته كلف في الصحيح ويجب على المدة الحرة الباطنة ستمائة مرة المقعدة والفتح
 الشامل غالبها في الصحيحين وعليه الأكثر وقبل في التحول الموقوف وهو شاذ أما
 الإمامية والصحيحين فصلان بغير فناء كلمة الصحاح **مفتاح** لا يجوز الصلوة مع
 نجاسة الثوب أو البدن إلا ما عفي عنه مما ياتي بالآثار والسنن والجماع قطام مع
 الاختيار والتعمد فيها كلمة الصحاح المستفيضة أما لو نزل نجاسة ولا حوط غسله نفعه
 بالماء بالغسله إن استند إلى سبب محذور وان استند إلى محله قبل الصلوة
 لم يعلم ما عفي جرح الوقت صححت لجماعه وان علم بغيره في الانتهاء فان أمكنه تجديع
 السيرة أو قبل يلهما وتطهر استمر ولا استأنف إذا استيقن سببها على الصلوة فيستأنف
 مطلقا وقبل بالتفصيل وإن استيقن السبق وقبل يستأنف مطلقا مع سعة الوقت
 وإن علم بغيره الفرائض كان كاعمالهم أم أمهم والكتابة لدى فيجوز عليه إعادة مع قها
 الوقت دون خروجه ودون وقبل يعيد مطلقا وعليه الأكثر وقبل لا يعيد مطلقا
 وإن أمكن عليها فلا يعيد مطلقا وقبل يعيد مع بقائه الوقت لثاني الكل أو مع بقاء
 ولغيره خصوص بعضها **مفتاح** نجاسة المعصية في الصلوة منها ما هو الحرم والترك
 التي لا تفي سواها ولا تفي في الله مشقة أم لا لا تحريم وقبل مع المشقة خاصة وهي شذوذ

وحيث غسل الثوب منه في كل يوم من الغي ومنه ما دون الدرع من اللحم للشيخ و
الصالح وليست في هذه النسخة من اللحم للشيخ والشيخ الاستحسان والتمام
والثوب الذي دم بحمل العين والضمير ان لخصت الثوب الا انها لم يجرها على
البدن وكان منقرا في اعتبار الدرع في كل ذلك والمجوع والتفصيل بالتفاحش
ففيه احوال ومنها الحاسة ما لا تتم الصلوة فيه من غير اية الحاسة كانت بالخال في
الحسن المستقيمة والغير والطامة كونه في كل حال وحصر النون في خمسة
القاتبة والذات والحق والجواب والتعلل وخصه الحار بالملايس وفيه انه لا دليل
على وجوب ازالة الحاسة عن غير الملايس والبدن الصلوة وما وجب ابدال القطنة
المستحاضة كل حين هو المشهور فلم يجد عليه دليل الا بل الرواية في مقام اليكالة
عنه ومنها الحاسة ثوب للربة للحي اذا غلبه كل يوم من وليس لها على المشهور
دفع الحج ولا عتق غير المذكور **مقالة** اذا لم يملكه التطهير في كل في الصلوة للشيخ
وجوز نزع الصلوة عما فاعدا مومن الغي التي وضعها بالشمع ولكن الاولى
السق والقيام واستيفاء الاعمال وفاق للاستحسان وقيل بل يجب الحج في كل حين
وليس في الحج ولو اشبهه ثوبه وان لم يكن التطهير في كل حال على النقص في كل
في كل واحد من ولا يصح ما اذا وفاق لملكه معه من الثوب الطاهر واستيفاء التطهير

عنوان

لجواز صلوة في النقص في الحاسة فالمشكوك ان الحار وهو نفس فيه وقيل بل يجب
عرا لجواز وجوب الحج عند الافتتاح بكيفية الصلوة الواجبة وهو مستحق كل منها
وقد منع ذلك لان اسقاطه فيها حجة فاما لكان الضمير وليس اولى من الشيخ
والقيام واستيفاء الاعمال **مقالة** لا يجوز الصلوة في كل الميتة انما اظنه الشيخ
منها سواد من اجل يد يغرسه في غير موضعها ام لا للشيخ سألته عن طه الميتة ليس
في الصلوة اذا دبر في كل الا لو دبر سبعين مرة وسواء كان سائر النقص ام لا العموم وفي
القوى لا تصل في شيء منه ولا شمس وسواء كان ذات النفس ولا الاطلاق المنح وفيه
ظن لا يضر في الاطلاق الى القدر المتبادر هذا اذا علم كونه ميتة او ميتة في يد كافر فراجع
الشك في التركة فيقبل بالنع ايضا لانه لا يعلمها وليس بشيء اذا لم يجد في مثل هذا الفصل
سواء كان الاسلام فليس الجان ولا وجد في يد من يحلف بالدين او يستقل بغيره
الكتا لان يخرج ذواليد يعلم التركة لصلاة الميتة والصلوة المستقيمة منها اصل
فيما حتى تعلم انه ميت من غير ليس عليك المسئلة ان النحر وضع على انفسهم في كل يوم
ان الذين اوسع من ذلك **مقالة** المشهور عدم جواز الصلوة في شيء مما لا يؤكل لحمه سواء
ذبح او لم يدبر وسواء كان مما حله الحيوان ام لا اختيار لا يجوز وضعه في سائر اوصاف
في دلاله الا ان يخرج الحار فيكون الاطلاق القوية المستقيمة وكذلك كل طهر للشيخ

الميتة باليد يغرس الثوب الذي يلاصق بين الارب والصلابة والسوداء في كل وقت
والكساء للنع والنع والوقيق الغر الحار في كل السكرويل ومن الان لا يصلح على علقه
شيئا ولا وجهه ولا وجه الضمان كان خوفة نظيفة والنام للرجل وغن حافة الكوب
وقيل في هذه الثوب الممنوع من طهر من الفلانة والحق العمل المصونة من طهر
الفاخر القرم فيها والمستفاد من الحج عدم الخطا بها بالصلوة بل مطلق كراهية الثوب
التمام وهو ان يدخل الثوب تحت جلده فيجعله على شكل واحد والقص الذي ليس عليه
ردا للمام والعمامة التي لا تملك لها والظاهر عدم الخطا بها بالصلوة بل النسخ سنة
مطلقا الا انه قد تملك اليوم حيث صار من لباس الشيخ للشيخ في القاء المشقة
وظاهر المفيد في سائر وفيما ليس ظهر القدم ولا ليس شيئا من الشان كالمستحب والكنى
على تحريم الثوب السندى وجره بهم ولكن منقول الا ان الله لا يجوز الا في كل
القول في القباة قال الشيخا قد نرى ثوبك وجك في الشاة طوبى لك قباة ثوبها
قول وجك شط السجدة لم وجك اثم في اوجهم شط **مقالة** يجب استقبال
القبلة في الصلاة مع الاحتياط بالاكتمال والستار والضمير من اللباس مع الاحتياط
ولا ان كان في الثوب المستقيمة الا في حال الاستسار لانه لم يجرها من الشيخ والقول
يجوز شاة وهي الكعبة للامانة وجهها البعيد على المشهور كما يستفاد من قولهم

القول

انما ومن حاله من الحي في السجدة للصلوة لكن فيها ما يدل على جوازها في القباة
والسجدة والقبلة ايضا فمع التهمة لتقول على السجدة من الاولين ومما من كبر الثبات
في الصحيح في جلود الثوب قال ما الحب ان اطلق فيها من التاكاة والفتنوس للنع
من ويرغب في الاكل رويان انهما الجان وكذلك من الملايس فيه كالشعر
المفاد على الثوب وظاهر الموثق ان النسخ يحسن باللباس وما لا يراه الياس ويبلغ
به دون ما يستحبه المصلح دون ليس **مقالة** لا يجوز الصلوة في كل من الحار في كل
من غير ضرر وفاق الصلوة في المنيعة والجماعة للشيخ ومن وجوبها للشيخ
فيما لا يتم فيه منقذ او في الموقوف به الحج وفي سنده ضعف ما المحشور فيكون فيه
للشيخ موضع والذات ويل بقر الحار كضاه الصلوة بعد ذلك المتخرج مما يمكن الخط
مستحالة فيه بالاحكام ومنهم الطهون لا يجوز الصلوة في حرج من وكل حال الضيق
واما النساء فكل من طلاق المنع ويأمر انصافه الى الرجال وفيه انما العوا
والعالة عدم تكليف من انما طلاق الطلاق والحق **مقالة** يلزم الطلاق في النسخ الذي
فيه غائل والحال الذي في بعضه ولو كانت مستورة خفت الكراهة ولا عتق انتفت
والقول بالخير ضعيف كالتصريح بصحة الجوز وفي الحديث من سأل الحار من سأل
اذ كان مستورا احوال من دون وجهه النسخ وفي ثوب من لا يوفق الحاسة ومن لا يملك

القول

الشيخ

الثوب قبل بل الكعبة فابن في السجود والسمع قبله في الحرم قبله لاهل
 الدين الذين جمع الشهود بين القولين بعمل السجود والحرم على وجهه وان ذلك
 ذكر على سبيل التقريب الى الاظام اظهر السجود والسمع الى البيت الفضا المشغول به
 البان الى الحرم الاصل الطاهر الى اعان السماء ولهذا صح صلح من بعد الى اي
 قيس بالخطاف كما في القوية فلو صلح على سطح البيت اذن به ما يصلح اليه وقيل
 بل يستلوي على ظهره ويصل الى البيت المحور ومما الخي هو ضعيف والجر ليس من الكعبة
 للتحج وقيل بل هو منها فيجوز استقباله ولم يثبت **مسألة** يعرف سمع القبلة باستعمال
 قولان المشرك ذكر علماء واحكام الله وفي مقيدة للطن الطالب بالعين والفتح
 كما في الدكر في الاما الشهود بينهم ما حوز منها كما ذكر في مثل جعل الجنا
 خلف الكعب اليسرى وسهل عند طلوعه بين العيدين وعند غربه على اليمن اليمن
 وبينات النصف عند غروبها خلف الاذن اليمن لاهل الشام وجعل الجدي بين العيدين
 وسهل عند غروبها بين الكعبين لاهل اليمن وجعل الجدي على الخد اليسرى والنباح
 العروق على اليمن واليسار لاهل المغرب وجعل الجدي على الاذن اليمن وسهل عند
 طلوعه خلف الاذن اليسرى وبما ان الضريح عند طلوعه على الجدي الايمن والقبلة عند غروب
 على اليمن اليسرى لاهل الشمال والسماء وجعل الجدي على الجدي الايمن والسقاة اذا

ثلاث لغيف

ثلاث المغيب بين العيدين والسماء الطرفة طلوعه بين الكعبين لاهل اليمن وقيل
 وجعل الجدي على المكاب الايمن والشمس عند الزوال عند طرف الحاجب الايمن
 على الاذن والمغرب والشرق على اليمن واليسار والقبلة الشامع من كل طرف عند
 غروب الشمس بين العيدين وكذا القبلة لاهل اليمن وعند طلوع الشمس لاهل المغرب
 العرب والواها ومه وردت في الصلاة الاولى لاهل مكة وفي الثانية لاهل الشام
 كما في الصلاة الاولى لاهل المغرب والموصل واما الطرفة الشرقية فتحال الى زيادة قرب
 فيجعل فيها الجدي على الجدي الايمن كما في الصلاة من المناظر لاهل اللواتي القواعد والشمس
 استقبل القياس لاهل العراق المحزن وظهر الشيخ فوجيا والمستند ضعيف مع ان البعد
 الكثير لا يضمن معه الاخراف الفاحش بالليل اليسرى **مسألة** يجب الاجتهاد في تحصيل القبلة
 مع القدر ولا يجوز له ان ذلك بالنسب والجمع وكذا على الجدي في النوبة في مسجد
 المسلمين وقومهم وطرفهم بالخطاف بل لا يجوز الاجتهاد معها في جهة لان الخطاف
 مع استمرار الخلق وانفاطه بعيد واليسار في التماس في جحان او لها الجواز ومن يمكن
 عن الاجتهاد على غير الوجه وان كان كافرا اذا كان الضم لم يكن هذا الخرف
 منه وقيل بل يصلح الى اربع جهات مع السعة ويجوز مع الضيق وهو ضعيف وقيل
 العلم والظن حليجرت شاء وفاق للشك والتمس للتحج ولا كلف على وجوب الصلوات

التمس على الضم مع
 العلم والظن
 مع القدر

الى اربع جهات التي هو ضعيف مع ان الاجتهاد في تحصيل القبلة لان ما بين الشرق والغرب
 قبلة كل من وجه القبلة والسماء والشمس في جهة الشمال واليمين انما توجه ان لم يعلم من وجه القبلة
مسألة على الوجه ثم بين خطاف فان طاب بين الشرق والغرب في جهة القبلة من جهة
 الفجاء والشمس والاعادة في الوقت دون خارجة للخطاف المستقيمة وقيل ان استدراك القبلة
 بعد مطلقا المتيقن ولا لاهل فيه عليه وان كان حوط **مسألة** في افعال الصلوة
 انكها التقدمة على المقارنة عليها والتمس في هذا **مسألة** في الاذان والاقامة قال الله
 عز وجل اذا كانا في الصلوة وقال عز وجل اذا نودي للصلوة فاستجبوا لها فان
 في الفرض اليومية والجمعة خاصة وياك الرجال وسبيل في الجماعة وفي الصلوة والغرب كان
 والاقامة تشهد تاذن وفاق الاذان الصلح المستقيمة وقيل يصح بها في الجماعة ولا يخ
 من قول وقيل باسرها وفيما وقيل يصح الاذان في الفجر والغرب والجمعة على الرجال و
 النساء وفي الجماعة على الرجال خاصة والاقامة في كل فرضية على الرجال وقيل فيه قولان
 شاذ في الصلح لا تفت وقت الصلاة طفق صفان من الصلاة وان اقامه غير اذان
 صلح طفق صف واحد **مسألة** ويستعان عن السامع وفاق للشهود المستقيمة لا سيما
 مع عدم التكلم للغير والظاهر في رخصة فيسب التكرار لا لاهل مكة فاقول ويستحب الحكاية عند
 السامع في الشك من عن جاء للسجد واما يفرق الصف وان فرغ القوم من صلواتهم فانه

في المكاب
 في اليمن

يكفي باذانهم واقامتهم لا يفرق من وهل هو رخصة او عزيمة قالان لروايتين
 احدهما الاولى وبسقط الاذان خاصة في السفر بخصة العيدين وعن الجامع بين القمار
 في الثانية الصلح والاستماع في غير رخصة وعشاء مزدلفة فان في الصلح وغيره رخصة
 وقيل السنة وظهر في رخصة وعن القاضي في غير الاذان من وروى الصلح من قبل
 انه رخصة وقيل رخصة وعلى الثاني لايمان به مكروه او حرام والقول بان في المشهود
 اذان الصلوة والجمعة فان كان لا سيما الجمع فيه فمن وان كان للغير فيه ضعيف
 سنة او لاهل رخصة بعضهم عن الجماعة دون الظهر والجمع عدم السقوط فيه
 مطلقا الاحالة للجمع وفاق للنفيد والقاضي لا طلاق الا **مسألة** الخاف الضيق فيصليها
 ولشهود ان حصول الاذان غايته عشر التكرار في رجع والشهادة بالتهجد ثم بالسلاة
 ثم للصلوات الثلاث ثم تكبير ثم التخطي كل تكبير اذان والاقامة سبعة عشر تاسعا
 الا التخطي في الجماعات ثم في ركة واحدة فقامت الخطم بعد الميعة وعلى هذا ينبغي العمل
 ولو اقصى في قول الاذان على تكبيرين بخلاف الخطم في الصلح وعن من يكثر في هذا التكبير
 على الاجل على كل ركة واحدة لاهل مكة ولما في ذلك من ضيق مما الى به ان في حجاب الاذان
 كل ركة لاهل المروية في كل التكبير فيه ويجوز افراد الصلوة في السفر وعند العلم كل ركة

بغير

خاتمه بطلان اسمی بخود و حق مسنون
خاتمه بطلان اسمی بخود و حق مسنون

المجلد الثاني

عدم اجراء الاموال
حضر من الخزانة
زيادة الميزانية

للامام وخصيص الاسكان به ضعيفا وخصيص الجاهل بالركنين الاولين به دفعه الحائض والمجانبة
 للماء فيها والقاص ساقا يدورها الاسود والشمع ولطون مناسجه وان يرسل باليد من تحتها
 بالكفا والستة والاملع وهو حفظ الوقوف وبان للوقف كالمظلة ولا يجزئ الوقوف من الستة
 للصلوة السجدة يجزئها فاعلم على التمام كالمظلة وكما في الركعة السجدة وحدها من الصلوة
 ان يسال الجدة ويقود من الشاة يدع فية لغيرها في التمام وان يكن بالما في رعدة بلوح الزيادة
 المحذور وان يسكن بمسالك من المجد والشرع بفرضه على الوقوف في ان السكينة اهل بيته
 الانفاق والثانية بعد الله وان تجد الجدة والى على حال التمام وقيل بالمتعة بان لا تتغير
 وحالها في الفتنة وخصه بالافراد صلت حاشته وبه دفعه السجدة اما الاكل بالحق وان يقرأ
 سورته في التمام بالامام والشافع ويجوز الزيادة على الواحدة وقرأة العزيم والتعجب في ذلك كغيره
 السجدة وفي الصحيح فان من صلى التمام في السنة والثلثة مائة من صلى في السنة الاثني عشر
 وان يجهر بوقل الباقى ويخالف بوقل الف والاربعاء والصومون بعد الحمد بعد القيام ^{في} من
 اذ قرأ العربية وكانت السجدة في كل ركعة وان يقرأ في الطلوع العشاء بقل الاعلى والشمس في العصر
 والعرب يقولون والكان في الغداة بما يقرب من البناء والعاشية والقيمة والضحى وناسيا
 باليد كقولهم وما هو المصنف الى من قرأ على المصنف في الضحى وموسطانية الظل والغشا
 وقصان في المغرب في الاستسقاء في السجدة كما يصعد فذكر ان الامام لم يقرأه من ضمن صلاته قط

[illegible]

1841

تاريخ الحقيقه

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

عية اهل بدر كقطعة
 فجزى الله على اهل
 كذالك فأنزل على البقي
 حوط وولى والى
 الصلوة وغلب
 فيه فاكرا من شكره
 والابن على الاكثر
 الماعا كالموش اجمع
 اظنت انك ولا تقصه
 ان من الثالث والاربع
 على الاكثر ^{الاربع} وماله
 بالصح وهو حوط
 لا سجا وحين والفقير
 الحبيب والحيبان
 ناصب ^{في} الشكر

[illegible]

من شك في عدد الشائبة أو الثلاثة أو الأولين من الرجعية أو ما يدركه من
مطلقا قلت على هي الشبهة التي لا يحل المستغنى عنها للصحة فحق البناء على الأقل
ما دون إعادة جملتها وبين ما دل على البناء من المعنى كالقول إذا شكك فابن على البني
قلت هذا الصل قال نعم وفي معناه الصل وهو ظاهر وإن كان الأقل لو طوى ولو كان
لعد الطوفين في حله لا خلاف إلا من الحل وكذلك كل تردد في موضع الصل وإن كان
طرفه كما يستفاد من الخبر ولو شك فإن ادعى أن الشك من الرجعية وإن كان يشك
بين الأقسام الثلاثة أو بين سجدتين أو بين السجدة الثالثة كما مضى والظاهر على الأقل
فإنه تم أحاط بما شك فيه على الشبهة العينية المستغنى عنها مما علم كالقول في صحيح
الشيخ قوله في كتابين من ما شكك فيه بالآلة فأدلت فأنه ما ظنت أنك قد نقصت
وهو على كل حال صحيح فمن شك بين الاثنين والأربع والخمس فحين شك بين الاثنين والأربع
والمعنى فحين شك بين الاثنين والثلاث والأربع كلهم يرون على الأقل في قولهم
بالنية وأوجب في المقع إعادة فيما إذا شك بين الاثنين والثلاث ^{في السجدة} وهو لو
وكان بين الاثنين والأربع الصحيح فهو على الحرب والغلبة أو الاستدراج أو غيره في الفقه
البناء على الأقل مطلقا من من الخلق الأخلاء أو الداء على البناء على من واجب بأن
البناء على الشك لا يحل بعد الأقسام جملان النصيب والجر والحق لصوب ^{الشيء} الشكوك

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المخاطبة ان كانت اثنين صلها من قيام لا خلاف وان كانت واحدة من ركعة من
قيام وكنتين من طوس وقال المصنف بان تعين الاول وقال الخلف الجهر في
التأنيده هو اول واحد مستند وصح مستند التخيير من الجهر والهمس مستند
وان كانت ركعة بين الركعة والركنتين من قيام وكنتين من طوس عند الأكثر
التي يصح طائفة الصائرين والاستطاف في ركعة من قيام واثنين من طوس الصحيح
وهو مستند اصطلاحه في الركعة من غير الاحتياط ودفعه من حيث الاستعداد و
في الاول نظر وجها على الركعة من ركعة ولا في الاخير من ركعة ولا في ركعة ولا في
الاخير من ركعة وتعين في الركعة عند الأكثر المصنف طائفة المصنفين في الركعة منها
ومن التسبيح كالميل وهو الجواب بتعقيب الصلوة عن حال المشافاة الأكثر نعم والميل
هو الجواب بان كان الاموال حوط **مسألة** انك المأمن من محظ الامام ولا مع حفظه
بالخلاف يعرف الحيات ويجوز جمع الطائفتين في التيقن والاشارة الى الطائفتين
في الاشارة وان كان معاكه وان اختلف فان جملة طائفة رجحانها كان ذلك لها
بين اثنين والثالث والاخرين الثالث والاربع فيرجحان الى الثالث لثبوت الاول عدم التواتر
عليها والاربع فيهم التيقن عندنا وكنتين الاكثر من ذلك منها حكمنا ان تلك الطائفة
بين الاثنين والثالث والاخرين بين الاربع والخمس والاختلاف للمؤمنين في الجهر والهمس

وهو

احدهما الا اذا اقامه النبي صلى الله عليه وسلم في موضع يسوغ التحويل عليه ولو اقامه امام من ركعة
لم يجز التسبيح ركعة ان ياتي به في تلك الركعة الثانية وقال العزيم احد علماء الجهر بان
السكون انما حكم نفسه ولا يان الاخرة ثابتة فيها طائفة الاخرى فقلنا نعم لانها
وان عرض له السبب والمسوط في وجوبه فمناجاة الامام فيها وان لم يرض له السبب
وهذا فان واكثر هذه الاحكام مستقاة من الاصول والاصول **مسألة** لا حكم للشك مع
كثرة سؤالاته في ذلك كما او اضطررنا وسواء تعلق بالركعتين او بالركعة من الركعتين في
باعتقاده مطلقا بل يفي على وقوع المشكوك فيه وان كان في ذلك دفع الصلوة والصحيح
والجهر في اكثر الى العرف منه بان في الصحيح بالسبب في ذلك بعضا لا بأس من سقوط
ذلك حالوا مستأبنة ليس حرام بل بيان العرف في حقه بان ليس بولت كراهية فيسقط
بعد ذلك حكما او ليس هو في ان الحسن اعني الثالث منها فيسقط حكمه في الركعة التي بعده
الى التحكم والزماد لم يثبت لشيء من ذلك مستند في لغة ولا نسخ ولا كونه في فعل
بعينه فعل الجاهل كغيرك منك مطلقا فينبغي في فعله ايضا بقية على ذلك وجهان
وليس في اكثر الشك وان يطعن في ان السبب باصبعه القيد المستحقة ثم يقول بغير الله
وبالله ويحكم على ذلك اعني اربعة التسبيح العام على حال التسبيح فانه ينجي ويحكم
التي **مسألة** من شك في الشافعية بين الشافعية على الأقل قال الأكثر فان يفي على الأقل كان

مشاوية او غير مشاوية
وامر او امر او امر
فقد ثبت

لانه التيقن والتحقيق وليس فيه احتياط لا يصح سببه الفصل والصلح **مسألة** في التيقن
قال الله تعالى ام الصادق الذي **مسألة** من ترك صلاته فريضة مع استكمال شرطها لم يل
في التيقن ولا في التحقيق ولا في التيقن ولا في التحقيق ولا في التيقن ولا في التحقيق
بضمير الذي ذكره في سبيله ذكرها امامنا في مناقب الصلوة او التحقيق او اكثر الاجل فانه
بالضوء من التيقن والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح
في الامام واجبه وفيما فات فقد الطهورين في ان احقما النبي صلى الله عليه وسلم في
القتال والاداء طهر التحق وبسبب فيما قال لا غناء في ذلك الا انهم طهروا ما كان على من
الصلح المستفاد وما حل على غيره من اجزاء في غير مرقاة كتب السالكين في جميع
الاجزاء السابقة من غير نظام المخرج وبقي ما سبق من اجزاء في غير مرقاة كتب السالكين في جميع
الاجزاء على الجهر في حال القبلة اذا استصبر العادة ما هو في حال الحال وان كان في
بطلان عبادة كما يستفاد من الصلح والتحقيق وهو فضل من آثاره **مسألة** يجب فضله
صالح الكسوف مع استعجاب الفريضة من اجل ان استعجاب الكسوف لم لا التحصين
تأمن مع عدم الاستعجاب في سائر احوال ولا على الجهر مع العلم انهم في بعض احوال
دون الجهر في طائفة الطائفة واليسر في السبب مطلقا في التحق من صلو الكسوف
هل على من تركه قضاء فلو انك فليس قضاء وهو كما ترى في رواية ادا علم الكسوف

وهو

وتدبر ان يصل عليه القضاء وان لم يصل عليه قال قتادة عليه وقال في الفتحة اذا لم يركع
كان له ان يركع في كل ركعة من ركعاته ولم يعلم به قضاها فركع او لم يجد مستند
مسألة في صلاته القواطع الموقفة استحب بالجملة لا يخرج منها ان العبد يقوم بفرضه في الصلاة
فيجب التيقن والاكتمال وقول ما لا يركع فيصعد في العلم ان ركعتي عليه في ركعة من ركعات
عليه من صلو القاطع ما لا يركع في ركعة من ركعاته فيصعد في العلم ان ركعتي عليه في ركعة من ركعات
من ركعاته فيكون قد فوض بقدر ما حل من ذلك ثم قال قلت انك لا تقدر على القضاء
فان كان شغلا في طلب معيشة لا بد منها لم حاجة لا تخشون قال نعم عليه وان كان
شغلا في طلب الدنيا والنشأ على ما عصى الخلق عليه القضاء والافاء وهو خفيف سداد
مضطر طرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فانه لا يقدر على القضاء فقال يجزي ان يصل في ركعة
عليه ثم قال فيستدبر بعد ذلك فليصدق في كل ركعة من ركعاته ولو كان ذلك مستحب
مكان كل صلوة قلت ولم السابق التي يجب فيها ما لكل مسكين قال لكل ركعتين من
صلوات الليل وكل ركعتين من صلوات النهار فقلت لا يقدر فقال قد ان كل اربع
ركعات من الصلوات التي لا يقدر فقال قد ان كل اربع ركعات من الصلوات التي لا يقدر
والسابق افضل والصلوة افضل انتهى ولو كان مستدبر في ركعة فلا يركع الا في ركعة من ركعات
كل ركعة لله عليه فانه له ان يركع في ركعة من ركعاته في كل ركعة من ركعاته في كل ركعة من ركعاته

بالحذر

الاف مال كان لا يبعد عن هذا من قبل وفناء ويظهر فيقولها باطنها الضاد
في مال الجاهل يشترط فاما من المال الجاهل والكل ويخرج فيه من باب احد التقدير وان كان
البحر والجموع انما البحر هو المال الذي لا يملكه ولا يملكه من غير اختياره وانما انما
الاف مال كان لا يبعد عن هذا من قبل وفناء ويظهر فيقولها باطنها الضاد
في مال الجاهل يشترط فاما من المال الجاهل والكل ويخرج فيه من باب احد التقدير وان كان
البحر والجموع انما البحر هو المال الذي لا يملكه ولا يملكه من غير اختياره وانما انما

الاف مال كان لا يبعد عن هذا من قبل وفناء ويظهر فيقولها باطنها الضاد
في مال الجاهل يشترط فاما من المال الجاهل والكل ويخرج فيه من باب احد التقدير وان كان
البحر والجموع انما البحر هو المال الذي لا يملكه ولا يملكه من غير اختياره وانما انما
الاف مال كان لا يبعد عن هذا من قبل وفناء ويظهر فيقولها باطنها الضاد
في مال الجاهل يشترط فاما من المال الجاهل والكل ويخرج فيه من باب احد التقدير وان كان
البحر والجموع انما البحر هو المال الذي لا يملكه ولا يملكه من غير اختياره وانما انما

منه

تكون القدر على المقدر لا يقال له ملكه وفي الصحيح له دفعه وعليه ذلك من قوله في
الحسن وادخل في المعصن بالاف مال في الصحيح وان كان الذي افوضه يفتى بكونه
فلا يملكه عليه وان كان الذي افوضه يفتى بكونه المستحق ويقتل الشبهة بان المستحق والشئ
مطلوبه من الشئ لا يقال له ملكه في هذا الخبر ولا في غيره عليه ولا يملكه في الدين
كله والصحيح من الصحيح لا يملكه في الدين ولا في المال الغائب عليه حتى يفتح في ذلك
حال ولا يملكه في الدين ولا في المال الغائب عليه حتى يفتح في ذلك
على الاستحباب الذي لا يمنع الدين سواء كان له وقاه من غير الاستحباب في الضمان
او لا بالمال الحق الامر بالدين ونحوه من الحسن انما الجاهل ان المال ونحوه حتى يفتح
عليه الجاهل فانه يملكه وان كان عليه من الدين فله واكثره فليس كماله في الدين ونحوه
الشبهة فيه اذ لم يفسد من دينه للدين من كان له مال عليه دين فليحسب مال له
عليه وان كان له فضل ما تاد به في حصة في الدين لا يملكه الاستحباب في الجاهل
للمدين لا يقال بغيره بل في الصحيح لا يملكه في الدين ولا في المال ونحوه حتى يفتح
بين مال له وان تباحل الجاهل او تاد به في حصة في الدين لا يملكه الاستحباب في الجاهل
للمدين لا يقال بغيره بل في الصحيح لا يملكه في الدين ولا في المال ونحوه حتى يفتح

تكون القدر على المقدر لا يقال له ملكه وفي الصحيح له دفعه وعليه ذلك من قوله في
الحسن وادخل في المعصن بالاف مال في الصحيح وان كان الذي افوضه يفتى بكونه
فلا يملكه عليه وان كان الذي افوضه يفتى بكونه المستحق ويقتل الشبهة بان المستحق والشئ
مطلوبه من الشئ لا يقال له ملكه في هذا الخبر ولا في غيره عليه ولا يملكه في الدين
كله والصحيح من الصحيح لا يملكه في الدين ولا في المال الغائب عليه حتى يفتح في ذلك
حال ولا يملكه في الدين ولا في المال الغائب عليه حتى يفتح في ذلك
على الاستحباب الذي لا يمنع الدين سواء كان له وقاه من غير الاستحباب في الضمان
او لا بالمال الحق الامر بالدين ونحوه من الحسن انما الجاهل ان المال ونحوه حتى يفتح
عليه الجاهل فانه يملكه وان كان عليه من الدين فله واكثره فليس كماله في الدين ونحوه
الشبهة فيه اذ لم يفسد من دينه للدين من كان له مال عليه دين فليحسب مال له
عليه وان كان له فضل ما تاد به في حصة في الدين لا يملكه الاستحباب في الجاهل
للمدين لا يقال بغيره بل في الصحيح لا يملكه في الدين ولا في المال ونحوه حتى يفتح
بين مال له وان تباحل الجاهل او تاد به في حصة في الدين لا يملكه الاستحباب في الجاهل
للمدين لا يقال بغيره بل في الصحيح لا يملكه في الدين ولا في المال ونحوه حتى يفتح

منه

357

الشاهد السادس وهو ما ثبت من خاص وخمس وعشرين المست وثلاثين من لفظ الجمع وهو ما
 وحسن الدال عليه قول ابو عمرو على التقية **شاة** لا شاة فها دون ثمانية من الجمع الذين يبيع
 شاة او ثمانية من كل اربع خمسة بالجمع والبيع فالثلة ما يكون بالثلة والجمع
 من ولد البقر فها على ان الجمع مستفاد من الشاة بالثلة فثلة ما عطف في الثالثة بالجمع
 فلم يقع الاختصاص على **الواحدة** لا في جمعها من اربع من الجمع وفيه اشارة الى ان ما عطف
 وعين ثمانية من الثمانية من كل اربع خمسة بالجمع والبيع والجمع بالثلة ما عطف في كل اربعة ثمانية
 للجمع في كل اربع الى ان جماعه فحق في كل اربعة ثمانية من الجمع وهو ان في عليه الاكثر جماعه
 لمؤقتة الا في الجمع وفي هذا المقام مثال واحد يجب متكوران وهو بعد السبعة المعقود
 للاكل وقول الضابط من الشاة الاكثر جمع فلا ما لا يقع للجمع ليس الاكثر في الربيع
 والربيع التي في ثمانية من الشاة وان لا في الجمع فثلة ما عطف بالجمع في ثمانية من الجمع فها ما عطف
 عدم احد هو في الصدقة للجمع بالمال على انهما تفقوا على عد شاة الذين والربيع وفيه تردد
 لان هذا المعنى خلاف الظاهر **شاة** الواحدة في ثمانية لاجل ان الضابط وقيل للجمع على من
 الضابط ان في من الجمع وهو لو لم يقع في ثمانية بالجمع فثلة ما عطف في ثمانية من الجمع فها ما عطف
 في الثالثة ومن ههنا من متاعها على خلاف في الثانية فها مستند الجمع في ثمانية من الجمع فها ما عطف
 ههنا وان ههنا بالثلة من الجمع والجمع في ثمانية من الجمع فها الا ان يشاء المتكلم فيقول ان كان

الا ان خطبة الظالمين الصغيفة والفرز القليلة والتمرية ويجوز الدفع على رؤس
 الاصطفاة كما عليه الفتاوى المذكورة يجوز ان يجرى على اصحاب الشك والكره ونسبهم حسنة
 القول لفعل الصالحين وان كان المالك لا يجوز ان ياكل من الخبز فاما ما ادفع الخبز من
 اثم القدر اما الزرع فيه فان من الاجتناع الما اكل منه قبل بيعه ونسبهم ومن انه
 وقع ضمن لم يثبت من الشارح وكان الزرع قد بيعت اخرجها لاستمرار بيعه وبندوه ولندن
 المأخوذة الى ان اكل الفريكة يلقى الخبز والخب **في** قال دعوت من الخبز بالاركان
 فيقول برون ديار التمس والاطاع **في** ادفع القيمة في التقنين والفتاوى والنص والبيع
 والاقبال الصغار اما في النقص فليس عليه الا جمع عدم العزيمة والملاحون يجوز ان يبيعوا
 ويعدو كما في التمس باطليه الوفاق والمالك الخياط دفعه اشاعه فتد ما هو عليه
 الجيب كل في التمس ان لم يدفع من غير حشرهم بالدين كان دون قوله لا في التقنين
 في التمس فلم يجرى دون الامانة وهو **في** التقنين متعلق بالدين العين لظهور التقنين
 ولا في التمس وبالدسة لكن في التقنين الجلبه يمكن القول ولم يقدم على التمس مع ما بين
 التمس اذ هو الشراء لم يقطع بانف التمس من غير فريط ولم يجرى الشراء ببيع العين او
 باعها المالك واللازم باطلة اتفاقا والموقع على ذلك لانه ان شانه عامين فاعاد اعلى
 من اشترى هان ان يكرهه المصنف قال نعم تحببته منه بكونه لا يبيع به البائع او يدي بكونه

كله كذلك فلم يكتف من ذلك التبرع كما يستفاد من بعض الاحاد ويجوز ان يكون عن بفت
عاش مع فقدها الخاطف للخلق ومع هذه العجرفة اشباع الشهوات من غير رتبة
الحاش مع الامكان لكون السوء من واجب عليه وفتح الانفس لشيء شائين لغيره
دورها التي بسبب واحدة ذلك التبرع والاشباع وفي رواية انها طافت ان يدا من رطب
سنة فلان وكانوا يلقون بالوجه من الانسان لغيره ما هو من الله فاما انسان الايمان
يجري فيه بطلان في **شيء** لا يفي بواجب من انما تصالح من الطاعة فطاعة العبد لله
من الشغل والحرمان المادى وغيره من طاعة الخلق العرفق ولا انصف العبد لخالق العالمات
والتصالح المستقيمة والفاصل بينهم توفيق الله الى الامور على الامن مطالب من توفيقه على
ذلك ومع شأوى السقيين لثلاثة ارباع العبد والفاصل بين الامور في الامور في الامور
وفي الغالب الخليفة بالاعتداد بالوجه انما هو اوجه الصلة والفاصل وتدخله في الجاهل الامور
صفت العجرفة الخلقين اعتماد الخلق في الغشور صفة من الحصة او يد على قول و
في الجاهل انما هو في زيد او ما في الصفة وانما هو في الصفة انما هو في زيد او ما في الصفة
صالحا لئلا يدا الصفة وانما هو في زيد او ما في الصفة انما هو في زيد او ما في الصفة
فان ذلك هو في زيد او ما في الصفة انما هو في زيد او ما في الصفة انما هو في زيد او ما في الصفة
الان ينظر المستحق والفضل والبسط فضل وان لغير الامور في الوجود من غير

5/1/5

1870

الحل في النصف

[illegible]

ذلك انما اذا قرع يده صاحبه اكل منه كذا في الصحيح وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك
الخبز الا من اكله من غير **شاة** قد روي عن ابي ابيخا والصحاح المستقيمة وما دل
عليه على نصف صاع من الخطة فهو على التقية كذا دل عليه الحديث وانما خفض الخطة
معينة وقيل جرى في البان اربعة اراطل للخبز وعليه زيادة الايام في الفطر قال
يصدق رواية ابي طالس بن وقر بالمدينة الصحيح ثبت التحويل سابقا عن التحويل
يروي ضال اربعة اراطل بالمدينة والحديث شاذ من ضعف سند الامم وقد
الكلف في بيان الطاعن الظاهر لمحتضن **شاة** في غير الشتم لانه الجيد الصحيح
يعود ولد اليه الفطر عليه فطر قال الامم خرج الشتم وما التمس وهو يسمي
ليته الفطر عليه فطر قال اذ قيل ان الموضع الصحيح في الفطر متى في فقال قبل الطلاق
يوم الفطر متى رواية ان اعطيت قبل ان تخرج الى العيد في فطر وان كان بعد ما
تخرج الى العيد في صدقة ولا تعاطا تزيك ما يجوز بقل بمائة درهم او مائة الف درهم
الا معنى لتدابة الفطر قبل وجوب كتابته عليه في الصحاح الواردة في المائة بقوله
ايضا الاولى قبل الزوال وروى عن عوف غلام شهر بن ريسان زكى الصحيح يعطى الفطر
فما كان وهو مسعة ان يعطيه من قبل يوم يدخل فيه شهر رمضان الى آخره فان لم يكن
من اصابه كل راس وان يعطى ثم اقص صاع لكل راس من خطبة او شوب وهو مائة

المجلد الثاني

لاشأنه على ملك الفلاح السليم من لونه نصف صاع من الشعير ونصف صاع من القمح
والعبد أفضل لأنه موضع بصر وحقائق وفي جوارحه هو الصديق فلا بد ولا أكثر على الصديق
لأنه أعطيت الملك أن ينفذ في هذا الطريق ويمنعها ضعف وجوب الاحتياط على الملك
والحق في الظاهر لا يندد وقت الصلوة إليه وهو كما نرى وفي المنهج إلى الحق انما هو مع الله
الحق فيه الإخراج فذلك لا بأس طرفة الإخراج على جوارحه هو الصديق والله أعلم
به الفلاح طاعت فان في منه شيء بعد الصلوة قال أما من نحن نعطيه ألباناً غني ببقته
وهو ما هو في ذلك من البان لا يفرح في ذلك من ذلك وجد المسكين لم يوجد الفلاح
سراخاً ولا يرضى أعطيه أو لا يخرج رجل فانه من غير الحق تجد في الملك قال
إذا خرجوا فقد بين من خافوا ولا يفرح من الملك في قوله إلى الله وأعطاهم ما هم
والعبد من بعثه في مال بقدر ما هو للفرد وجاءه استغنى الوعد إلى الزمان مع عدم العمل
ولا فضل إلى الصديق بل في خلق بعد التبرين السابقين ولا تهاؤدة فأتى وقتاً أوفى
وتوضعا لعل أوله من خارج فمأبث وقيل بل في قوله إلى الله ما بالما من به في قوله
الكلب والحي إلى الأبد **قال** مع هذا ما في الملك من الضيق لا ينفذ في هذا الضيق
المفيد اقتصاداً إلى المسكين وفيه لا يخرج كل إنسان صاع من حنطة أو نصف صاع من
لوزيب لغيره أو السلون وفيه لا يرضى الملك فقال إلى الله في قوله إلى الله ما من قوله إلى

729

المان فان على الفقرة لوعلى من قبل الفقرة فلو وجب جاعا ذهبها الى المستغفر
 وفي الفقرة ما يدل عليه وما يحمل على النسخة لما تضمنها العقب ووافر هذا القول وان كان
 غيره اشد وكذا في الفقرة كما ذكرنا في الكلام في نقلها الى بلد آخر وبالله افضل انصرف
 في الذي هو في اوجه الجواب لاعتقال من ارض الارض وفي الخبر ولا وجه ذلك الى دار اخرى لان
 عياله ونحوه لا ينفصل عن عياله اقل من ما هو في الشد عليه لا يطرح الا ان كان في
 لا يتسرع في دفع اللغو وهذا الذي في الاصل لا يقتضي هذا القول من ناس وضعه في الفقرة
 ثم ارجع الى ما في الفقرة من هذا القول في الجواب على ما في الفقرة من هذا القول في
 رواية في هذا الحديث ولا اولى احصاء من رواية القرابة في الجواب على ما في الفقرة
 والعلم بان ما في الفقرة من هذا القول في الامام اوجه في الجواب مع الفقرة في الفقرة في الامام
 لا في الجواب في هذا الحديث في الامام لم ينفصل في الجواب في الفقرة من هذا القول في الامام
 ويجوز ان ينفصل في الجواب في الامام في الجواب في الفقرة في الجواب في الفقرة في الجواب في الفقرة
 من شجرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة
 في الجواب في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة
 في الجواب في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة
 في الجواب في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة في الفقرة

اذا فرغوا من هذا ان الامام فقيههم وكلما بلغوه من مع خليفه ولسانه معاذ الحق
 ومن الغلبة العادن كلما فتح والكبريت ويجب فيها بالاجماع والتمسك المستند
 فيقول المرحوم في الفصل بيان النجى والبحر واليون اشكال انشاء التمسك بالحق والعدل
 وطاعة اسم العبدان عليه لو كانت طاعة الحق غير تدين بالحق لكانت طاعة الحق على ما
 يكون فمما لا ريب عنده ان هذا الذي لا يرد فيه احد من النجى بل هو على الصريح على النجى
 والخاصة منهم او السيد وطاعة فلا تصاب الى الحق اجوابه انما هي عين ما ذكر في الاول
 وهذا الذي يجب فيها بالاجماع والتمسك به ان لا يكون الا من له ما لا يحصى من النجى
 لعلنا ونهض في كتابه في مثل النقطه ونستخرج فيه ما يورد نصا ان في النجى
 ومنه ما يخرج من البحر الخوض كالقوله انما اعلم الحق ان تقوا الحق انما هي الصداقه فيقول بان
 الحق في المعية عشر من جملة مستند على اعتبار لوطيها على العباد ان الحق من جملة
 ومنها راجح القادرات الصانع على انما هي في اعلى الشهود بل هو على طاعة عليه السلام
 والحق هو ما تقدمه والتمسك المستند به هو ان الملائكة على الحق الا ان السنن انما
 الله جل جلاله من حق الحق الباطني في نفسه انما هو في قوله انما هو الحق
 والحق انما هو من حيث انما هو في قوله انما هو الحق انما هو الحق انما هو الحق
 فذلك هو الحق انما هو في قوله انما هو الحق انما هو الحق انما هو الحق

وقال له المتأخرين
كل ما يخلق دارا لا دار
وعليه ان خلقه لقطعة
من الارض لا دار

ومن ذلك اني قد صنف ما احتج به في ردودهم من هذا المباح الشاهد القاطع بغيرها انك التماس
 في بطلان دعوى جدهم لا تقوم الا بدون ذلك لخصا الا ان شيعنا من ذلك ولنا في فصل اول رسالتنا
 بحال ذلك الى ان فهم واقفوا على استحالة دفع الخطا الى اصله ليعنى في زمانه انما يدفع
 الخطا الى ما لا يخفى من وجه الحق بان الامام لا يحل الا ان يعلم ان له ولاية في خلقه لا يتم بغيره
 لخصا في الخطا لغيره دون حقوق الاصناف السابقة وفيه ما يلي ان من هذا النوع في كلام
 الا ان يقال ان معنى قوله لم يمانعهم التعويض في حق خصوصهم بان يضعوه من شأنه
 كيف شاء دون غيرهم ولا في حق هذا التي ان تقسط حصصهم خاصة دون السلام السابقة
 والمستأخر من التشايع والعلم عند الله **فما** اعطاه الخليفة الاربع للكون الذين اولى به
 والخدمة والشيخ الصالح المكي والابن والحق في الصلاة الصغرى وشبهه من الترخيص المتداول
 الاحكام التي لا في العزيمة بغيرها المروا القائلين فيها ما لا يخفى من الانسان الانسان
 التي لها خطر والذين التي لا يجتنب من خراب ولا من معتزلين في خطم في وقت حاله ومثل
 ما لا يوجد ولا يعرف المصطب وظاهر القديسين العتقون هذا النوع مطلقا ولا تضمن فيه
 الا ان يحاط عليه **فما** وجبة الامر المتعارفين على الخفي عند التي المناهضة في الشيخ
 اعلمني انني من علم اذ افاق عليه الحسن الظاهر ان الارض الزلزلة وكثير من اهلها
 لم يكن في زمان ان يكون الارض من الحشنة تنصف الصغار التي ان كانت الارض غير مكنة

1855

ذهب اليه بعض العامة لأخذ الخشونة ليقوا فتم **مفتاح** وفيه الحلال الخاطيء الحرام فيوطح
القدوة السليمة التي ينبغي فعلها لا يفرق إن أجعلناه على الجماعة تصديقاً بالهدى
كذلك أو لم يذكركم القديس والفقيه والأول أن يصدق في هذا يتفق اتفاقاً وعده
على الفقهاء به الياسر العلم بالمالك وإن يصدق بالخشونة المأووف بمثاله
في عاداتنا وتصديقاً بنجس الكفار الله جل اسمه وضع في الأشياء الخس وسائر
المالك حلال **مفتاح** الخس بعد المؤنة التي يقدر عليها الخراج للكنز والمعدن
بلا خلاف في الألفاظ أصالة الخشونة وكانت من الجميع كالسكين وفي اعتبار القديس
أقولوا حبان وفي الأول بعد مؤنة أهواوي نفقته ومساكنه وبها والنفقة
والكفالة وما يؤخذ النظام عيشاً أو صانعاً والمدينة والصلاة الالبيين بحاله
ومؤنة الحج العجيب عام الاكتساب وضوابط أسفار الطاعات والزوج ونحو ذلك كذا في
وفي بعض الأحكام الخس بعد المؤنة وفيه لحال وفي بعض الأصناف مؤنة ومؤنة
عليه وبعد خراج السطاول وكان له مال أو خض فيه ففي بعض الأصناف مؤنة مؤنة
الكتب أو غيرها بالنسبة لوجه ولا يضل العمل ونحوه من التي تسمى بمخاطبة الخس
بالتأني في طاعة الأضاللة تجدد مؤنة **التمل** في كيفية القسمة والقسمة **مفتاح**
تقسم ستة أسهم ثلاثة للأمام في سهم وسهم لله وسهم رسول الله وثلاثة للأصناف

الثالثة الباقية لظاهر الآية والتوضيح المستفيضة وقيل بل خمسة اسماء لهم وهم الاربعة
التي تسمى الثلاثة الباقية للصحيح ويترتب بعض الاختلاف باختصاص خمس الاربعة
كلها بالامام طارحت الاشياء الاربعة وتبين في الاصل الثلاثة الايمان على الشهور
لان الخمس موضع الزكوة العتق في مستقيها ذلك لا لعدم الاربعة بل لانها لا تعرف وان يكون
هاشمين العتق والمستفيضة خلاف ظاهر الاستدلال بالاطلاق الآية والصحيح وضعف
سند المعارض ولا يكتفى بالاستدلال بالامر عند الاكثاف للسيد وابن حنبل وفي الخبر
مكاتب لمة من بني هاشم وابو من سائر قرش فان الصدقة تعالاه وليس لغير الخمس
شي ولا يعتبر الفقير في ابر السبل بل لما جرت به التسليم خاصة كحرمة الزكوة وفي البيت
ولان ولا يجب استيفاء التثنية بالاختلاف اذ لا يلزم في الآية الجنس لا النوع
وفي الموقوف ذلك الى الامام وفي وجوبه حصصهم عليهم احوال تخصيص واحد بها
ولان اشهرها التثنية لان الآية لبيان الحرف لا التشريك ولو طمنا الاول لان ذلك يحتاج
الى دليل وثبت هنا كذا في الزكوة **مسألة** هل يسقط فرض الخمس طهيرة الامام لما في
من الرخص ام يجب حفظه ثم الوجبة به الى حصص الاربعة حقيقة فيجب ايصاله اليه مما امكن
ام يد في الاربعة اذ قام دله الله على الكثرة كما في الخبر لم يصف النصف الى مستفيضة
ما يتصور به بالوجبة في الفرض لم يصف الكل الى المومنين لان عليه اتمام فرائضه مع

المعتمد

العمود له الزيادة في خضوع كونه في الزكوة فكل ذلك مع الغيبة اقول والاصح عندنا
سقوط ما يخص به من الخليل ام ذلك لشيعتهم وفي خبر يخص الزايف الى اهلهما
لعدم ما يقع به في كل الامم كان لوط واحسن ولكن يتوهم ذلك الفقيه لما هو
عنى الآية طارحت الاشياء الاربعة وتبين في الاصل الثلاثة الايمان على الشهور
معتمد السبل والعمود **مسألة** لاصدقة وجبة على الزكوة الاما وجب بذره وشبهه او كما
كالمقاي ولكن يستحب الصدقة بقدر السخ والطاقة استحقاقا كما بالضرورة ومن الذي
كما يظن به الكفا والسنة ودليل العقل في الحسن ان الزكوة ليس غير بها صاحبها وانما هو
شي ظاهر انما يحق بهاديه وسوى بها مسلما ولو لم يقد عالم بفيل له صلق وان عليه ذلك من اكم
عبد الله فثبت اصلها الله وما عاين في الزكوة في بيتها الله اما سمع الله تعالى
يقول والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم قال قلت فاذ الحق للمعلوم الذي
عليه قال هو الله الشئ يحله الرجل في مال يعطيه في اليوم وفي الجمعة او الشهر فلان
غير انما يدوم عليه وقوله تعالى في الزكوة قال هو الفرض تفجيره والفقير تضعه
ومناع البيت تعيين ومنه الزكوة فقلت لنا جانا اذا اعدناهم متاعا كسروا وافدوا
عليه احتاج ان نعمهم فقال ليس عليك جناح ان تنعمهم اذ كانوا كذلك قال قلت له و
السلام على حجة مسكينا وديما واسير قال ليس من الزكوة قلت فله انما يتفقون لغيرهم

في
الكتاب

باللذات والفقراء وما عدا ذلك قال ليس من الزكوة قلت فله انما يتفقون لغيرهم
في ان تخفها وتوزعها الفقراء فهو كماله قال ليس من الزكوة وصلى فربما ليس من الزكوة
والاختلاف في مستفيضة في زيادة ساهه وجعل في كماله من المال فقال له
الزكوة الظاهر ان الباطنة تريد فقال له ما جرت به الامم في ذلك فقال له
وعنه من ولا الباطنة فلا ينبغي ان يعلى عليك ما هو لوج البهمنك **مسألة** يستحب فيها
بعد اهلية الشرف من الصدقة ما يدل على الاحتياج والفضل ووجه القرية باز
خلاف لانه اعادته وفي الحديث لاصدقة ولا تفتق الا ما اريد به الله تعالى لا يجوز
فيما بعد الفضل لان المقصود بها الاجرة وحصولها لمعوض عنها الحق الصحيح انما مشا
الذي يصدق بالصدقة ثم يوجد فيها مثل الذي يفتق ثم يصدق في زيادة ولا
ينبغي ان يعلى للفقير ان يجمع فيه ولا يعطى الله في ثلثه ثلثه في حقه وفيه قول اخر
مسألة الصدقة المفروضة حرة على من هاشم بل جامع الطوائف والمستفيضة لا تحل
او سأل يدي الناس كما هو فيها الا في الاضطرار كمال البينة كذا في الحديث اوصد به يستعمل
الى بعض الناس المستفيضة بالاختلاف فيها والحقان المطبقين لها شدة في اذنية
وما يخص الغريم بالزكوة انما يفعل النذر والكفا قال في الصحيح انما تلك الصدقة
الوجبة على الناس كمالها ما مضى لك فليس به باس وفي رواية هي التي في اخر

في
الكتاب

في الزكوة المفروضة اما المندوبة فلا خلاف في الجاهل والمستفيضة به مستفيضة
وربما يستثنى منهم الفقير والارملة والعصوين فذلك من اطمح الصحيح وشايط الصدقة
وبدفعه الخراج منها الوجه الصدقة على الجاهل لان يخرج للملكة لان كل ما
بين ملكة والمدينة فصدقة في اخرى هذا الماء عاصها صدقة ويكن الفرق بين
الطامة والخاصة فتباح الاولى دون الثانية **مسألة** الصدقة السراية من المهر والنفقة
وان تحضرها وتوزعها الفقراء فهو كماله ومن كذا الصادق الصدقة السر والعلانية افضل
مما هو في العلانية واستثنى منها اما اذا اتمم في الزكوة الواسعة فظهر ان الصدقة السراية
اقبل الناس به فخرجها على فقر الفقير وفي هذا كماله والندوبة اما في الخيرية فاطمنا
افضل لاجل نظرف الزكوة التي لا تطرق الى المندوبة ولا سيما حلة الى الامام المنان للفقير
غالب في الحسن كما فرض الله عليك فاعلانه افضل من سره وكلما كان تطوعا
فاسرار افضل من اعلانه وان رجلا حلل زكوة ماله على اقله علانية كان ذلك
حسنا لاجل ان في حله شوا من خفيها وتوزعها الفقراء فهو كماله قال في سوي
الزكوة ان الزكوة علانية غير سر **مسألة** يجوز الصدقة للفقير ان كان اجنبيا لغيره
فيما له من الدين بما يملكه في الدين فخرجوه من الزكوة ان يروى ونفسه
الصدقة في الخيرية كمالها ما مضى لك فليس به باس وفي رواية هي التي في اخر

في
الكتاب

المخاض وكذا القول في سائر فرق الاسلام غير المتين **كتاب الحج** قال الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذكروا عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم انهم كانوا منكم ومن لم يمتنع عن كونه الباقى في الاسلام على خمسة اشياء على الصلوة والزكوة والحج والصوم والحياة وفي الحديث القدسي الصيام هو ما اجري به يوم النوى الصوم حنة من الارزوقه الطام في عباد وان كان على فراشه ما لم يقرب سائر من لانا السادق في الصيام عاده وصحته تسبح وعلمه فضل ودعاؤه مستجاب ومنه من صام الله عز وجل يوم في سنة الحرة فاحاطه طائر كل الله به الله ان يكون وحده وبه الحجة حتى اذا افطر قال الله جل جلاله ما اطيب ريحك وريحك يا ماله وكذا في قوله قال في قد غفرت له ولم يكن في الصلوة الا ارتقاء من خضض حفظ النفس البهية الى رتبة الشبهة بالانكسار الشابة لكي به فضال وصقية ولعلم الصيام اجرو شهر رمضان حيث النبي صام شهر رمضان اياما واجتسابا وكف سمعه وبصره وسامعه الناس قبل الله صومه فغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واجزاء في الصيام في الحج حنة انه سئل عن ليلة القدر فقام خليا فقال بعد الشاء على الله عز وجل اما بعد فقد انقضى ليلة القدر واما طاعتكم لا في لكم ان يطاعوا اهلها انما الناس انهم من وجعله شهر رمضان هو صوم صام فان وقام من ليلة

واطلب على صلواته وحج الى حجة وعدا الى حجة فقد اذك لك ليلة القدر وان يجازي الرب قال الصادق عاز الله تعالى يستحب ان العباد في الصيام انما الصيام ليستوى به الغنى والفقير وذلك ان الغنى يمكن له ان يجوع فيوم الفقير لا يظفر كلما راد شيئا من رعيه فان الله عز وجل ان يستوي في رعيه وان يدب الغنى في الحج والا يركب على الضعف ووجه على الصيام اربعة اقسام ولجميع فمدا كونه محظور والواجب خمسة صوم شهر رمضان والكفارات وبدل دم الميتة والاعضا على وجه والذرة وما في صومها ولذا وقد لا يخص هذا الصيام ايام السنة كلها غير الواجب والحرم فان الصوم من الشاروقه فخص هذا وهو الموكدة ولكن بالحق المضاف الى الحج والواجب والذرة كما هو في حله والحظون ما هي طائف السنة والجميع منها كونه امر مريض في الدين **كتاب الحج** في شهر ربيعة وكيفية ولحكمة في الشريعة فان الله سبحانه في كان منكم من صام على سبعة ايام من ايام شهر رمضان على كل من كل حال من الحج والناس جميع من الرض المستمرة وبغيره في حله الاجماع والحق المستقيمة ولا يخرج من هذا الفرض الا من الصبي المرحوم لان عياله شرعية وكذا من الفائم مع سبق السنة وان استوى فيه النكاح الخلفي فيه لعدم ملاقاته القوم القوم كمال عليه بعض النكاح الشابة وفي الخبر قالوا في الله

القول
القول

تبارك وتعالى طعم الطام وسقيه في منامه وكذا من الغني عليه مع سبقتها فانما الشحيح وان طالع الاكثر لا في حكم العائم بالنية والا انقص بالنام وقول القضاء لا ياتى حقا الا ان وجوبه لا ياتى عنه وجوب الاداء وذلك لان القضاء فترجه بد كحظ في حكمه فسطحهم وكذا القول في الحج وان كان الحارفي وخلاف الاكثر لما الحائض والنفسا والريض المضرب به فالصوم منهم فولاك والحق به مستفيض من بعض السفهاء اذا انت بالافصال اطعاما ومع الاخلال فيه اشكال وقد في مصالح الفسل من مفاصل الصلوة واما المسافر فلا يصح عنه صوم شهر رمضان اطعاما والصالح به مستفيض ولا فهو من الصيام الحالب الا ان الله ايام بدل الحدي وقاية بدل الله نه لن انا من اعتك قبل العزوب علمنا والذرة الشريعة وحجرا عنه الاكثر لا طلق الصلح المستفيض في الحج في الصلح السفر في الشاة الصالح الواردة فيها والطارق قوله تعالى صيام ثلاثة ايام في الاق في الحج وهو من الاق في استثناء الثالث اشكالا في مخالفة عليه الى ما قبله لاجل من وجب الصلح والذرة المستطير في الرض فلا هو طعمه التعزير لافعال منع هذا الذرة واما استثناء السيد من الصلح في الصوم طلق القول للذرة اذا علم بوقت معين فصر وهو مسافر فشاء والحق والذرة بضعف على حاض ما هو اجماعه

واما كانا في صوم الكفار عند الاستبراء في حرمه مع النبوة

سند الا لاله وكذا الحد قبل المفيد يتحصل المع من رمضان وفي الحديث قالوا في انما الكراهة والاحتمال منه مطلقا لا طلق القوم وخص بعضه في التعزير الطوع الا انما بالاجابة عند من في الحج والحق في الفدية مشاهد الاثمة والعدا والاعتقاد في الساجد الاثمة والحج والحق ان مطلقا ضعفا وانما الجلال على الرخصة ولو صام احد هؤلاء من رضى الاثمة لم يجز به ويجز عليه القضاء كما يستقام من قوله سبحانه فهد من اثم آخر المسافر مع الجبل بالحكم بغيره للصالح ولا يلحق به الشاي لقضاء على مود النص **كتاب الحج** فطر المسافر والنساء وان حصل العذر وقيل العزوب او انقطع بعد الفجر الطام والصالح المستقيمة ولعلمه حج صوم بعض اليوم وكذا ان الصبي اذا كفر اذا استلحق اذناه الفار عنه الاكثر في القصر وقيل الحجة والكفر اذا اذناه فاجل الذر ولم يمسك لا شيئا يجد ان البنة لسوان حكمها الى قول القهار لقدره يمكن في حقه لان وقت البنة بان وقط في الضربة وهو من الا الحجة المذكورة للمريض والمسافر اذا ازال عدا فاجل الزمان من من تناول فلا خلاف في وجوبه عليه وقال اذكي والذرة في الشريعة في الصلح فادخل ايضا بل هو الفجر وهو من الاثمة بها عليه حتى ذلك اليوم فادخل بعد طالع الفجر لاصيام عليه وان شاء صام ولو حصل عداها فلا انما فطره بغيره وقيل العزوب والماشا فالا حجة ان خرج من بيته قبل

دول

دول

تعلق وكلاهما وشبهوا حتى شين لكل الخطا الايض من الخطا الاسود من الفجر ثم اعتد الصيا
للا نيل **معدا** اقل وقت الامساك طالع الفجر انما الجاه من المسلمين ونصا من الكفا
المبين ويستثنى من ذلك الموضع الشهور ونفسه عما قبل ذلك اذ لم ينعى الى ان له
ولا نفسا الجلالان الشويش البقاء على الجانية وفيه حافة لظاهر الآية وقد مر
الكلام فيه مما خلا في الحديث وفيه ما حد الغسل وفي حكمه استثناء واخره قد مر
النفس الجاهل بمحقق واستثناء الفروع مع استثناء الجاهل الى الحق وقبل هذا الخبر للشفقة
وقيل في ذلك وقد مر في الكلام فيه من مباحث الفروع من مباحث الطلاق **معدا** يشترط في الشق
الثبة قد حقه اهل في الحديث وقد حقه الاختيار في قول الليل ولا يضطر الى
القول على الشهود اما الاول فادعى تعدد بها عليه والمفارقة متضمنة لان طالع الفجر
لا يعلم الا بعد وقوعه فبعد البينة بعد ذلك مستلزم او يقع من الشو بمعرفة وقد
لاستثناء شرطه والشك لا ينعقد وليس بعض من الليل الى من بعض من الليل من حيث
فيه الشك من الليل فاصحابه ولما انما في الخبر الاستثناء بوجوبه لعل حيث
اصرا النبي من كل اكل فاصح ومن اكل فاصح ولا يخفى ما دل على انعقاد النكاح من الرضا
والسائر ان الله تعالى في قوله ولا تسوية العناوين الطاهر والناهي في حكم الليل
فلا طالع في السيد الى اقل القول ولا في الحق الشك في انشاء النكاح فصوله الى

بالاضطرار كما يشهد من الصحاح من ان التبريد والتماسه يصح في حق النمل الخوف ذلك
الذي يقتضيه من شدة رماه ان يكون نوى من البرد في قولهم عنه ولعله به انما يمكن
احتمال شدة الاحتكاك في امانه وقضاة طوله الى ان يبقى من الحمار فلا يخرج من قعر
الصحاح في الخبر يصح علم طعامه ولم يذب ولم يوسم مما كان عليه يوم من شهر رمضان
الامان يكون ذلك اليوم مقداره علم النمل قال فيهم لان يتخو ويعتد به وفي رواية
يصح فان ياكل الى الصبح فيمنه ان يحمله فضاء من شهر رمضان في افعه وخصه السيد في
المسألة في الصحاح المتعلق بعرض له في الحادة قال هو لم يتناول منه وبه الصبر ان مكث
حتى الصبح ثم بدا له ان يتخو ولم يكن نوى ذلك فانه ان يتخو ذلك اليوم ان شاء الله تعالى
انما لم يرض النمل صياله على نفسه ثم ذكر الصيام قبل ان يعلم طعامه او يتخو شر او لم ينفذه
بالخيار ان شاء طعمه وان شاء افقره وان هو نوى الصوم قبل ان يرض النمل من حبه
يومه وان نواه بعد الوقت الحسب له من الوقت الذي نوى فيه وفيه كان له يومين من حبه
على اياه فقبل عنه كفى ولاعت فان كان عندهم متى ارضى به والاصام وهو طاهر في
مخرجي تقديره البنية على الدليل الا في شهر رمضان التمسوا الاطعمة على قول الشيخ في حقه
واحد الصيام التمس كما على اقل جماعة بل حتى التسبيح السيد عليه السلام هل يصل
الصحيبة الاطعمة للشهرين الحرامين الا في شهر رمضان الا الاطعمة وقسمه في نية

هذا الجمع بينه وبينه رمضان من غير عدد ولا كثر على الإطلاق وان نوى الحج
 قبل ذلك الحادى عشر من الشهر وهو لا ينعقد وكذا المذنب للمعين وفيه رهاه
 أشكال الصحة التوبة السابقة ولا يلزمها التوبة السابقة فبقية ما لا يخصه
 التوبة ما لا يلزم التوبة ويبلغ الصحة بعدهم نسبة الأضحية في بعض نسبة التوبة
 في بعض فاما ان يقال ما صحه في رمضان ولا في غيره من غير نسبة بعض مطاف
 يجرى صومهم ذلك غير رضا ان في اشد ما كان كشف الله له لا كراهة ولا
 والعين المستقبضة والجمع وكذلك كل وجوب من غير نسبة التوبة مع عدم الطلوع قال
 الشافعي لا يجرى عنه اذا فاته صلاة له سبعة اشهر في ظاهره فلا يفتقر الى التوبة ولا يفتقر
 فيها للصحيح في الاول وهو الذي يشك فيه من رمضان فقال عليه قضاءه وان كان ذلك
 خلافا للشافعي والشافعي لانه قد نوى الواقع في رمضان يجوز به والوفى وجوبه ان التكليف
 منوط باعفائه من الواقع ولا لكان اذا فاته من شهر الحج وهو الحال في الجمع والوفى
 معارض بهما وكذا اذا فاته في الصوم الواقع فيه تردد لا ينعقد في رمضان لانه
 ثبوت التعدي به وبذلك الذي هو لان ليس له طاعة في نوى الحج فانه دون ما في الاكراه فيه
 بالمقربة وهو مع التوبة السابقة مع العلم بان احصاء عدم الاجابة في التوبة لان التوبة
 لا يجزئها من الاكل والنسي والمخالع والاستغناء للمخالع والالة والمخالع

وتمنعوا الأهل والذين هم من المذاهب الملح الذين الذين يتخلوا عن السند والاعتناء بالمتابعة على المذاهب الخفية
وكذلك في الجمل نادوا بالخالد ومن بعد الحق الصالح وبعد البقاء على المتابعة على المذاهب الخفية
بدر رمضان وهذا الخطأ على الوجه الصحيح خلاف الصدق وقد مضى في بيانها
مع الإشكال في خلاف الدعاء التام بما لا يفتق الجميع ان بعد وكان القول على المذاهب
وتكرار الملح خاصة على الوجه الصحيح الاعتناء وبغير الآخرين مع التمهيد لبيانها والثناء
المعين بالملح والصالح وجميعها لا أكثر بالآخر أيضا لا جان لا يحسن من ضعفه وان الجنب النشور
خالد العار والسند ولفضاء رمضان أيضا بعد الزوال إلى جرائل اللغات التي وهن في
الصحيح بعد العدم فمنهم من أمضى في الفقه أيضا وهو خاد ومنهم من سقط فيه القضاء
أيضا لا صحيح وهو محض الخلق العامة ولا تأسر للفتنة بالمذاهب الخفية وكما الحق الأول
والاستقام في الفقه خاد وان لا يجب بها حتى يصل إلى المذاهب الخفية الأولى على المذاهب الخفية
خاصة ولا يجوز من فقه القضاء وكذا الكذب على الله وعلى رسوله وعلى أئمة وفاق الحق
والمذاهب الصالح الصالح الأئمة وقبل مجيء القضاء والكفار استناد إلى الجنب والبر على
نقض الوعد بذلك أيضا وليس ينبغي وهل يجب الاستساق عن إبطال الفاضل المذاهب الخفية
ذلك مع حق القضاء والكفار به استناد إلى رد استعانة مقطوعة على وجهها
بعد الضميمة والاستساق أيضا مع خالد إلى الجنب منهم من قد المظلم ومنهم

اذ ادعى الى طعام ان يقطر ولو بعد التناول لخص المستفظة منها التصحيح نظر
على الخبز وهو صائم فقطر عند لم يقطر بصدقه فيجوز عليه كذا في الاصول سنة
في كتاب الخبز يمين جماعة اهل اليوم الواحد حتى تكررها فذكرها في كتاب الوصل او من
للفضيق الارزاد والذوق مع اختلاف الجنس ومع اختلاف العدم مطلقا فقال
والاظهر اخصر وقال الحق جملة لان تعد الاطعمة انما يحصل اياه الفطر وبفساده
الصوفي مع ما على اطلالة البراءة السليمة من التلطف وان حرم فهاه والعدم الاستصحاب
عن تكرار الوجوب وعدمه في التلطف مع ان الغلبة كثر مع قطر خصوصا على القول بتعدده
بقية الان زاد الذوق في سائر الاقوال ضعيفة وان كانت لحظ واما الخبز الذي يتكرر
تكرار الجماع دون الاطعمة الشرب فيقطر بقره جاهل وهو من الشواذ الا انه الاصول والادب
رواه الشيخ في حق الاجزاء **فان** سقط الكفاية في اكتشاف كون الصوم من غيره فخلط
بالاضاف لتعلقها بالضرورة من جنس ما في سائر ابطالها بسقوط القول بالجنس والضم
مطلقا والضرورة اوعده مطلقا وان قصه الفارق قال والاخرى عدم السقوط
مطلقا كما عليه اكثر بل ادعى في الخلاف عليه الوقوف لان الفسخ لها هو التلطف والاضاف
بالسبب الوجوب والعدم السقوط لا يصلح السابعة **فان** المذهب من الوجوب في الجماع
الكنى وتضمن بالضرورة الجماع وخالف في التمسك بالحق في الاجزاء والاولوية متبعة
لانها

1711

لا شدة انقطاعه وانما لان في الاكثر نوح في غير موضع من تلك النوح ولا للسار في نوح لا راحة عليه
معا حتى يقطر الطاعون في العين فذلك اظلم الصائم جبال مضطرب وان يقطر
الحرمان لم يجد ظلمة الفراق فانه يفسد القلب كمن في الحرب وان يوضع من الطلق الا ان يقطر
للشام وعلة في الموت فانه قد حفر في زمان الاطوار والطاق في ما يفضلهما والفضل الصالح
ثم قال فصلا وليت طام فالت طامك تلك ونعم بالتحليل التي دوما يفتني اجدها الى النية
ففيه في شدة الطلق لمعه الحور من السفى الصور في الحديث فخره ولو لم يجر الماء الا على
على العنبرين وما كذبت العنبرين في هذا الا في الماء فافهم السويق والخرقة في النوح
وكما قرب من الخمر كان فضل التضرع في التوبة ما به من رضاء فان الفضل في العنبرين من سماء
في فضل اقسام الصيام **التم** في غير رضاء قال الله عز وجل ان من اعظم نعم الله عليكم ان ينزل من السماء
يطهره بقطر ربة الى اول نوح هذا لم ينزل الاطعام والخلع المستفضة وان كانت في غير
فل انزل الخلق فافهم ذلك للسيد العنبرين وظهر النوح فيهما خلافا لانه لا يصل الى العنبرين
وفيما ضعف سند او لا ولا فيقولين من نزل الاطعام من رضاء وسفاد تعدلين في النوح
وفقا لمصلحة الخلع المستفضة وقيل يخطب النوح وان يكون من خارج الدار والا فلا بد من
للنوح والنحو لا يخلو من نوح الاطعام والخلع في غير النوح وحاجة الخلق الى عدم علة
الشهوة وحصول النعمة في احوالهم وبرؤية شائعة في فضل الخلع وقيل بل العلم والادب فيه

النافذة وقد تم الكلام فيه وخرجه سبعة العلي بن الرقيم ليلة ثلث وعشرين وسب
القدر الفجر ثم كان ذلك التصريح **مقتضى** اذا دخل الضحك كمن السفر فحينئذ لا يصح منها الضحك
يقيم لفضل الآن يكون له حاجة لا بد من الخروج فيها ويجوز على الوجه المذكور حتى يوصف
بهذه الضحك المستفوضة ونزول الكراهة عند الأكثرية ثلثة وعشرين يوم وأما الجواز
اذا دخل منه سبباً فانه فيه شرطان أحدهما أن يتأخر منه سبب الدهر فليس عليه الجواز
اذا دخل منه سبباً أن يخرج الأتبع كعنى أو لا يتأخر فانه لا يخرج هذا كذا قيل
أن يخرج في التأخر ما يعرفه فادعت ليلة ثلث وعشرين فخرج حيث يشاء كما
لم يجاز له الاضطرار القلي من الطعام والشرب لا يصح منها الضحك إذا ساق في شهره وما
ماكل الاثنت وما اشرب كل الرق وكذا الجماع وهو أشد كراهة وخرجه الشيخ العتيبي
الصحيح وحله على الكراهة الملاحظة صاحبها وبين الصحيحين المجوزين والشرب من
الاجرة على غلبة الشهوة ادعى أن الجماع ليلة الأيضان وهو بعيد والأحوط تركه
ولعلم أن التهيؤ الواردة في هذا المقام كلها مختصة بالمسا في **المواظبة** على قيام الكفارة وسائر
الحكام قال الله سبحانه في من ضمن من الجحد قيامه من ثلث منابيع وقال في من ضمن
من الجحد قيامه ثلثة أيام **مقتضى** التوبة الكفارة فلهذا يخرج عن وهو كتمان
فلا يهد فان خطاها ثلثت فوجب جميعاً لا يلحق والمعتبر المستفوضة منها الضحك من الآن
الآن فلهذا

مفتاح والحكم المستفاد من الظاهر لا يثبت نفاذ الواحد خلفه لا في الشيء وهو محقق
ضعفه مضطرب المقول والنساء وهو الجلي وبدا عليه التعجب وغيره ولا الجدل على
النهيون فلا شأن بالعموم والجمع بينهما والجمع اليه في الصلاة والوقوف وما
جاء على انهم لا يثبتون اول الشهر بمعنى جواز الزيادة بل يعني آخر القمر عز حاد ان النفس
مع اخر ايامه باقية لا يمكن الزيادة ولا جبريت به بعد الشبهة الثانية خلافا لصلته
الخبره هو ضعفه لا بالتقوى فيها وهو الصحيح عزاد ولا يصح خمسة ايام من اول الهلال
في النسيء والحيوان ضعيفا لا بعد شعبان فاصلا بدا وعرضا فاعا بالانصاف الصريح
خالفا للقدم والصدوق الاخبار كلها ضعيفة لكن الصدوق وشذبه الاكابر على من ظانوه
واخذ بضدها وعلمها يدل على ضعفها على التقية ومن لا يمكنه استعمال الشهر يصوم
شهره نظيلا ويجزى مع عدم القدم بالنسبة الى الحج **مفتاح** ليس في الدعاء عند رؤية
الهلال بالمانع اول ليلة والا فالي ثلث واقباله مستقبلا قبله الا ان غيبه
مستوفى واوجب العادعاء طائعا والصل في اول ليلة منه وفي ضعفه وسبع عشر
وسبع عشر واحد عشر وثلاث وعشرين كل ماضى وايمان النساء اول ليلة منه
والدعاء لكل ليلة ويوم منه وعنده قوله واسألان ودعوه بالمانع وسبب الدعاء الطويل
في الشهر قيام ليلة كل ما هو خصوص افراده والايمان بالثواب المحض به مع دعواتها

يقول المؤمن منعداه قوية فقال ان كان قوله لا يمانه فلا قوية له وان كان قنانه
لغضب او بسبب من امر الدنيا فان قوته ان يقاد منه وان لم يكن علم به احد انطلق
الى ايدى القتل فاقره من مقتل صاحبك ان عوف لانه فلم يقتلوا ^{المنه} لانه لم يلق
فيه وصام فموت متابعين ولطم سبب مسكيناً ومنه ان كان من اضطر على خمر
في شرب متان على قول الصدوق والشيخ في كتابي الحديث للقوى وحده في الصلة على
الاشهاد والاكراه على الخمر بينهما كما ياتي ^{في} وقد يجحد الحجة عند غيب ومنه صوم
قل الخطا قال الله تعالى ومن اعطى فمخر من ربة الا فرادس لم يجحد فصياد فمخر
متابعين ومنه قوله القبول السقيمة ولا خلاف فيما امكن شد في بينهما ومنه ان
كراه الظهار فالجرح والاذى بظاهره من من ساء ثم يحدون لما في في قية
الفرادس لم يجحد فصياد فمخر متابعين من قبل ان يتم اساق لم يستطع كاطعام
سبب مسكيناً ومنه ان كان الجراح العظيمة فاقبال الصدقة للصحيح العتق ^{المنه} الجراح
اياه قال اذا ضل لك فطيله ما على الظاهر الا كراه على الخمر بين الضال الذات الوقت
عن مكافاة واحه اياه قال هو يتبر من انظر يومان فمخر رعان وليجحد للصدقة السيد
بطان فعل الفخر سلى الجراح وغنى ولم يجحد مستند هاما ومنه ان كان من ضلقت بالبركة
على قول الشيخين جماعة فان جرح فكأن بين كافي وقيل باخره كقوله وفي الكفاية

الحمد لله

الحقيقة جعل حلف البلية من الله وسوله فثبت ما نبتنه وكفاني وقبح بطعمه
 عن مسالك كل مسكين مد وبستغفر الله عز وجل به وافخر في الخفاف وهو حسن
 في الخاف كلاله بالثقة بآمانه ولكن يؤخذ كما بما عظمه الايمان فكأن به اطعم عنده حسن
 من اوسط ما صنعوا اهيك او كس يوم او حرم رقة في لم يجد فقام ثلثة ايام ذلك
 كمال ايامكم اذ احقتم ومنه كمال الكاف المذرو العمد وقام للثقة للحيث كان قلت والله
 على كمال بين والافضل على اتمان كمال الفطره وساطع الجاني للحيث كان ان كان المنة
 صوابا لثابته والافضل الجمع قبله فوال الحرفه ومنه كمال الجين كمال شق
 الرقاب عليه على وجه اوله وكفال حدس المارة وجهها حتى لمت ونقها شعر
 واحطه الصاع على الشهور الجوف واستبقها الحار وهو حسن **مقالا** ومن ذلك ص كمال الكمال
 في ضاه شعره وضاه الرقاب وهو ثلثة ايام بعد الجرح عن اطعم عنده مسكين كل
 المنوع الجرح خلق الحار في غير ريقها والفاضة في حارها كفال بين والفاضة في حارها
 والشد في حارها كفال شهر ريقها والرفق حارها الشيق على من حارها شيقا ونها ونا
 والحرفه على الاصح اذن الشيد الثا بالخلق تقه وهو واحد وقد ثبتها الاصح
 وفي الشعر على وضع على اناه وهو على يقينهم وضاه كمال ان كان وقع على اقبل
 صلي العكره على عليه يوم ومابد يوم وان حار بعد الحرام ذلك اليوم والاطمعي

نصف الدار فإنه يصح صلتها للوجود لا مع استحبابه لضعف المستند وإن دعيه السيد
مذعرا عليه الإجماع وبتحريم الحلية فإنه منقطع ومن هذا القسم فرض المالك في جميع الكفا
فإنه يثبت على الصيام فيما لا يجمع فيه نصف فرض الحرة الجمع فإما الضيق
وقيل بل في الظاهر كالحرم فيه فصح عزم المالك عليه فظاهر فقال نصف ما على ^{الحرة}
صح شهر رمضان وليس عليه كفارة من صدقة أو عتق ولو كفر عنه المولى بغنى الشئ صح
بأنه وكذا لو كفر هو بغيره بأن المولى وقيل لا تجزئ لأنه لا يملك التملك وما كان في
الخاصة وتخرج الزكاة في حقه فلا ضرب المالك في الحرة ليس فيه منافع كما في كل
في طهارة هي تقسام صيام الكفار إلى أقسام الكفار أجمع إلا بعض ما يتعلق بالحرم فإنه
يا جنى ما أخرج لفساد الله ولتكم الآن في سائر أفعالها ابتداء الصيام لأنه من شرائطه
حيث إن وجوبه مرتب عليه وأجره فيه فيها وانستوفها لكلمة فيما ^{تفهم العجز}
عن الرقة بعد ما أعدم التمكن من شرائطه أو الفرض أو لم يوجد ولا بد من المضطر إلى
خدا منه أو شدة مجسباته أو من الإطعام بأن لا يكون معه ما يفضل من قوته وقوت عياله أو
وليلة على ليل ولا تبلغ غائب الجسد لا المسكن إلا ما يفضل عن قدر الحاجة وعن الصيام
بالمرض المانع منه وأحاط به مشقة سديك وإن دعي بربه والمالك بعينه زكاة عنه في
ذلك لا السفر إلا مع تعدد الإقامة ^{مقتضى} فيحقق التنازع في الشهرين بصوم شهر ومن ثمة

[illegible]

[illegible]

الشريعة العامة تلتزمين وما لعدم إمكان حملها على الخاص فلو وجب عليه شهتان وشرح
 في الإنشاء لصحب الثانية بأولها وكل اقل من الثلاث تلتزمين يوما وقيل بل يحكمها منه
 بقدر ما فات من وقته لا مكان اعتبار الحادث فيه وقيل بل مع التمسك بأولها بتكثيره ^{بطل}
 اعتبار أهلية إلا أن الثالث قد خل جنى بكل الأول والأول ^{مقتضا} في شرطه في الرقعة المعتدة
 عن كفارة القتل الإسلامي بالقتل والايح والالة وان وردت في الحاصل الآخر حمل عليه
 لا سيما في جنس السبب والآخر على اشتراطه كسائر الكفارات أيضا حال اللطاف على العقيد فان
 لخاصة والآخر على الجنح المسلمان يعقن ولو كان غيرهما فالاولو لها وتأويله يقتضي منه تفريق
 خلافه لاختلافه بالمسبب والاسما في علو الأصل وأما بالإطلاق ونقصها للامثال ^{كقوله}
 وهو أظهر وان كان الأصل ^{الحظ} ويجزى الوافي في غير القتل في التمسك ^{بطل} ويجزى المثل
 خالفه في الموضع مع عدمه اذن الموضع خالفه في التمسك ليس بالمال ولا الكتاب المطابق
 اذا أدى مكنائيه شيئا ولو لم يرد امكن منه طافوا ^{الدين} والاصح الاجماع ويجزى المذهب
 وافي لا لاكثر لعدم لزوم التمسك به في النفع في العتير ^{بطل} تحمل على الكفاية او على من لعن عنه وجه
 كذا الاخر وكذا ام الولد لبقاء الملك ووعيه في الميراث القول بالتمنع شاذ وكذا الابن اذا لم يعلم
 موته لا ذكر ويؤيد الذي اعترض الميراث منه موافق لفظ لغيره اعلم ان الذي مر في قوله
 التمسك وكذا العتير يعني العتية المصفة خلاف الاستكراه في الذم في اللغة ويطابق الحديث

[illegible]

والكيا وسواهما والجال والنساء ويفضل الذكر على الصغار والرجال على النساء فقال
عليهم السلام لا تظاهروا في حق التسمية وبكلمة تشبههم من واحد كما هو الشهرين اصدق
والتمثال والصخر خلاف القيد فاصبر من غيرة وعنفية وهو غادر **قال** لا بد من ثقة
السفي بالعدد المقدور **قال** مجزي ما دون ذلك وان راعى العدد في الدخ ان دفع الى
مسكين واحد من مستين يومئذ لا عد من صدق الامثال والتمثيل اجمع ذلك مع تقدير
الخير وهو ضعيف الا لا زاد له ولا يد من مسكنته كذا في التخص فلا يجزي من جنى ثقلته
على التجربة مع عدم بدل ذلك الضرر له واحتياجه ومن اسلمهم بالخالص وفيها
اقول ذلك للجلال العباد وهو شاذ في الصحيح **وقد** اذلم بقدر من المسلمين وعيالهم تأ
الحالة التي تارة من اهل النصف من الايص في الوقت قلت فسطحه ضيقا من غير
الاية **قال** ثم دله الآية للحد وبعد لوان فانه الشارط الاسبقاق الا لا يجد
فيجزي دفع الحج لخصم الا طاع على الواعن وورد العبن مع بقائه في الحالين مع التمكن
يعتبر فيه القوت الخلب من الخطا والتعبد فيها وخرها من قوله تعالى قلنا يا ايها
من اوسط ما اضيق اهلها كما كانت من الخالب محولا على الفضل كما قال في وجهي القم
والتيب ويسمى ثم الامم واجبة المفيد والذلي للحي فقلت ديا اوسط ذلك فقال الخ
والتيب والتمذ للتمهيشهم به من طاعة في التمدد الوسط الخال للتيب وفيه الامم والتمذ

على التبعي لاسم الله عدم الثبوتية الا في القدر الذي يتوقف عليها المسبب في الصفات
ولا يتوقف فيها الموت بل يبعد من التركة اقل ما يجزى الا ان يوصف بالحق وقد وثقت
به التركة او يوصف به الوان ولا يشرط في الضمان كقوله الله لا يفتن عباده وقد تم تحقيقها
في مقام الصانع **مقتضى** المستبعد في التركة بعد احوال الاداء لا يوجب فلو كان قادرا على التبعي
فجهاهم ولا يثبت الحق في ذاته فالواجب الاصل الكفان لا خصوص المسألة او يقال
ان الواجب بغيره لالحال كما انه يجب على القادر على القادرين ثم اذا لم يجد ثبوت
المسئولة والاعمال فربما لا يثبت لالحال الغائب ولقد وكذا فائدة الرخصة المتوقعة وجودها
فبما ان الحق لا يمكن لان امر الكفان على التبعي الا ان يكون المظهر يتصرف بترك الحال
فيه ويجوز ان وهذا يخالف في الامر المنصرف بالقوة التي لا بد منه داخل في المصلحة
فقطعه ولا يصح لو شرع في الادنى ثم تكلم من الاعمال بل هو له للشرع في احد من القادر عليه
عند الشرع ومنه على الاعمال وتحقق اليه فيستصحب ان الخطاب يتعلق بالشرع
لا بغيره كما لا يسقط في القوة العنق للشرع ومما على الاصل جعله يحقق الشرع
بالحال من الواجب في القوة والحظوة وبسليم من الواجب في الاصل والاطعام **مقتضى**
المستبعد ان من وجب عليه حق من من متابعين فخير صام ثمانية عشر يوما كان له ثبوت
تصديق عن كل يوم بعد من نظام فان لم يستطع استغفر الله سبحانه ولا يفتن عليه

هذا هو مقتضى التبعي

في التبعي

على التبعي لاسم الله عدم الثبوتية الا في القدر الذي يتوقف عليها المسبب في الصفات
ولا يتوقف فيها الموت بل يبعد من التركة اقل ما يجزى الا ان يوصف بالحق وقد وثقت
به التركة او يوصف به الوان ولا يشرط في الضمان كقوله الله لا يفتن عباده وقد تم تحقيقها
في مقام الصانع **مقتضى** المستبعد في التركة بعد احوال الاداء لا يوجب فلو كان قادرا على التبعي
فجهاهم ولا يثبت الحق في ذاته فالواجب الاصل الكفان لا خصوص المسألة او يقال
ان الواجب بغيره لالحال كما انه يجب على القادر على القادرين ثم اذا لم يجد ثبوت
المسئولة والاعمال فربما لا يثبت لالحال الغائب ولقد وكذا فائدة الرخصة المتوقعة وجودها
فبما ان الحق لا يمكن لان امر الكفان على التبعي الا ان يكون المظهر يتصرف بترك الحال
فيه ويجوز ان وهذا يخالف في الامر المنصرف بالقوة التي لا بد منه داخل في المصلحة
فقطعه ولا يصح لو شرع في الادنى ثم تكلم من الاعمال بل هو له للشرع في احد من القادر عليه
عند الشرع ومنه على الاعمال وتحقق اليه فيستصحب ان الخطاب يتعلق بالشرع
لا بغيره كما لا يسقط في القوة العنق للشرع ومما على الاصل جعله يحقق الشرع
بالحال من الواجب في القوة والحظوة وبسليم من الواجب في الاصل والاطعام **مقتضى**
المستبعد ان من وجب عليه حق من من متابعين فخير صام ثمانية عشر يوما كان له ثبوت
تصديق عن كل يوم بعد من نظام فان لم يستطع استغفر الله سبحانه ولا يفتن عليه

يقولون

في التبعي

وهذا الحكم على الملائكة مستكمل في مستند ضروريه قاطبة الصدق والاستكمال في العاقل في الضمان
النافع في الكفان الخمر تصدق على العاقل ان الوردان في كماله شديد مقتضى
والعلماء والنهدين على التبعي من الامر بل وجب العلمانية في قوله الاخر ايمان الحق
من الشرع والصدقة وان تجاز ثمانية عشر يوما او التزم بامر فان لم يمتد ما استمتع حتى
لو كان لشهران مستقرين وجب معه ما على التامة عشر في وجوب التتابع في التامة
غيره وان ثم ظاهرا لا ينافي على حال الاستغفار بل لا يحجز جميع الكفارات سوى
الظهار وهو متصور في الموت في كفارة العين قلت فانه يخرج عن ذلك قال فلا يستغفر
عنه ولا يوجب ولا يضمنه ثم ولادة بالثبوت من الكفان مضافا الى النظم الذي على
ما اهل العزم على عدم العود ان كانت عن نية وفي وجهها مع ثبوت القدرة بعد رجوعها
وقد وثقت في الظاهر انه يستغفر ويطاها في اعيد الكفان كذا كما بان في باب **المحل**
في حق الكفان وسائر احكامه قال الله تعالى لا ياترهم ومن علم عاقبتهم في المساجد
وقال سبحانه وظهر بيني اللطافين **مقتضى** شريعة الكفان ثابتة في الكفان
بالسنة والاجماع فكل اوقافه العشر الاخر من شهر رمضان كما يستفاد من المعنى
انه ودد الكفان اذ في العشر الاخر من شهر رمضان وفي الحديث لمكان عشر في شهر
بعد اجتناب عن غير وهو في الاصل مستحب انما يجب بالثبوت ويصح في يومين في التامة

هذا هو مقتضى التبعي

في التبعي

وكذا

وكذا كل ثالث كالشأن والناسخ وقافة الاستكمال وجميع من المتابعين الصالحين وجعل السيد
والعامة التواتر كالاو في عدم الوجوب بل لما لا يوجب حتى شالاه عباد مستدرة ولا يجب
بالشرع كاصالح الله ودية وما لا يحجز العزم فخير طهرا بل وجب ان الذي كان في هذا ايضا
والجميع يجب بدخوله مطلقا كالحج ومستند غير مطلق كالدليل عليه طلاق وجوب الكفان
على العتق لا مكان حله على بعض الصور **مقتضى** الكفان عند اداء من ثلثة ايام الا جامع
والنقص والاكث من دخول التوبة الا ان قال نالها دخول التوبة الاخرين دون الاولى وهو
الاجتماع للثبوت من ثلثة ايام ولا بد له من خلاصه في التبعي من دخول الدليل فان حصل
النافع فانقطع اعتكاف ذلك اليوم ويصح منه الفصل اعتكاف اقل من ثلثة ايام هذا
خلف وما هو في التوبة الا ان قال الدليل لا بد من التوبة الا في ثلثة ايام وهذا
بالاعتقاف وما دخل التوبة للاستغفار فيسحق في كل طهر ولا وجه له **مقتضى** ينظر فيه اليه
بالاعتقاف وهذا معنى تحقيقها والقيام بالصلوات والعزيمة فلا يصح في زمان لا يصح فيه ولا يصح
منه ولا يعتبر بقاءه لا جاز بل يكفي وقوعه في اليوم انفق في مكان او نداء به مكان وجوب
بالاعتقاف ويدل عليه كون اعتكاف في غائب عن شهر رمضان كما في العتق وتكرار لفظ
الشق في النصوص كالصحيح لا يكتف الا بغيره وان يكون في مسجده مع سواه التبعي والامة
كلوا انفس فلا يصح في غير المساجد والاعتقاف المستفيضة منها الصلوات اعتكاف الا بغيره

في التبعي

في الحسن لا يوجب الاعكاف الا في السجدة الواحدة او مسجد واحد او مسجد الكوفة او مسجد
جامعة وقيل لا يوجب الاعكاف الا في السجدة الثالثة والاربعون ومسجد البصرة والجمعة ما صلى فيه في وقت
جامعة والجمعة والوقت الاعكاف الا في مسجد جامعة صلى فيه امام عدل بجامع جامعة ولا بأس
بان يتكافئ مسجد الكوفة والصومعة والمسجد المدينية ومسجد مكة والجامع من غير الحول
لان الله فيه كان امام العدل لا يجوز المعصية كالمشاهد العدل لان يجعله كرهة للملحاة
قرينة على ازالة المعصية في كل غير الفضيلة فمنهم من يدل البصر بالمدن ومنهم من يجرها
فمنهم من يخرجهم من مساكنهم في كل غير الفضيلة جملة والتمسوا في كل مسجد والاصح
الاول فافاد القيد وجعله لغيره الا في **مسألة** يشترط استدامة القيد في المسجد
فخرج لغيره لاسباب البجعة بطل الاعكاف والتفصيح منها السجدة المتكافئة من المسجد
الى الجبلية او الجبلية لغيره لاسباب البجعة لانه لا يجوز في كل مسجد من كل مسجد في
الاجزاء او بغيره من غيره في كل مسجد من كل مسجد في كل مسجد من كل مسجد
الاطلاق حتى يورد في كل مسجد والاطلاق في كل مسجد من كل مسجد في كل مسجد
مسئله ولا بأس بالتعبد الى سطح المسجد من خطه ولا يلزم ببعض بدنه ولا كراهة ولا
سواء في كل حال المكتف بها خلافا للشيخين الاول في كل وقت وللثاني في كل وقت وللثالث في كل وقت
فابطوا بها ولا كراهة في كل وقت فاطمنا الله ولا يجوز الصلوة خارج المسجد الا في كل وقت

مسألة

وعنه او الجبلية كالمسجد او للشيخين مكان الضريح **مسألة** ومن الشرائط ان من له الحق
كل مسجد والجميع ان يجمع له من كل مسجد الاعكاف في كل مسجد على العبد والامتناع
المستحق على التوجه اما ان الوالد والمصنف فليس بشرط الله تعالى في كل مسجد من كل مسجد
ما فيه ما يوجب الاعكاف في كل مسجد من كل مسجد ما فيه ما يوجب الاعكاف في كل مسجد
وليس شرط الاعكاف في كل مسجد من كل مسجد ما فيه ما يوجب الاعكاف في كل مسجد
دون الاخيرين على الاظهر الحق مما في القيد الاستدامة لانه سنة في كل مسجد من كل مسجد
الصلوات ولا يثبت بالمدن ولا يثبت بالمدن ولا يثبت بالمدن ولا يثبت بالمدن
اما لانه لا يجوز في كل مسجد من كل مسجد ما فيه ما يوجب الاعكاف في كل مسجد
كلما يقتضيه الاستقلال الامور له بقرينة من احسان المالكين وطوبى بالمدن ولا يثبت
عليه ما يوجب الاعكاف في كل مسجد من كل مسجد ما فيه ما يوجب الاعكاف في كل مسجد
من ذلك على قدر الضيق **مسألة** ان جامع لادب عليه كفارة طعن من كل مكان
وقد مضى بيان ذلك ان جامع هذا لا يغيره مكان ما فيه فكذلك ان كل مكان الاعكاف
واخرى لصوره مكان كل في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
ولم يثبت لعدم دليل عليه وجعله لا كراهة في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
كفارة وان لزمه القضاء مع الوجوب كان للسيد في القيد فافاد ذلك الا في كل مسجد

فما روي كراهة

الاستحباب مطلقا لاعد من اجنبت الشيء وفيه احوال اخرى ضيقة **مسألة** يشترط للعكف
ان يشترط على من له ان يخرج من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
فيخرج من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
التصريح بالاعكاف وما لم يكن اشترط فيه ان يخرج ويصنع الاعكاف في كل مسجد من كل مسجد
اشترط فليس له ان يصنع اعكافه حتى يفي ثلثة ايام ولا يفرق بين من التزم بعد اليوم
وعنه بالاشترط وعنه انما يظهر مع عدم الضرع السجدة للزوج بنفسه اظاهر
والصحيح سأل عن امره معاكفة باذن زوجها وهو قائم فلما لم يوافقها فيه خرجت
من المسجد فبقيت له حتى رجعها فقال ان كان خرجت من المسجد قبل ان يفي ثلثة ايام
اشترط فاعلم انما على الظاهر يظهر ان حضور الزوج ليس من الاعكاف والمسوغة
الزوج وان كان من العوض ومنهم من لم يفتي بالمعاضة ايضا بل الحان اشترط
الزوج في كل مكان الا في كل مكان نفسه الشريطة لا يوجب اشترط الزوج وهو مفيد
وقيل ان ثمة الشريطة سقطت القضاء في كل مكان في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
نبته في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
وسمى اذا لم يفسد لانه لا يفسد في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
قال الشيخ رحمه الله في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد

في كل مسجد

مسألة باقي الكلام في بدل الهدى وصحة التذرع ما في معناه في كل مسجد من كل مسجد
طالما كان منه صورة الثلثة الا في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
فقد كثر الخلف عليه في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
لحق صلى الله عليه وآله في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
عليه وفي كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
الا لانه الايام التي يصومها من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
لان المخرج اعد رد للزوجين فافادها من الضيق الى الشقاء فافادها من كل مسجد من كل مسجد
له ان يتصدق عن كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
بن جسد او جسد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
والفصل الاول من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
استحب صوم الايام البقرة في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
كانه ورثة الصلوات في كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
صوم الجسد والاربعاء واثنا عشره من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد
وهو قريب **مسألة** من الشرائط المستحب عليه صوم القدر وهو الايام الاولى من كل مسجد
كل من شائ من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد من كل مسجد

عليه

وما يجره وليس فيه من الخطية او ما يؤمره فاما ان الووف بعهدك والبيت بالمشعر
 والوف به ودي من الفضل او دبح الهدى ان كان الحان او التقصير طواف البيت
 التواتر وكيفية السعي بين الصفا والمروة وطواف النساء وكيفية العود الى البيت
 بها بالثنية في كل الحرات الثلاث كما يكون في السنة الا مرة والتمتع من المرام ولو لم يره
 القيس والنبية او ما يقع فاعلم وطواف النائم وكيفية السعي طواف التفسير وطواف
 النساء وكيفية ان افردت عن الحج وتصح في جميع ايام السنة واخبرها ما وقع ذوب
 كل ذلك الاطعام والتقصير ليستحق الحرف في كل شهر وهو اقل ما بين العرس عند
 الحرفة لكل شهر مرة والعلاجون عمران في علم واحد للصحيحين وحالهما في التمتع
 جماعة البسوا اقل ما بينهما عشر ايام في سفره ضعف ووجد طاعة وتوابعها
 سطة الاطلاق الامر بها فالأقل من الصغر والشفع يكون ويستحب سأل الهدى والى
 لا شعاعا ولجناب ما يجتبه الحرم من ذلك الوقت في تلبية الى يوم الفرج بلوغ مكة
 محلة فصل الحج للصالح المستفضة وفي الفقه من هو لا الطائف انة قال ما يمنع احده
 ان يحج كل سنة فقل لا يمنع ذلك اولا فقال ما يمنع احده ان يخرج لقن ان يبعث
 بمن اعينه وبارع ان يطوف عنه اسبوعا بالبيت ويدفع عنه فاذا كان من غير فليس
 ثابته وقيل انى السجدة فلا ياتي الى مكة حتى يحرم الشمس وليس فيه اجابة لمجتهبه

الحرم

الحرم وهو ريق الحنظل **الباب الاول في شرائطها** واصحابها **القول** في الشرط
 قال الله عز وجل من ارسلنا من قبلك الا ان يبعث الله رسلا **القول** في شرائطها
 المستفضة ويصحان من الحج والعبادة فان الحول والمال بالاجل والصح وان لم يجز اعلمها
 وكذا لا يحج بماله الحج غير المحرم وان ياتي بالمناكس عنه بالثنية للحج والصح والتفوية
 المحرم الا ان يارسى بغيره لانه وهو قاسم من القارن واليهما هو الجاهل واليهما هو الاشد
 علة كل هو التبادر منه بحسب الفقه والعرف فان استغفانه من الحج هو الغرض وقيل لا يجوز
 ولا يزال طاعة كلاب الجاهل والاب والوجه وقيل ان المبالغة بالحج طاعة دون غير الصحيح
 قامت اليه امرأة من اهل البيت فقلت يا رسول الله يخرج من هذا قال نعم وان كان
 الحول **القول** في شرائطها **القول** في شرائطها **القول** في شرائطها **القول** في شرائطها
 ليس يخصر ونفقته ان اريد تأخير الحج الى سنة اخرى فانه لا يشرط ان يكون في الحج
 قدامه اقل من اربعة اشهر في الحج والعبادة من العبد من فرضه الاسلام وبالاجل
 الصالح الا اذا ادرك العبد احد الوافين متقاضي حج بالاجل والصحيح من الحج
 واليمين اذا ادركه مع العقل والبراع وهو قاسم من القارن ولا يشرط ان يكون في الحج
 له ثمة الصالح ولا يجوز في حرم اذا كانت ماوة خرجت من قم نفقات كل انما هي
 الاستطاعة ان يكون له الحج ما طفي العترة ويصير فيها ان يمكن بالملك واليد من الحج

الحرم

الماكل المشعر واللبس ولكن ذهابا بالبراء وان لم يكن له بها اهل ولا مال
 اذا شغل عليه مقامه ذهابا للمحج المتقوى ومن الراجحة بحسب الحاجة اليها لذلك
 وكما لا يشرط من الاوقات ومن قوته وحججه فقهه لذلك والتقوى من المرض
 المانع وعدم الغضب **القول** في شرائطها **القول** في شرائطها **القول** في شرائطها
 البضع والمال ولا بد من اهل ينفق عنه ويمنع من الحج في قطع المسافر
 الى سفره في حاله حاله ولا يبيع خاصه ولا يركب المسافر المسافر
 اليها والمحق بها الشياك الا بغيره الى الحرم وكنت العلم وثالث البيت وهو
 تقيد للفرس من غير دليل الا مع الحاجة الشديدة اليها ذهابا للمحج في شرائط الحج
 الى كفاية من صفاته او مال فان ظهر لها العلم بالاعمال والعمارة التي مع ضعفه في
 دال على انه لا يستطيع الحج كان يصح له ان يبيع ما له من امواله في الحج في شرائط
 الحج فصح من طاعته من اعلمه ان الحج قال انما حجة الاسلام واجبة على من طاق الحج
 من المسلمين وفيه فالت فان عجز عليه الحج فاستغنى قال هو من يستطيع الحج في الحج
 على طار لاجل امره قال فان كان يستطيع ان يبيع بعضا ويركب بعضا فيفضل
 وفي المعززة المستفضة منها وهو الجاهل والشرط الحلة عليك المبدل والعلة
 اجابته بند وشبهه وهما صيغتان لا تامة في استمرار الوضو استمرار البذل فيه

الحرم

يعتبر الوضوء بالاقبال في المخرج والمستقى ان ايدى ولو ذهب له مال فالشعر وعدم
 وجوب القبول لعدم وجوب تحصيل الشريط واستقال على الهيئة التي لا يجزئها وعندى
 في الفرق بينه وبين بدل ان لا يشرط لاجب الاخذ من مال الولد الموصى به الحج حاله
 للصحيح هو شاذ فقل وجب من غير ما يجزئ اليه مع وجوده وان زاد عن المنال فلا يلزم
 والصلوب ان يحمل اختلاف الروايات والاقوال فيه على اختلاف الناس في الاستطاعة
 ودرجات التوكل وخراب القوة والضعف ان الانسان على نفسه بصيرة **القول** في شرائطها
 ذوال المال الموقوف من الحج بنفسه او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 كاهو الحلق الا طاعته الاكثر للحج المستفضة منها ان كان هو سلطان بينه وبين
 الحج فرض او امر به من الله فيه فان عليه ان يحج عنه من ماله ومن الاموال المستطاعة
 لفقد الاستطاعة وجوبه انما يشرط الوجوب لا الاستطاعة مع الياس ولو زال العذر
 عاد الوجوب عند الاكثر كما يكون اجماعا للفقهاء في الامر بالحج واهله كان وجباة ماله وهذا
 بلهفة نفسه وتحمل العدم لا تادى حجة الاسلام بامر الشارع وهو ضعيف من استقر
 الحج ذمته وديات حتى مات يستاجر عنه ويأتي الكلام في ذلك في باب شرائط الحج انما الله
القول في شرائطها **القول** في شرائطها **القول** في شرائطها **القول** في شرائطها
 وعندى ولو تكلف المصنف والفقهاء في الصلاة وتبقي الوقت اجزى الامم ذلك من ارجح

الحرم

فانه لا يجب له حصوله وجب واجرا انتهى كلامه وهو حسن في حكم من ذكره الفقهاء اذا
حصل المال بغيره ويقوم وكان حره النعم وان امكن يذكر العبد وذلك لان العسرة
بغيره وبين التبعيكم فالحق ان الاستطاعة لم تقهر من البلد لان الواجب انما هو التمسك
بالخصومة وفتح المسألة ليس من اسمه بل هو واجب الدانة وانما وجب التوقف على العبد
فاذا انتهى التوقف انتهى العمل بغيره فبين ما وجد في الحق من العسر اذا سبق لم يلج
الكون من التصريح بغيره فصول الاستطاعة قبل التمسك بالحر من حيث الوجوه والاعمال
جوابا لصدق الاستطاعة لا يجب على من يتبع ما يدل اعادته وفقا للكتاب لا العمل بصدق
الاستطاعة الصحيح ومختلف التبعي شاذ والحق ان ضعفا من جهة على الاستطاعة والمحال لا يجب
عليه الاعادة بعد الامتناع بل يجب التمسك بالاستطاعة منها قد في قضية ولو لم يلج
لكان اصل الخلاف في الاستطاعة لطلان عبادة وتوقض بالطلان والحق انه بفضل
من الله سبحانه عليه كفضل على الاصل احد الاسلام على القول وجوب العباد عليه بسط
فضاء الفئات عنه مطلقا والحق لما في ذلك من ضعف مما على الاستطاعة او لم يلج من جهة
العسر فالشهرية في حجة الاسلام عليه السلام على ان التبعي من جهة ما هو في حجة الاسلام
ومن ما بعد العمل ودخل في حجة الاسلام على العمل والاعمال والخدمة الموعود به كانه
ناجا بالانكشاف والوقف وغيره وما كان في فيها بالحر والظاهر بعض التبعي وموضع بظاهر

وهو

والاول اشهر وان مات قبله في الطريق فحقه ان كان لنفسه مطلقا عند الشفيعين
لله في الفسخ ويخط استنارة عليه عند اخرين حلاله على ذلك وان كان لغير
او تمسك من الابن بنية ما خلفه وفي حق البيت على الشهود وفيه قول آخر بكيفية التمسك
عن حجة الاسلام وفقا للفقهاء لصدق الاستطاعة وللصحيحين عن جعله ان يمتنع
البيت اقله المثل فحقه هل يجري حجة الاسلام قال نعم في احد ما قلنا ان بيتا من حج
عن ولم يكن له مال وقد نكح ما شأنا الحري عنه ذلك من مشبه فلام طاعة فيه
الاكثر لافضاء الخلف في السبب لاختلاف السبب وفيه ان ذلك انما في الاسباب الحقيقة
دون العرفات الشخصية ولهذا اعترفوا بالانكشاف اذا انقضى العقد في حجة الاسلام وقالوا
بحقه فيلزم لا يجري حجة الاسلام عن المندون لان الحج انما يصر في التمسك بالقصد في
حجة الاسلام فانه يكفيه في الايمان بالمسالك وفيه ما في حجة الاسلام في الحج والحر
في البيت فيه ان منه بذلك ان كان واجبا عليه بالاجماع والتحقق المستقيمة وكذا على
اذا كان ضوفا بالاجماع والتحقق منها الصحيح ان لم يفتح في الدين فحقه وان لم يصر
قد تجاوزا وقد اريد ان ادخله في حجة الاسلام ان يكون في حق العمل معك فانه
الله عز وجل لم يجر ذلك كما انك ابرأ بك يا ابا حمزة في الحج والحر في الحج والحر في الحج
الحج المبرور المشي والاستقامة ولا لاشتر الشريعة لاجل اذ ان الله سبحانه في

المراد

المراد

رجل ويجوز ان يستتاب اكثر من طاعة واحد في عام سواء كان في حجة الاسلام
الاسباب او متفقا او متباينا لاختلاف العمل من دون معاوض من كان عندا وبيعة
فان صاحبها وعليه حجة الاسلام وعلم ان الولاية لا يردون فان لم يلج عنه نفسه
او باستيفار ويعطيه ما فضل له بالتبعي والحق ان يستأنن الظاهر ذلك
مع الامكان لا يستطاعه المتأنيب الامان وكما العقول ان لا يكون عليه واجب ذلك
العام وزاد المتأنيبون العباد لان الايمان بالحج الصحيح وانما بغيره والافاق في ما دون
الكل والحق بعضهم بكونه من بطن صدقه ويجعل التوقف باحسان وهو حسن وان يكن
قادرا على العمل الفقير في الحج واقاله ان يكن مع مذهب عمل في ثباته الطفل المبرور لان
اصحابه اليون مع الموقف باحسان ولا سيما في المنة اما العبد فيصير بتأنيبه باذن مولاه
فانما قبله كذا العبد في العمل المستقيمة خلافا للشفيع فيما اذا كانت المزا
حج المبرور في حق من يتبعه بغيره وفيه انما مطلقا والمبرور مقتدا والمطلق
مقتدا في حق من يتبعه في حق المزا عن التمسك فانما اذا كانت فقهية مسئلة وكانت قد
رب لم يصر من بطن صدقه ان يكن العمل عليه انما في ثباته المبرور عند اكثر الا
اذا كان بالالتأنيب المبرور في العبد في العمل والحكم والحكم الاستثناء لا ينطبقين
التي بعبته بالفصل ولا يجب شفعه باسمه للتبعي الرجل في حجة الاسلام باسمه

فان التبعي

قال الله لا يخفى عليه خافية في رواية ان شاء فعل وان شاء لم يفعل الله يعلم ان
حج غيره ولكن يترك عنده الاضية اذ انما في التبعي ذلك بالاختلاف الصحيح في حجة
في الوطن والوقوف وفيه هل يتكلم بغيره قال نعم يقول بعد ما لهم التمسك ما اصابع
في سفرهم هذا من تعب او مشقة او ليل او نهار فانه لا يجر في ضلالتهم عنه
للتأنيب ان يصح ما اعطى ما شاء عليه حجة الاسلام ان يطوف في اقله كلف التبعي كل
ما يلزمه من كفالات الاحرام فمن ماله لا تفتا حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
انما في وضع منه ولو افسد عليه الحج من فاعله بغيره بغيره عليه في التبعي
المتبعين فيه كما يجر في ان يكن الزمان معا فاعله في حجة الاسلام في حجة الاسلام
والظاهر ان حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
صبر عليه الحج من قال لا يجري عن الاول قال نعم قلت لان الاجبي حرام الحج قال نعم
اخرى للقول انما في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
بالعزم الى الحج في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
ان في الحج حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
بالعزم والاحرام والتبعي مستقيمة وبقية حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام
الحرم المستقيمة في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام في حجة الاسلام

القول

القول

نفسى الشاير ومع المعنى اخرى صفة في ان يتفاح اهل مكة لاني المثل ان الدوا
الامر وان اردو العزم فادنى المثل في العزم وكذا كل من اردو العزم من مكة وان لم يكن
من اهل مكة الفتح مكة وكل من خرج من مكة لزمه الاثم منه وان لم يكن من اهل مكة
وخص القضيان لاخر في الحرم الى الحج ولا خلاف في حق ذلك الا ان الشراعية لا تجوز
بالكل مستوفية وكذا في معرفة الوقت سؤال الناس في التعريب كل في الصحيح ولو خرج الى
طريق لا يقضي الى احد الوقت كالحرم اذا غلب على طنه مخافة ان يقر بها الى طريقه
الصحيح الذي يخرج من طريق المدينة فاما ان كان هذا التعريب مسبق سنة امثال الطهر
منها قبل بل مخافة ان يقر بها الى مكة فاعلم ان الأصل في وضع الوقت ان لا يخلط
شيئا منها في الحرم من مساكن او غيرها الا ان كان في مكة فلهذا المسافة لا يجوز
لاحد قطعها الا عزمه قبل من ادعى المثل الا ان البراءة من وجوب الزيادة لا يجوز قطعها
ولا عزمه ان يخرج قبل هذه المواقيت ولا بعد هذا الحجاز بالاجل والقطع المستفيض الا
لمن ان العزم للموقف يجب وحسنه بقصده فيقدم الى الحج والصحيح من وكذا النازد
الشهر الصحيح في غير ذلك الحلال ويجوز ان يشي او جهل او لم يرد الشك او عزمه ان له ما عزمه
جائز ونحوه ان العزم ان يخرج من طهر الحرم انما كان فان كان في غير الحرم ولم يكن
الموقف كان ان يخرج منه وان امكنه العزم الى مكة فوجب بالخلاف في غير ذلك المعنى

منه

القول في عقد الحرم وما يقع فيه قال الله تعالى ان من فرض فحق الحج **الحج** ليعقب قوس شعر
الوس من اول ذي القعدة كل في الصحيح فظاهر ان العزم ان يكون في القعدة ان خلقه فيه
كان عليه دم وله رواية فيها ضعف وجعل على ما اطلق بعد الحرم واطلاق الجسد سبعا
العامة والابطين وتنظيمه وتنظيم الاطوار واخذ من الشارب والحداد ووجبه العمارة
كأنه ربيعه واكمل وليس باليسر او تعجب ويجوز تقديمه على البقاء ان كان في الحرم
اذا جدد كل ذلك القطع في الصحيح وسئل عن من ترك البيت وكسب ليلته في الحرم
ولما يصل فحسب وقتة وغشيت بالكره وليس في احد من قباب الحرمها وحرم غيره من
كل في المعنى وان يخرج من التمتع يوم النحر في الحرم فيلزمه وهو شاذ وان يكون الاثم
عقبه في رضة فان لم يتفق على كونه من طهر الحرم من فقه جريست وكذا ان يكون بلان
عقبه او ينظر ان يحل به صحت حسبه وان لم يكن حجة فمن الاجل والقطع المستفيض و
قائمه القليل عند الجس من دون هذه كلها فظهر الصحيح في الامن ساقه كما ان عليه
الاجل وقيل بل القابض في الجبال قبل بلوغ العدى عليه وهو لو سماع الاصطلاح وقيل
بل في سقوط الحج من كمال الحج وان لم يكن فذا شرط فان عليه الحج من كمال وفيه ان التواتر
المستقر في العامة لا يسقط بالخط وغيره فوجب الدرك وان لم ينظر في ان
تجوز الزيادة على سنة الاستحباب كما فعله العلامة **مفتي** فوجب فيه التبعة المصينة لكونه لم

احكام الاضمار لحياتى وان كان في تلبية عمر التمتع للحج والعزم معا فينبى فعل الحرم كما عزم
الحج بعد ما عزمه فلهذا في الصحيح لا يصح ان امره ان يكون قول فيك فخرج
مطالبتك وفي الصحيح كيف تضمنت فقال لهما فاقول ليك فخرج من مكة فلهذا
للتمتع بالحج جاز ان يخرج من الحرم فلهذا في الصحيح فانه الوقت قبله الى الحرم
وقيل بان المخرج العمر الى الحج في تلبية الحج وبنى العمر التلبية **مفتي** حرم التلبية ليك
الله ليك ليك لا شريك لك ليك الصحيح فخرج وتصفى اليه ان الحد والتعبد لك
والملك لا شريك لك فلهذا جامعة لوجده في القطع وهو لو طرد في الواجب لبيك
اللقية ليك ليك ان الحرم والبيعة لك والملك لا شريك لك ليك ولم يجد مستندا
واما سائر التلبية الى ارض في الصحيح فغيره ولا خلاف في سنة كراهيها كراهيها
وضوح قوله في المعارج وسبقا عقيب الصلوات فخرج كانت او لا كانت وكذا ان يخرج منه
او لم يخرج منه وان لم يركب او استعظم من مقامه ولا خلاف في الصحيح فاشيا
بالتيقن في التحليل ما طهر في الصحيح وغيره والخبر عن حركتها لسانه وبشره اصبه كما
في الصحيح في الاستحباب وهو شاذ **مفتي** فلو لم يخرج من مسجد النخيل وكان ركبا فاعلم
ان لا يجرى التلبية حتى غلبت حاجتها اليها فلهذا في الصحيح فخرج في بعض الاحكام
بعدم الفرضين المانعة والركبة في الكون ومن لم يخرج من مكة فاعلم ان لا يجرى حتى يتقن

عزمه ارجح بالاصالة او بالتبذير لنفسه او لغرض اداء اوفياء وقد مر تحقيقها فثبت
الوجوب والالتزام بالاجل وليس التبين الا ان رد الودع والقطع المستفيض في
الكل لا يصحهم اشتراط مقارنة التلبية لعدم دليل عليه بالاطلاق فتأخر في انما
بالاستفاضة اكثر ما اختلفت في انما فيها وان قيل هذا من خارج من الحرم
نصفه فثبت ههنا فاذا استوت بك الاضمار ما عرفت ان كان في طهر الحرم والفضل
ان تنصرف الى مكة فلهذا شرط ذلك وتبعه في التبع وهو موصوفو الفان بالمعاد
بين ان يعقد طهره بالتلبية كما سئل في التلبية والقطع المستفيض منها او لا
ثلاثة اشياء بالتلبية والاشعار والتفصيل فاذا فعل شيئا من هذه الثلاثة فقد احرمت خلافا
للسنة والخطا فظهر على التلبية وان كان قارنا لعدم اعتمادها على جواز الواحد وجوبها
في الاصل وابتها بالان اخر مستحب على السنة ولا بأس بولايته الحرم الا ان الثلاثة
فان فعل فيها ما لا يجزى لهم لم يجره بذلك فكان الاجل والقطع المستفيض وهذا في
فقد بد التبعة بعد ذلك ظاهر اكثر الروايات لعدم وجهها لغير بعض الاحكام بالزعم وبه صح
البدع وهو لو طرد الى **مفتي** ليعقب قوس شعر عليه طهر في المعنى المستفيض منها
الصحيح ان هذا ان تقع العزم الى الحج كيف فعل في الحرم لاني اريد ان اشعر الى
الحج في كتابك وسنة نبينا وان شئت اضربت الذي زيد والاضافة القيدة الى الصحيح

قول

فالتفصيل المذكور للتصحيح وحل الاستحباب ذهب العلماء إلى أن الحلال الثالث
على التخييل ظاهر لأنه والله الصحيح كل شيء في القرآن أو طحا صبه بلغة أو بغيره أو بأشياء وكل
شيء في القرآن فمن وجد عليه كذا فإنه لا يملك الحرام رأى ما ذكرناه ولا هو المختار ولا لا يخرج
لا مكان حل ما دل على الترتيب على الاضطرار لأن الأصل ^{الأصل} طهارة **شاهد** في قول العلماء وهو
كل ما طهر من شاة للصالح في النجاسة حل طهارة وفي الصحيح وكذا الجوارح والنجاسة ^{النجاسة}
في الأرواح وفي الجوارح طاب قطارة وحلها إحداهما ونظيرها عليه وفي المصنفين
الفرق والعصم من طعام عند أكثر النجاسة الصلابة في كل جوارح طهارة وفيه
طهارة إن عليه دم شاة بهريقه فإن كان فرط جرد أو حل صغير من الضأن وهو فوق
في القفاز والقصب والبرص جرد على النجاسة الصلابة الطهارة ما شبهها بالجلد
طهارة في الجلاء فمن عند أكثر التصحيح وقيل كيف من طعام للصالح الأرواح في المسبوط بينهما
وهو لا يخرج وإن كان كثير من شاة للصالح وإن تنفق الفرب طهارة في عليه للصالح وفي الفاء
الغلبة في سطر على النجاسة الصلابة وفي الصحيح وجيزة في الغلبة فاعلموا أن الله عليه ولا
يتعد **مقال** في كسرة بضمة النعامة إذا تحرك فيها الفرب بكثر من أربعين قبل الفراء أو سال الخنة
الإبل أو البقرة أو غيرها من هذه الأرواح والطهارة فيها سواء كسرها بنفسه أو
بإربه للصالح غير في كل بضمة شاة ومع الحرام طعام عشرة مساكين كان كبره صام نذر إمام

بالتصريح والاطلاع وفي الصحيحين يدل على ان هذا القول هو الذي اقره
على الذي انتموا له لكل جهة عدم وعلى الرغم من كل جهة شاة وبعضه انفي الصحا فافانها
الكم عن يوده الشرح بيان في بعضه القطاع مع التواتر بين من التزم الصحيح وقيل اخره
التي وقده لزوم زيادة هذا البصر مع قلة الاصول يمكن جعله على ما اذا دوا وكذا في
التعامد وقيل التواتر لما لا يخلو الاضمة فاما ان منها بعد البصر فانه يهودى بالاطلاع
القصدين ومع البحر فكيف التعامد على النصوص وسنده غير واضح وفي خبر المام التواتر
وفي خبر حمل على الصحيح وقيل التواتر فيهم فبعضه من الطفاطام المان فان حرمه للتصريح
وبعضه التواتر بعض القطاع على النصوص في الخبر دلالة الفاضل عليه بعض المام وهو لا يلة
صنف منه **شأن** كل ما لا يلهى فيه فبقية بالاطلاع لضعف التعان الموجب لذلك والتصريح
وفيما سأل في فبته وفي الصحيحين بيان في كل طاة من ذلك التصديق ويمكن عليه شاة فلم
يجز فاطم عن سائر من لم يجد طام شاة المام لا فرق في شيء من ذلك بين العهد والتميم
والصحيح ويتركه الكفاية فان التواتر مع كبره التصديق والاطلاع لما لا يلة وان والاصح
التكليف الظاهر ومن زاد فبقية التواتر والتصريح كان عاقل صيلا لم يكن عليه جزاء
وبسببه الله منه والتعظيم في الاثره وليس من عليه له على التكليف عدم ومن قبله والتصريح عليه
كلا ما لا يلة وان وما لا يلهى غير العبد ولكن احصا خطا دون الاثر تركه وكذلك لا يلة ولا يمين

وقيل ان اربط الخ الفتح مع حرفه بانكر ويضاهى العبد للفتح حتى والعلمه وكذا على الترتيب
للصحيح وزعم الحرفي للشعر وكل ايام لهم من خدامه عليه غير الفتح مع ان في الترتيب
عليه عديده لغيره فانه ان يخرج حجت شاء الله العبد السعيد قال الله تعالى هذا الخ العبد
في الصحيح بقى لهم هذا العبد من حيث شاءوا على نفسه في الترتيب وجعله الاصل وعجب
المتدين من على العقول المساكين عديده فانه كان رجوا الله ان لا ينادي من الخ العبد العبد
الصحيح وقيل ان كان العبد مملوكا فقل في ما لا كره وليس ينبغي من ان يرد عليه ان كان له
لا يفسد عنه **مشتق** الاخره من قوله كالجواب فلهذا ان يرد على الصحيح وقيل ان يرد عليه
سواء عليه ربح التبعة للصحيح وزعم وان خرج من اربط حاله **مشتق** مطلقا فلهذا عليه
الفداء كما لا يخالف للصحيح في رجل ربي عبدا وهو حر فكمسره او جعله فني العبد
على وجهه فلم يرد الرقابا لصنع العبد قال عليه الفداء كما لا يخالف ان يردوا لصنع العبد
في ربه ليدفعه ثم اصله قال عليه **مشتق** لو استترك جماعة في رجل يرد عليه كل واحد
فلهذا كما لا يخالف والتفتيح ولو ربه فاقاب بعضهم خاصة فعلى كل واحد منهم فلهذا
الاكثر للصحيح ومن خالف في ذلك فلهذا فني على الخطي الا ان يدل فيجعله الله الا لا يفي
وهو جيد على صاحبه ولو اوفدنا ان اخرج فبما يصدر من غير قصد منهم الى الاصطباح
يكفيهم كما لم يردوا واحد بالاختلاف للصحيح **مشتق** لكل كل الفداء في زمن الفداء وفي بعض

ففيه ما اكله لم يجد مستمداً في القوي فخرج اشتد وطيباً كما كان منه جماً ولم يجرم ما
عليهم فقال على كل من اكل منه فداء صيد على كل انسان منكم على حدة فداء صيد كما طار في
رواية صيد اكله فخرجون قال عليهم شاة ولبيد الذي رجه الانشاء قال يحيى ليس في
الانشاء اكل منه اكل بالكل يحيى فبطل الفداء طو كان الفداء والاكل واحداً بعد الفداء على
الاشد ولزم فداء وجهه على الشاة يكون فداء واحد على الثالث وفي الصحيح يخرجون اصابع الفخار
نعام فذبحها واكلمها فقال عليه صكان كل من رجع اصابع وكان يدنو ويصرف ذكي الفقة ولا
بعد الفداء القول في الشاة وكما رخص قال الله فلا رقة ولا ضيق ولا جدال في الحج والوفاء
الجبل مسألة يحرم عليه النساء ويطهر الرجال طهراً ونظافة ولباساً ونظافة ثم يحرم عليه النساء
ولغير التمتع المستفضة والجماع وكذا الشهادة على العقد بالخطأ في الزنا وكذا الاقامة
عليها على النكاح مستندة في الحج طهراً في الحج فيما اذا اكلها حالاً وخصه في الزنا كما
اذا وقع بين زوجين او محرم ومحرمة لا بأس به ولحق الجلب الاستثناء بلفظ الخطأ في العبرة المستفزة
ولحق من جهة المطلق الرجعية فلا احدا الا انها ليس ابتداءً كما هو وكذا في الزنا الاقامة المستفزة
وفي الزنا لا ينقضه المباشرة عند الشرع وهو تعبد للنكاح من غير دليل مسألة في طهارة المرأة
او امتناعها عن الحج قبل الوقت بالمسح على الرأس فخرج ضابطاً في حجة وتدينح منه ويخرج قالوا في
كان حجة او فداء بالاجماع والتعلق المستفزة وكذا في طهارة العزم قبل النسي بالطلاق الصحيح

الذي اختاروا له من الأجناس في كل وقت من الأوقات وهو
 الحق من الملائكة **بما** لا يفسد. بعض الأقوال أنه ما خرج من الملائكة وقبل أن يوصفها ذلك
 يسمى **بفتح** وقبل أن يسميها الجود لأن في علمه هو الله تعالى فبعضنا وبالله التوفيق
مقال من ذلك أن من قبل بطريرك القسوس الأبرع عيسى بن يوسف كان ذلك شيخا لها اسمها
 بالنسبة إلى اختيارها والخطبة غالية راجعة مغيرة وهي كل من اختيارها بين والاضطرابين و
 أربعة مكنية في الاختيارين والاضطراب واختياره من نفع اضطرابه المشعر بالفكر في كل شيء
 منها الخطأ الذي عرفه محمد بن قرقا في كل من اختيارها في الجود والاضطراب في المشعر
 والاضطرابين وكان اختيارهم الأجل لأنه الأول في التوفيق لعدم إيمانها باللائق به على وجه
 وانشاء ما لا يلحق على التوفيق بل على بعض التصديقات فانك المدة فقد ترك الخلق والوجود
 في الآخرين وفي الجود بعضه منها الصحيح أن المدة التي في وقتها قبل أن تزلزل النفس
 بدم الخمر فقد لا يلحق المدة من ذلك لأن ذلك لا يلحق أن تزلزل النفس عند ذلك ولا يلحق كذا في النفس
 في الصحيح أن ذلك كانت الأول فقد كانت ذلك الوقت في الشئ على هذه الأجالات تارة على أن ذلك
 الضمير بدون أن ينفذ عنه شيء من الملائكة حتى على تعيينها من أدركه قوله الملائكة
 الملائكة على حرية **والأجل** من ذلك أن بعض الأقوال أن الله تعالى أفاض على بعض
 الملائكة من قبل بطريرك القسوس الأبرع عيسى بن يوسف كان ذلك شيخا لها اسمها
 لأن الناس **بفتح** الملقب بالحق من المشركين الأبرع من المشركين حتى في الملائكة

[illegible][illegible][illegible]

لهذه النوبة البدن والتمتع في الحق على هذه النوبة في الخلق والخلق والخلق
على شرط الطمان دون الشرط على عدم العقود الاذنة من خصلها من الطرفين متراضية
ولولها بالحقاسة حتى خرج منه طوره بالحق والخلق والخلق والخلق والخلق
في التنازع وان لم يتعمد مطلقا في التنازع وقيل سياتي ان وقف الاثر على
ما يستحق الفسخ ولا يمكن ارجع لسلطان نظر الى ثبوت ذلك مع كونه في التنازع والخلق
ورقيا في الحق والتمتع مع طمان في الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
العسل الطمان وتعلق الاطفال والاختصاص بالحق والخلق والخلق والخلق والخلق
للقادم من المدة والتمتع من اعلاها حتى سكت ودفعه في المهور من راب بنى
شبهة ويقال ان هيكل من بنيتها وانما بان التسليم داخل المهور بان يقع على الباب مسددا
على النكاح وانما بان ذلك فانما من المهور في ربه ويحكم الله في ذلك على النكاح
ويسال الله ان يقبل منه ثم يستعمل في ذلك فان لم يستطع فله شارة في المهر في ربه
التمتع في التنازع ويقال ان ذلك لان التنازع في التنازع والخلق والخلق والخلق
والتمتع في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
من مقام بدنه في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
الاختصاص على الواسع من ربه في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق

دليل

وان يدخل في الحق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
كأن التنازع من ان يطوف بالبيت والقام بها فله ما فيها من حج الحق والخلق والخلق
الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
قال ما أحب ذلك وما ارى به بأسا فلا تقوله لان التنازع منه بل وان يكمله سبعا بالخلق
التمتع من المهور من ربه في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
سبعا في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
السابع ويطلب به على المهر في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق
هذا مكان لم يصر عليه في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
يرجع التنازع وان لم يتم الا كان كفا سبعا المهر في التنازع والخلق والخلق
واجاب الذي لا يتم التنازع في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق
بغير التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
منه المهر في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
يكن ان يرجع التنازع في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
يطوف الا سبعا في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
مع غيره من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق

لها من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
عليها من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
التمتع من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
وكذلك لو لم يكن التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
على التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
الفرضية الا على التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
اعادة التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
انه سبعا في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
السبعا في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
بالتمتع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
فان شق عليه فله ما أحب ذكر كلف التنازع في التنازع والخلق والخلق
التمتع من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
فان لم يستطع فله ما أحب ذكر كلف التنازع في التنازع والخلق والخلق
كذلك في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق

فانه كلف التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
سبعا في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
فان لم يكن التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
وهو من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
لعل التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
ان تجاوز التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
في التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
التمتع من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
التمتع من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
التمتع من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
التمتع من التنازع والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق

الخلق

لمعانته لما الغرس ولحقى الخارم وفي الخزانة تنفق طاعة وهو يطلب ان يبنيها مكانه
 ولا كان الفلاح عند طاعة الصلوة ودليل عليه طاعة المشهور فقره الكبير ع وشأنه في
 الصغيره والفتنة في الجاهل الخ وهو مع ضعف سنة فاصلا الكثرة والاساطة القيمة طاعة
 للمير عليه شنه **مقال** من حبي البويج حد او غير بن او قضا طاعة الخارم لا يقطع ولا يفي
 ولا يبيع ولا يورث حتى يخرج منه فؤاده لان يفعل له في طاعة فيؤاخره وفيه العبرة و
 لقوته فاعند اعلى غفل ما القدي عليه ولا عدان الاعلى الظاهر والحق به مصداق البوي
 ومشاهاة الامانة لا تاتي اسم طاعة عليها في بعض النسخ وهو السبب العظيم **مقال** لا يبيع لاحد
 ان يرفع بناء في الكعبة كرا في التصحيح وظاهر الكعبة طاعة وقوله الصادق
 بالحق لمنا سبب العظيم في التصحيح ليس يتبع الامانة ان يخلو اعلى وقوله او بالاولى ان
 الخارم يتولون معهم في ساحة الدار فيقتولهم فظاهر انهم منع الناس من سكا
 وفيه حكمة لقوله سبحانه من العاكف في البناء **مقال** قبل لقطه لهم الاملاك وان فاد
 فقره هاسته في تصديق بها او جعلها امانة فيه وفي حرم اخذها كما امره عز وجل وان
 الكلام في ذلك وصباح القطعة انما له **مقال** في ذلك الا ان الارض الخارم حرم
 ملكه وما تولى له الخارم حرم من فيها ما لا يوجب الله تعالى من حرمه ولا في حاجته الى
 عز وجل من حرمه ولا في الخارم له الا من حرمه والامانة الخارم حرم من حرمه **القول**

[illegible]

عليك رحمة الله وتوكل الله كتب له نوره والذين همزة وفتح واوله والكل يوم خمس مرات كتب الله
له ذلك وكل الذين انعم الله عليهم وداود اكرمك جبين العجوة وسئلوا من ان ارج الزمالة افضل لم يواف
الحسين قال بيا لي افضل لانه لا يورث الا الاخوان من شيعته وفتح ان افضلها رجب وفتح ايضا
قال ان الله اخرجني من بين عمالي في عمرة من الزمان من زانية على بعد ايام واري في قوله يوم الجمعة
في نكته من الحسني فلهذا من لهؤلاء اذا طهرت الكتب بيضاء واما اكد له طهره والذين ان
نزلت في رجب وفتح من المدة افضل ان يكون في ثمان على الف وفتح رجب في ثمان سائر
الايام ومن شيعي الحجابة في اخر شهر جمادى الاولى ان كان ثمان وفتح من الجدة الف وفتح من كفة
ونافق الشهداء والمسلمين من الذين في ثمان من ثمان فليز على اخوته كتب له
في ثمان سائر من ثمان على اخيه على اخوته كتب له ثمان على اخيه على اخيه ثمان
الاجل ايضا **مسألة** في فضل من ارج الحبوب من ليس انظف الثياب والرجل ابيض وضموع
وان من الجسد الذي من اجزاء ارجل الانسان في جميع الما من ثمان وفتح من ثمان وفتح
والا رجحان حجة وان يقبض الشرح الممنون مستقبلا وجهه سنة من الثمان وفتح من
الذي يقبل الا رجحان الشهداء على الواس غما في جاني حجر القلي في سنة وجهه وان يقبل الشرح
ان لم يكن رقية ما يقبل الاعقاب فلم يرد به فمروا ان يردوا في الشهداء في السليم والطهور ان يضع
عليه ثمان الا من بعد الشرح اعاد اشترطه ثمان الا من سائر الا من الله تحفه من الثمان ان

[illegible]

واحد بعد شهادة الامام محمد بن ابي جعفر خاصة وانما شهدوا بعد على اربعة اماكن قبل ان ياتي
انما لم يفتوا في اربع مسائل خاصة هل يجوز التمسك بالشيعة في كل حال الفصل الثاني في بيان
في الخبرين يقول شهادة الشاهيدين على الكتاب وفي احداهما كنت اخرج من عليهما فأتيت
من الله ولا ذلك فيهما على شهادة الرجل الجواز للتعاضد **باب** في خبرين من الخبرين
على الجمع وقا لا اكثر لقبول شهادة رجل واحد عليها وانما المانع وللنقص في خبرنا انه لا
وجعلنا الثلاثة الاخرين وحملوا الصديق والعاقل وهو ضعيف مخالف للقول للمذهب
والا بما اذا التمسك بعض من الشهادة كسب الزعم بالوقوف **باب** في ان لا يقبض الزعم بالجلوس في
بعض الفصل ان يكون من بين هؤلاء اربعة والخمسة والستة والاربعة والاربعة والاربعة
سقطوا والاصح ان ينفرد المسلم حاله على الشهادة والصلابة في الشهادة من غير دليل
اذا تاب قبل قيام البينة سقط عنه دليل بالثالث للثقة بسقوط عقوبة الاثر في عقوبة
الدين الحاد اذا تاب من قبل انما شهدوا على السبق ^{البينة} في زمة فيسقط خالف في القيد للثقة
فيجب الامام من اقسامه عليه والعقوبة في الخبرين بل قيلت عليه البينة بانها تامة هرب
قال ان تاب على شيء وان وقع في الامام فذلك انما هو على الحد وان كانت العقوبة بعد
الاثر انما هو التمسك فيه **باب** في الامور هو شاهد ولو انكر بعد الاثر لم يسطر
الا ان كان وجه الشك فيهما الحسن من اخرج نفسه محال فثبت على الحد الا انهم وان ثبتت

الحكم فيستقام عنهم الهلاك البقاء والبقاء لا بد لها من وجودها في اوقاف العبادات وفي كل حال
على الاثر من جهة **مقال** قل ان الحكم القليل من جهة العبادات لا يوجد في امتثال
البناء المرد على الخلف ودراسة بالنسبة وقيل الصلة والاطمان في البناء وحدها كما في
صلى الله عليه وسلم في سائر طوره بعد كل امر واحد **مقال** قل ان الحكم القليل من جهة
الاجتماع على الكيفية في الامور وفي الامور التي اذا لم يكن لها خاضع في الامور
والا فليس الاجتماع في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع
بقاؤه في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور
كان عامر بن حنين في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع
منه وجب قائله في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع
حالة الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور
يلزم من الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور
مع الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور
بمسألة وان طاعة الله في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع
من ثباته في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور
بالسيف لخصه في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور التي لا يكون لها خاضع في الامور

شعر في الجلاء جاد فخرج على امرأته أيسر فوجدته وكان غريماً من خطا أوجهه المذلة في الجلاء قبل الفصل ان
لم يكن مسؤولاً ولم يصل الجلاء ان كان محسباً وهو شاذ فبذروه او كان محسباً لما ارجع عن خدمه وكان
كان دلالة الشعر في هذا الشعر الحسن الحسن الهم جعله مائة من البعير والكلاب والستة والنحو
من الشعر الحسن يجعله اثنى عشر اتم وحسنه جاعلة بالشعر والشجيرة اما الشهاب والشابة فاقم بحسب
الحقيقة في الشعر والشجيرة جاعلة مائة اتم وقال المرحون اذا كانت المدة تجوز لاولها فغير
بالشعر هذا انما جعله في الشعر البون والشعر كان حصة قال الهم لان الذي تكلمها على عذر
فلو كان لم يكن حصة ونقص الدار فبذروه او كان غريماً من خطا أوجهه المذلة في الجلاء قبل الفصل ان
البنية البكر البكر جاعلة مائة اتم وفيها الشعر البكر البكر جاعلة مائة اتم وفي ستة فان
البكر يقال الشعر الحسن وفي البنية اذا ان الشهاب الحان السن بل على راسه وفي مصره وقيل
البكر هو المال اي من عتق في امره او ما لم يدخل بها على امرأته او بغيره او بالخص من امره الذي
قوله ان لم يدخل بها على امره وفي ستة وفي شعره الحسن الهم وقصة البكر البكر اذا نسا
جاءه او بغيره في ستة وفي مصره وهاها للذين ضلوا ما كانوا يدخلوا الشعر ونحوه اصل التقريب الى
بالحق الحان عليه الوفاق على ان المارة عيون يصد بها الضياعة ومنها عن الايمان مثل
ما فعلت ولا تفر عنها ذلك العزة عظام في الشعر البكر والشعر هو الماخذ الجلاء حزين
محسباً كان او غير محسب ذكر ان اولي اخلاصه ضلوا من تبعه ما على الحسن من العذاب والتقصير

[illegible]

سوط طح القين حر قان وبالسوط لينة صنفه و الظاهر انه كذا قال السار و طبق جمعه
بالنيت للثقل نظر له لست اوافي الحق في قطع العلم وان يعلق اليد المظنوعة في رقبته تنكيد
ونحوه ولا يفرق ولا يفرق **القول** في هذا الجواب قال الله تعالى الذين يحاربون الله
وصوله ولجنت في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلوا او يقطعوا اذانهم او ايديهم او اجفانهم او
من الاذن في قطع حرفي اللسان او في قطع هذا عظم الا الذين تابوا من قبل ان يقدروا
عليهم فان الله غفور رحيم **مقال** الجواب كل من جرح السامح لا طاعة للناس في جرح الجرح
وغيره الا ان يفرق بين اسلحه كالسيوف والاكمام والحق ان جعله الخوف وطاعة المال
الاجل لاجل ان كان لا يفرق بين اسلحه كالتسليح والاكمام والحق ان جعله الخوف وطاعة المال
وكذا قوله على الاطاعة والاصح عدم استظهارها اذا علم منه ضد الامانة والحق ان ثبت
بشهادة عليين وما قبل من وطاعة الخلفاء في قطع عظمه لو تاب قبل القتل عليه بما في
ما لو تاب بعد ما طاعه فظان من على الاكل هنا صريح في انه اذا تاب فان توبته قبل القتل عليه
بعد عن التوبة اجمالا هو الحق فانه منعه من قطع اذ لم يقطع اذ لم يقطع به من حقوق
الانسان كالتسليم والحق والمال في حق من طاعه لا لاسم التوبة فيرسل يفرق على السطر المسحق
مقال احسن ما في هذا من احوال اربعة احوال اطاع والتسليم في حق من طاعه وجاعة
لظاهرة لا يرد الصالح منها ان اوفي القرآن التوبة في حق من طاعه هذه الآية ان ذلك الى الامام

ان يقطعها

ان يقطعها في حق من طاعه ذلك الى الامام ان يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
قال في حق من طاعه ان يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
منه و قطع بين الذي يقطع بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
جرح ولم يخذل المال فصره من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
على هذا التوبة في التوبة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
حاضر للعلم كالمادة في التوبة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
في الاستصحاب ما بين الجرح في طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
والقطع لول يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
جاء به يكون مع التوبة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
بأنه حكم جناية من طاعه في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
فان عفا خطا التوبة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
اطلاق الحق اساس الحكم لكونه في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
الامام بالحق في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
قد اغتسل قبل او العاصي يستطير ويغسل التوبة لا يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة

من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
وفي هذا ان طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
مما عفا **القول** في هذا الجواب قال الله تعالى الذين يحاربون الله
انواع المصالح فلا يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
التسليم في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
القتل ان كان السامح لا يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
ولم يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
قال ان كان السامح لا يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
عفا من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
فقد لا يفرق بين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
يتبع في الاسلام دينا طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
من الذين جرحوا كوجوب الصلوات في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
جرحه من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة
الذين طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة صلب وان طاعة في حق من طاعة

سورة الاحزاب

ولما بان ان يوشع عليه السلام قد خاض في حوض الغابات فادام المديني القواب
والشتران يستعمل القنابة ويبدل من عهد الى عهد في ذلك القبر من الجانب الاخر ثم يوشع الى الوسط
المخرد وان يضع يده عليه بعد النزع فحق الحسن باسط الكف ليدل عليه الاشارة ان يلقنه الموتى
بعد النزع الناس باربع صور لطعامه والمستقبضة وميكافع ميتين وفيه اضع الفرون وان
ينقل الى الجبل الاخر للمطامع وقوله في حياهم الى الصلحهم الى الاحاد المشاهدة الشريفة على المشهور
ولما لم يستفاد وان يوشع على القبر لم يمس عليه ويطيان ويحصى الحجرة لانه لا يطيق وربما يحصى
بما بعد الاندلس من الامم اشد القبر القدر وقوله بالبناء والاعادة مستفاد من ذلك الاطراف
الناس على البناء على القبر في ذلك كما استفاضت الاجلاد بالبنية فيه وعلى الجبل بما قد اورد العلماء
استضاء على النزع ونعتهم السحاب السلام كما يوشع ولا يوشع القبر طرأ القنابة والفتك الا
فيما استقر عصبه الاضراس والكفن والطننة والدفينة اوعدم الغسل او التكنين او الصلوة على راسه ونقله
الى احد المشاهد المشرفة على راسه في ذلك وفي اوصافه وربما **مفتا** لا يجي تخمير به بالمسك والامسك
كان كان امامية فيجب ان كان فاسقا للموت المخرج ولا لا عطل الوجه ايضا فاقال الاكثر للاشارة
مفتا لانه هو من القبر الى الصلوة طرأ القنابة الحديث منعته ولحق بالمسلم كان يحكمه من القفال
المسلمين ومجاورهم وسماهم والمقوفة والاسلام في القفال فاما على عدم وجوبها على
الجميع حتى يبلغ لهم اختياره الاشارة وله الموتى انه سئل عن المدفون في الجحيم هل ينقل

عليه قال لا انما الصلوة على الخبز المذخور عليها القدم والمشهد وجوبها على من استسبح
الخبز سبحا يا عليه من بلغ ذلك اذ الوجه التحسين في واجبها الاستطاعة فلا لا يصح
لا والى الذي يوجب نظر الاشياء على ان على التقية كاستيفاء من المنسحق ومما الفتح ما له
يكن يصل عليه نحو هذا وكان ابن نفس سبح كان على ما يجريه في ذلك لا يصل عليه وكن الانسان
صحيحا مستقرا فصنع عنه والذي يظهر من المعبر ثلاثة باعتبارها الصلوات ثمة الذخيرة والوجوب الذي يقتل
في سبيل الله يدفن بنيانه ودعائه لا يغسل الا ان بذلك وبه من عنوت الحسن حق في الذكر كما
بين يرى الامام وهو ان لا يكون معلم من الكتاب الغزير في المعبر وجوب الاعتبار بقر بالاعتلال والخط مبطل
قدرة على التدبير من الكلمين ايضا كما قال المفسر والصديقان من الخبز وعند الميت الميت في جميع
احكامه على النشوء الغزير والنشوء اذ ذكر الغسل والكلمين واما ما كان على وجوب الصلوة على الغسل
والدين او العضو الذي يوجب الغسل خاصة في الفتح الذي يملك البيع ففي عظامه بغير ان لا يغسل
ويكفون يصل عليه ويدين في ذلك ان الميت نصفين على على النصف الذي في القلب من الحسن ان
لم يصل الاحم بالعظم لا يصل عليه كان وجد عظم اليد على اليد والنشوء ان غير الصدان كان
فيه عظم يغسل بالفم فتره وبه من الذوائف الذي في الوجه وكذا السطح اذا كان له الربعة اشهر
الحزين الحزين لهم الوقت غير ذكر الحمد والكفن ايضا واجب الشهيد ومما يوجب القطع الثالث
والقطب ايضا لا يغسل السطح ان لم يكن الروح لقد الموت والجرح ولا ان حرب ولا ان لا يغسل

مقالة الكفر والواجب الايمان اصل الزكوة فذكر على الدين والاصل والاداء على وجهه وان كانت صورة
والله اعلم على ما له العلم والجميع والصالح المستقيمة والاول الصالحين والاولى من الماء
والسنة والكل على شكل اجتهاد وادخله من شيء من ذلك سقط وجوبه ولا يجب على المسلمين
بله الحجة بل يجب على من وجبه والظاهر ان جمهور من الذين كفوا في الجاهلية الموثق وبلوا قضاء
دينه معاه عزم وهو الزكوة وهذا الحق **مقالة** في دفع غلبة اهل الباطل المستغنى وقطعان
بن صاحب المصيبة التي بين الخالد من ثلثة ايام الا انما على وجهها في حق من غلب على الباطل
ولما جعل الله من السنن حجة في الشريعة كما في الشريعة حجة في حق من غلب على الباطل
والاطلاع ويكره الاكل عديم الذي روي في النجس والكل من الحسن وقوله الغضالين تناولوا بشيء باعدهم الصلح
وكان احد الجاهل عليه ولكن من غير نشاط لا يعلو الا حمار وركبه الى ما لا يجوز الاطراء والمناش
صخر الشعر الاصل والاطلاع والمؤمنين التحق القضاء والله لا ينقضي الاصل في الاصل والاطلاع على التهود
ويعلم ان الحق في الباطل في الباطل في الصالح على البيت والسنن انساب فظاهر الكفر دون القرية **مقالة**
ليجلى الله على اهل البلاء الذين يصلحون كعبان يقربوا الى الله بعد الحول والقدرة والانية القلوب
عنه انما قد اسلم الله في حقهم الصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح
اخر ان هذا هو الله في صلح الذين الصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح
المؤمن بعد صيته وشيعة من يكون في حق من فوسيع عليه ويكون مستوطنا عليه في حق من كان له اقرار

[illegible]

والاقتل الشيخ اتصالاً بغيره طائف الامم على المتفق عليه وانما الحق به ووفائه الثلث على النكاح
مقتضى المتفق الواجبة المأثورة من فعل المال وكذا الوصايا المبررة ان وقت باذن الوفاة
او جوازها بعد ما لا من الثلث على التقديرين في تنازعهم من الواجبة وكل تصرف معلق على الموت وان
لم يكن وصية كالذي بين المتصل المستفيض في البيع حيث كان الموعد للتصرف او مريضاً وقوله لا التصرف
بنفذه الوصية مطلقاً من العمل شأناً ومستهلكاً نصف متناول لهم في التصرفات المخرجة المغنات على
الحياة في العادات وغيرها المبررة طائفاً بالمرض المحقق خالفه من فقه الامم المثلث وياتي
الكلام فيه في سائر الحكم الوصايا في العادات والمعاملات ان شاء الله تعالى هذا آخر الكلام في
العادات والسياسات من مفاصل الشريعة وتبين في العادات والمعاملات ان شاء الله تعالى

فخرج من تسهيل هذا المبدأ من مفاصل الاسلام يعني

ملك الوهاب العبد المذنب الفقير الحقير

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

